الحرية والتنمية

مستقبل سورية الجديدة

د. حسين مرهج العماش



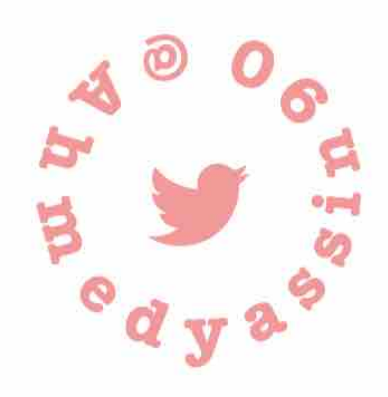




الحــــرية والتنميــــة

Freedom and Development

The Future of News Syria


@Ahmedyassin90

الحرية والتنمية

مستقبل سورية الجديدة

رؤية سياسية، واقتصادية، وإنسانية

في دولة الحرية والحق والعدالة والديمقراطية

الدكتور

حسين مرهج العماش

الوزير المكلف/ رئيس هيئة مكافحة البطالة سابقاً

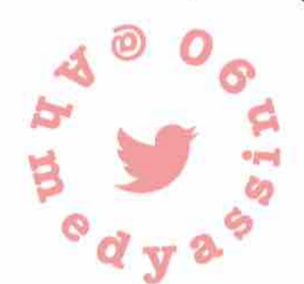
رئيس جامعة الجزيرة بدير الزور سابقاً

نائب رئيس التجمع الوطني الديمقراطي السوري

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٤/١٥٦٤)

الحرية والتنمية مستقبل سوريا الجديدة - حسين مرهج العماش.

دار البيروني للنشر والتوزيع



الطبعة العربية الأولى - ٢٠١٤

ISBN 8-52-568-9957-987 **ردمك**

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



شركة دار البيروني للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - شارع السلط - بناية رقم (٢٣)

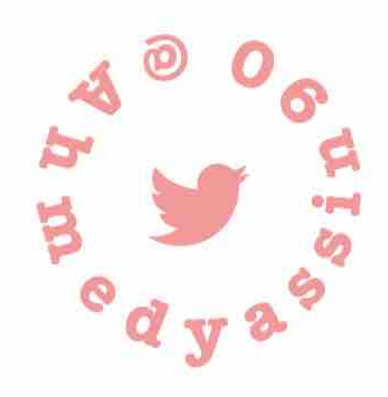
ص.ب: ١٨٢٢١٢ عمان ١١١١٨ - تليفاكس: ٩٦٢٦٤٦٥١٠٠٤+

Email:beyrouni.publisher@gmail.com

تصميم وإخراج

كمال قاسم

بسم الله الرحمن الرحيم


@Ahmedyassin90

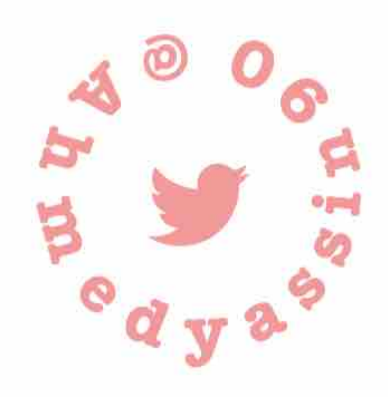
«إن الحياة غالية ... ولكن الحرية أغلى منها»

(من معاناة شخصية)

إهداء إلى

- شهداء الثورة السورية الأبرار.
- سجناء الثورة السورية الأحرار.
- والى كل طفل وامراة وناشط وثائر رفع رأسه وصاح مناديا بحرية سورية من الطغيان والاستبداد الاسدي، ومناديا بالكرامة والعدالة لكل سوري، ومطالبا بالعيش بأمان ورفاه مع أسرته وأبناء وطنه بثروة بلده وخيراتها.

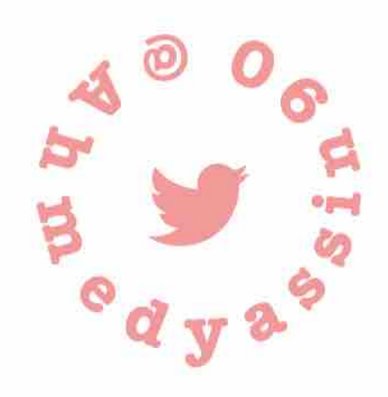
إليهم جميعا اهدي هذا الكتاب.


@Ahmedyassin90

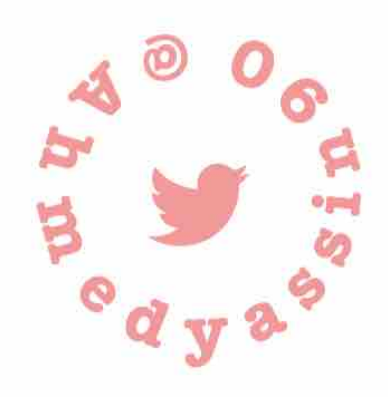
الحرية والتنمية

مسيرة الثورة السورية

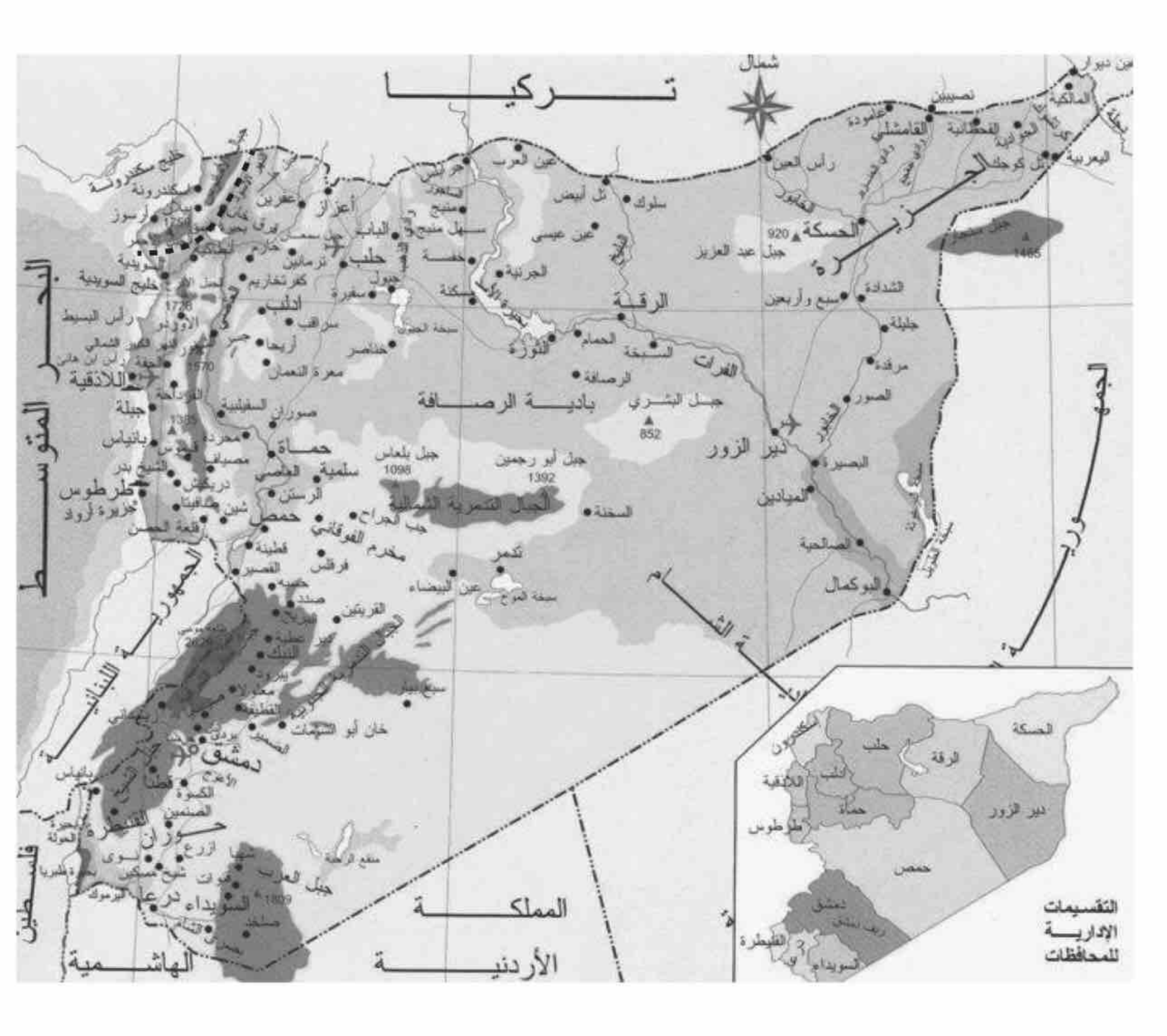
إلى دولة الحرية والحق والعدالة الديمقراطية

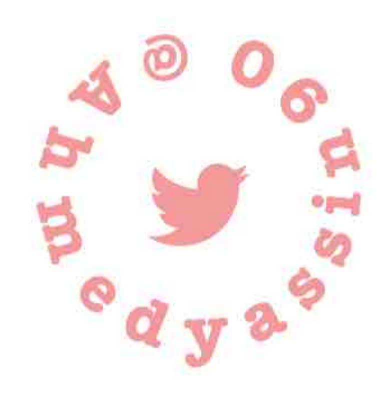

@Ahmedyassin90

المحتويات


@Ahmedyassin90

خريطة سورية الجغرافية




@Ahmedyassin90

تقديم لكتاب ومناضل

«الحرية والتنمية: مستقبل سورية الجديدة» للدكتور حسين مرهج العماش هو عرض لمسيرة الثورة السورية في سعيها لإقامة دولة الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية. انه المستقبل الذي قام من اجله الثوار، وهو ما يطمح إليه كل سوري الذي عبر عنه هذا الكتاب الذي يرسم خارطة المستقبل بالدقة والموضوعية والمهنية.

د. حسين العماش بخلفيته المهنية والفكرية المتميزة حاول في هذا الكتاب رسم وربط الحرية بالتنمية أسوة بما تخطه الأمم المتحضرة بالحفاظ على حرية المواطن وحقوقه الإنسانية وعدم التخلي عن ضرورة التنمية العادلة والمتوازنة بين الأفراد والمجتمعات والمناطق. انه البلسم الذي فقدته سورية على مدى خمسين عاما. فقد ضحت سورية بالحرية مرة باسم الصراع ومرة باسم التنمية. فلا انتصرت في صراع ولا حققت تنمية، وكانت حرية الوطن وأفراده الضحية الدائمة.

عندما ثار السوريون كانت هتافاتهم واحدة وموحدة: «حرية وبس». ولكن لو رسمنا خارطة أين ظهرت هذه الثورة لوجدناها في مناطق التهميش والإقصاء، والفقر والبطالة، والريف والبادية، والزراعة والرعي. انه المناخ الاقتصادي الموبوء بالسياسات الغبية الظالمة لصالح طبقة الذئاب الشابة الفاسدة طبقة النهب والاغتناء على حساب السوريين المهمشين. انه المستنقع الذي فرخ كل الأمراض الاقتصادية والاجتماعية. وكانت الكرامة الإنسانية هي الشرارة التي فجرت البركان الكبير.

كيف للحرية أن تستقيم على بطون خالية. ولهذا فان مايطرحه د. العماش هو وصفة منذ انطلاقة الثورة عن مطالب السوريين ودفاعهم عن كرامتهم، وعن التضحيات الهائلة التي دفعها الشعب السوري الثائر ولا يزال. كما

أن عددا من البرامج والخطط المستقبلية التي كتبها المهتمون ولكنها كانت تركز على الجوانب الإجرائية والسياسية أكثر منها الاقتصادية. فخطة التنمية الاقتصادية المتسقة مع حرية المواطن السوري (والتي يشترطها هذا الكتاب كعمود رئيسي لمستقبل سورية) هي الخطة التي يجب أن توضع فور بدء المرحلة الانتقالية والتي ستضمن أن تضحيات السوريين بحياة كريمة وعدالة لن تذهب سدى.

إن هذا الكتاب يجب أن يقرأ بتمعن من قبل النخبة الاقتصادية والسياسية السورية لأنه سيكون منهجا ودليلا لصناع القرار منهم والمختصين. فالمادة جاءت من كاتب متمكن في اختصاصه الاقتصادي، وممارس في مؤسسات الدولة السورية ومؤسسات التنمية الدولية، ويعرف كيف تجري الأمور بعيدا عن التنظير اليساري أو العقائدي، وإنما اقرب للطبيعة البشرية للإنسان السوري والجغرافية السورية. كما أن الكاتب (ومن معرفتي الشخصية على مدى سنين) أضاف بعدا سياسيا عميقا إلى موضوع الحرية والتنمية لأنه ممن انخرطوا بنشاط الثورة السورية وبالشأن العام بكثافة. فامتزجت الخبرة المهنية في هذا الكتاب بالمعاناة الإنسانية والسياسية خلال نيران الثورة السورية.

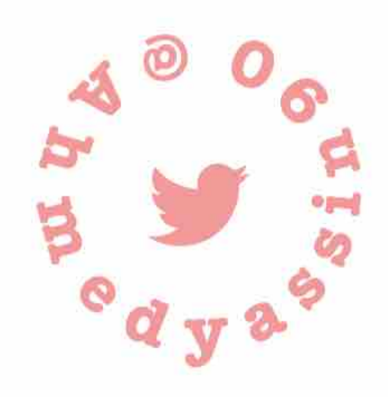
عرض الكاتب في الباب الأول عن الحرية تحليلا فكريا ومؤسساتيا قابلا للتطبيق في قضايا حرية الأفراد والمجتمعات والأوطان وفق منظور الشرائع السماوية وشرعة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والمواطنة والدولة المدنية، وقضايا الديمقراطية، وتداول السلطة، والعدالة الانتقالية والمحاسبة، والمصالحة الوطنية. أما الباب الثاني عن التنمية فيعرض قضية هوية الاقتصاد، وخطة النهوض، والنمو، والعدالة الاجتماعية في موضوع الفقر والبطالة وتوزيع الثروة، والتنافسية في التجارة الدولية، بالإضافة إلى موضوع تنمية المنطقة الشرقية. وحاول الكاتب في كل فقرة إبراز العلاقة التبادلية والمتشابكة بين استدامة التلازم بين الحرية والتنمية كثمرة للثورة السورية.

انه يقول لنا مرة أخرى، أننا لن نلدغ من ذات الجحر مرتين. لن نقايض الحرية بالتنمية لان التنمية ستكون ناقصة وغير عادلة وغير قابلة للاستدامة. فالاستبداد يعتاش على مدخرات الأجيال القادمة ويهدر مقدرات الآمة الحاضرة لتبريره بقمع الحرية، وادعائه بتحقيق التنمية بالاقتراض من المستقبل وهدر ثروات الحاضر. فتخسر الأمة الاثنين الحاضر والمستقبل، تخسر الحرية التي فقدتها والتنمية التي وعدت زيفا بها. فحذار ياامتي حذار.

د. رياض حجاب

رئيس مجلس الوزراء السوري السابق المنشق

١٢ شباط ٢٠١٤


@Ahmedyassin90

مقدمة

ضاقت ولما استحكمـت حلقاتهـا فرجت وكنت أظن أنها لا تفرج

الإمام الشافعي

إن الثورة السورية المباركة لن تتوقف حتى الإنتصار على نظام الاستبداد ورحيل بشار الأسد عن السلطة ومحاكمته وزمرته في محكمة الشعب، ثم إقامة دولة الحرية والكرامة والعدل.

في هذا الكتاب ننظر إلى مسيرة الثورة في بناء «الحرية والتنمية» على أنهما عمودا النهوض، والإدارة، في سورية الجديدة. فتعبير الحرية والتنمية هو أيضا دليل مسار سياسي للشعب السوري للأيام القادمة، في إطار فضاءه وانتماءه الكريم.

ولكن ماهو موجز هذه الآراء والأفكار عن الحرية والتنمية التي سوف نستعرضها في هذه الوثيقة عن دولة الحق والحرية والعدالة والديمقراطية؟

إنها حصيلة تقاطعات فكرية وتحليلية بدأت بها قبل الثورة السورية، وتعمقت خلال مصهر ثورته المجيدة على مدى ثلاث سنوات من الصراع للوصول إلى شاطئ الحرية والتنمية من خلال برنامج لمرحلة انتقالية يتم فيها نقل السلطة، مع الأمل أن يكون انتقالا سياسياً في النهاية، كما سيرد في صفحات هذا الكتاب.

وسوف نرسمها بكلمات منتقاة ومعبرة قالها أبطال الثورة بأساليب مختلفة سننثر عقدها من خلال الأبواب والفصول والفقرات الواردة في هذا الكتاب عن دولة:

١- **الحق**: دولة الحق هي الدولة المدنية لسورية الجديدة، والتي سيحكم فيها الشعب نفسه بنفسه، ضمن مبدأ المواطنة والمساواة لكافة أبناء الشعب.

٢- **الحرية**: دولة الحرية هي الدولة التي سيمارس فيها الإنسان السوري حياته بحرية وكرامة، ويعيش ويعمل في ظل مبادئ الحرية وشرعة حقوق الإنسان بما يعزز ثقته بنفسه واستمتاعه بثروته ودخله ومعيشته في وطنه دون خوف أو إرهاب.

٣- **العدالة**: دولة العدالة هي الدولة التي تقام فيها العدالة المطلقة في ظل القانون لكل الناس، تحفظ لكل مواطن حقه في الحياة بحرية، والفرص المتكافئة في العدالة الاجتماعية في الثروة والعمل والتعليم والصحة وغيرها.

٤- **الديمقراطية**: دولة الديمقراطية هي سورية الجديدة التي تمارس فيها الديمقراطية، من خلال صندوق الاقتراع لتداول السلطة، وفق التعددية السياسية والحكومات الشفافة والقابلة للمساءلة والمحاسبة.

لقد انطلقت الثورة السورية المجيدة في ١٨ آذار ٢٠١١ لتحقيق هذه المبادئ العامة السامية. واليوم بموعد صدور هذا الكتاب يكون قد مر عليها ثلاث سنوات عصيبة ومدمرة، تغيرت فيها معالم سورية السياسية والعمرانية، ودخل فيها لاعبون جدد، وخرج منها لاعبون وثوريون قدامي. إلا أن الأهم فيها هو إصرار الشعب السوري الثائر على الاستمرار حتى رحيل نظام الأسد، وانتصار أهداف الثورة التي من ضمنها هذه المبادئ الأربعة الرئيسية.

وبعد أن أنجزت مسودة هذا الكتاب في نهاية عام ٢٠١٢ فقد استجدت أمور عسكرية وسياسية خطيرة في سوريا وصولا إلى مؤتمر جنيف الذي عقد في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣. ومع أن الركائز الأساسية في الكتاب لم تتغير في الجوهر، فان مكوناتها أصبحت متداولة بكثرة ويعبر عنها بصورة أو أخري بمضمون «بيان جنيف ١» عام ٢٠١٢، وخاصة قرار مجلس الأمن / ٢١١٨ لعام ٢٠١٣ بتشكيل هيئة الحكم الانتقالي بين المعارضة والنظام مما يعني انتهاء دور الأسد. وهذا ليس ادعاءا منا ولا إبداعا، ولكنه توارد الأفكار لدى كل الرجال الحكماء الذين يهمهم رحيل الأسد وانتصار ثورة الشعب. ومع أننا أيدنا مبدأ مؤتمر جنيف

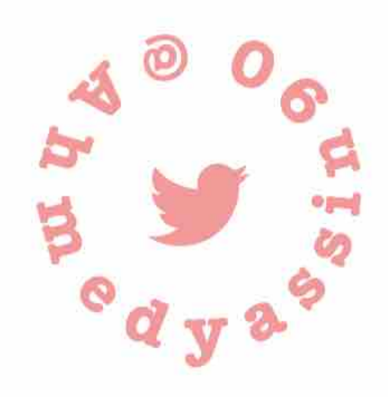
٢ مضطرين كمنطلق للحل السياسي، فإننا لم نتوقع إن ينجم عنه أية نتيجة مباشرة ملموسة لان النظام الاسدي لم يغير من أسلوب إجرامه ومراوغته، أسوة بما مارسه ضد مبادرة الجامعة العربية عام ٢٠١١، وبعثة الأمم المتحدة ومهمة كوفي عنان عام ٢٠١٢، التي آلت كلها إلى الفشل مع استمرار القتل والتدمير.

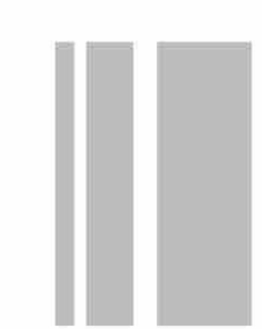
لقد استماتت روسيا، وإيران وميلشياتها الطائفية منذ اليوم الأول، في الدفاع عن الأسد وجرائمه بكل مالديها من قوة وسلاح ومال ومرتزقة، في حين أن أصدقاء الثورة السورية من العرب ومن الغرب قد استماتوا في الدعم اللفظي، والتبرير في التهرب عن دعم مقاتلي الثورة بالمال والسلاح والدعم والنصيحة، سوى تسهيل المزيد من أمثال داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المتطرفة أكثر من القاعدة نفسها) وتفريعات القاعدة إلى داخل سورية. وهي حالة لاتزال قائمة فعلا حتى هذه اللحظة. وماشهده مؤتمر جنيف ٢ سوى مشهد مزيف من التهرب والتخاذل أمام آلة القتل، والتجويع، والحصار، والسجن، والتدمير.

من الدمار والرماد، سينهض ثانية الشعب السوري منتصرا، معتزا بانتمائه إلى فضاء كريم وهو الفضاء العربي، والفضاء الإسلامي السمح، والفضاء الحضاري، ليبني بلدا قدوة للابناء والأحفاد والبشرية في الانتصار على الظلم والاستبداد.

حينها لن يقبل بأية مقايضة عن جناحي مستقبله: الحرية والتنمية، ولن يسمع ابدا تبريرات «لاصوت يعلو فوق صوت المعركة». فقد خدعه المستبد الاسدي بغفلة عميقة لخمسين عاما، واكتشف انه تجرع الذل والفقر والحاجة، وانه بيع في سوق نخاسة الطوائف والزيف. فلن يبادل الحرية بالرغيف ولا الرغيف بالحرية، لان كلاهما الوقود النفسي والجسدي للحياة الحرة الكريمة التي يستحقها.



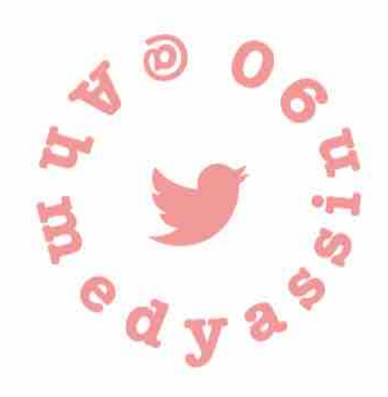

@Ahmedyassin90





الباب الأول

الحرية


@Ahmedyassin90

التمهيد للحرية

الانفجار الكبير: الثورة السورية

المسببات والمسار

الثورة السورية التي انطلقت بدايتها في درعا في ١٨ آذار ٢٠١١، وعمت سورية كالنار في الهشيم، ليست اقل من بركان ثوري هائل قام به شعب مقهور ضد طاغية مستبد. لانستطيع أن نقدر مدى تأثيرها على سورية، وعلى الوطن العربي، وربما على العالم لأنها حتى كتابة هذه الوثيقة لاتزال مستعرة. وربما التاريخ وحده سينصفها مقارنة بالثورات في التاريخ بحجم التضحيات، وإبداعية الزمان والمكان والسكان.

إنها بداية ثورة الكرامة، قبل أي تحليل طبقي أو ديني، ثم إنها ثورة للخبز ثانيا.إن تمازج النار بالبارود هي وصفة طبيعية للانفجار. وما انفجار السوريين بوجه الطغيان إلا بمثابة بركان كان يغلي لفترة طويلة وفجأة حطم صخور الخوف الذي سكنه بالظاهر على مدى خمسين عاما.

إن عنف السلطة على مدى ثلاث سنوات قد خلق خسائر هائلة مثل: عدد القتلى الفعلي يتجاوز ٢٠٠ الف شخصا، ونحو ٦٠٠ الف جريحا، ونحو ٢٥٠ الف معتقل في سجون الأمن، ونحو ٣ ملايين في الخارج، وأكثر من ٦ مليون نازح ومهجر في الداخل، ونحو ٢,٥ مليون مسكن ومنشأة مدمرة كليا أو جزئيا. إنها إحصائيات مرعبة، ولا يزال العداد مستمرا.

ثورة السوريين لكرامتهم المسحوقة والمخطوفة هي ردة فعل على نظام من بني وطنهم من بني جلدتهم. نظام حافظ الأسد وابنه بشار الأسد الذي تصرف كاله بشري يجب على السوريين عبادتهم حتى ولو «لم يطعمهم سوى الجوع، ولم يأمنهم سوى الخوف». وكثير من السفلة والجهلة يقولون لماذا تثورون بعد خمسة عقود. هؤلاء لايعرفون أن الشعب العربي السوري المسلم شعب نبيل، قد يصبر على الضيم إلى حين ولكنه سينتفض كغضبة الحليم.

فلماذا لايثور السوريون ويسحقوا من سلب كرامتهم، وسامهم الذل والخوف والاعتقال والتشريد، تحت رايات الخداع راية الوحدة والحرية والاشتراكية، وتحت راية تحرير فلسطين، وتحت راية الحركة التصحيحية، وأخيرا تحت راية المقاومة والممانعة (يتمنعن وهن راغبات)، ووطن أسير تحت قبضة مئات الآلاف من عناصر الأمن والجيش الاسدي.

ولماذا لايثوروا لمن أجاعهم وأولادهم وفرض عليهم الضياع، والفقر، والبطالة، والأمية، والجهل مرة تحت سياط محاربة الإقطاع، ومرة تحت سياط محاربة الرأسمالية والبرجوازية، ومرة تحت سياط الاقتصاد الاشتراكي العلمي، وأخيرا تحت سياط السوق. وكلها كانت ممزوجة بخيوط الفساد، والطائفية، والحزبية.

لقد انتفض السوريون بشكل سلمي وحضاري يطالبون بالحرية. لن يدعي أي فرد، أو حزب، أو تنظيم أو دولة الفضل في انطلاقة هذه الانتفاضة. مع أن الانتفاضة بدأت في حي من درعا، فقد انتفضت سورية في كل شارع، وفي كل حي، وفي كل قرية، ومدينة بتزامن عفوي أذهل النظام المتعمق بالقبضة الأمنية. لأنه بركان داخلي في قلب كل مواطن سوري ذل وجاع. ورغم القتل العنيف منذ اليوم الأول فقد أفلتت معظم أنحاء سورية وبدأت بالتظاهر، ما عدا بعض الشرائح السكانية المرتبطة بالنظام ماليا أو طائفيا في مراكز دمشق وحلب والساحل. وبعد مرور أكثر من ستة أشهر من الصراع السلمي في البداية ومع استمرار قتل النظام لعشرات الآلاف من الناشطين فقد خذل العالم هذه الثورة، ولا يزال.

لقد اكد بشار الأسد في لقاءه بوفد المبادرة الوطنية الديمقراطية في أيلول ٢٠١١ (المبادرة المعروفة بمبادرة د. محمد سلمان والمؤلف كان مؤسساً فيها) المعترضة على أسلوبه الأمني فأجابهم انه واثق بان الغرب والناتو وحتى الأصدقاء والأشقاء لن يتدخلوا عسكريا في سورية لوقف مذبحة الشعب السوري، لأن لا إسرائيل ولا أمريكا ترغب بذلك. وبعد مرور ثلاث سنوات ثبتت نبوءة الأسد تلك المبنية على وقائع باطنية ربما سيكشفها التاريخ يوما ما.

إن مطالب الثوار بإسقاط النظام ورحيل بشار الأسد (وحتى محاكمته) هو هدف وحيد جاء نتيجة تطور القناعة لدى ابسط السوريين أن الإصلاح والتغيير مستحيل ويتناقض مع عقلية الاستبداد. لهذا فان إسقاط النظام هو إقامة سلطة بديلة عن ماسماها الديمقراطية الشعبية القائمة على استئثار الحزب والطائفة بالدولة. والسعي لإقامة سلطة مدنية ديمقراطية يستطيع فيها أن يختار من خلال ممثليه إلى السلطة الصيغة التمثيلية النيابية التي تجمع قواه ومساراته.

لقد تطورت هذه الانتفاضة إلى ثورة مسلحة في معظم سورية لان الخيارات أمام هؤلاء الثوار السلميين أصبحت محصورة بالسلاح فقط. إنها حالة نادرة إذ تمكن هؤلاء بأسلحة عادية وتقليدية السيطرة على ٧٠٪ من مساحة سورية. وعندما جاءت مساعدات «الأشقاء» و «والأصدقاء» فترت الهمة وتفتت الشمل لانها مساعدات ليست خالصة لوجه الله. واستطاع النظام أن يستعيد المبادرة باختراق الثورة وتوظيف تنظيمات القاعدة لتفجير الثورة من داخلها.

لقد واجهت الثورة ثلاثة أعداء، الأول النظام وهو متوقع. أما العدو الثاني فهو من الجوار الذاتي، أي حركة اليسار والقوميين وتجار وعلماء السلطة فقد رأوها تهديداً أما لمصالحهم أو لعقائدهم الفكرية فوقفوا على الحياد أو انتقدوها بشدة. والعدو الثالث فهو من الداخل وهو شريك وصديق من رحم الثورة وهم الجماعات الإسلامية السورية البعيدة عن فكر الثورة وحلفاؤهم الفكريين من الخارج. فعندما انطلقت المظاهرات من المساجد اعتقد هؤلاء أنها ثورة دينية أو إسلامية سياسية. وهذه ذات النظرة الضيقة التي اكتسبتها من قبل اليسار السوري والعربي. بينما هي لم تكن كذلك. ليست ثورة طبقية، وليست ثورة إسلامية بقصد تطبيق الشريعة، بل ثورة للكرامة الإنسانية التي سلبها نظام الاستبداد. والمسجد هو المكان الوحيد الذي تساهل به النظام تاريخياً للتجمع ولم يغلقه، ومنه انطلقت الثورة كمكان للإنطلاق. ولو أعيد له الفرصة مرة أخرى سيغلق كل المساجد.

ومع أن الشعارات التي رفعتها الثورة لم يظهر منها أي نزعة دينية، أو طائفية، فقد استغلت الجماعات الإسلامية نزعة الانتماء الديني للمتظاهرين المسلمين عندما رفعوا شعارات «مالنا غيرك بالله» أو تسمية كتائبهم المقاتلة بأسماء القادة التاريخيين الإسلاميين كأنها دعوة لاختطاف هذه الثورة. وهو ماحصل.

وعودة للأساس، فان ذلك الظلم المستوطن بممارسات النظام على مستوى الأفراد، وعلى مستوى الجماعات، وعلى مستوى المناطق، فجر البركان. انه سلب للكرامة يحصي عليك أنفاسك أينما كنت، إلا إذا كنت مسبحا باسم الصنم البشري «الأسد للأبد». لقد اختنق السوريون في زمن يرون العالم، كل العالم، يمارس حياته بحرية أينما كانوا. فقط كتب على الشعب السوري أن لايعرف إلا حافظ الأسد وابنه بشار الأسد من المهد إلى اللحد.

ولم يكتف هذا النظام بخنق النفس، بل مارس التجويع المنهج من خلال ماسماه سياسيات الاقتصاد الاشتراكي بداية التي امسك النظام بخيوطها بإحكام. اقتصاد صمم ليجعل السوري يمضي يومه في البحث عن لقمة خبز في عملين ووظيفتين ويعمل ١٦ ساعة ليبقى على قيد الحياة، أو اضطر للهجرة والعمل حمالين وعتالين في أسواق لبنان والأردن وغيرها من مناطق النزوح.

إنها البطالة الرهيبة المنتشرة بنسب تتجاوز ٣٠٪ قبل الثورة في اقل التقديرات وتتجاوز كل ماعهدته الدول المنظمة، وفقر معلن ومبطن واسع. وعندما سمحت مرة واحدة حكومة النظام بتقدير الفقر منذ عدة سنوات وجد انه يتجاوز ١٨٪ على مستوى سورية، وان ٥٨٪ من سكان المناطق الشمالية والشرقية هم فقراء. وإذا تحدثنا مطولا عن الأسباب التفصيلية الأخرى المقيدة للحرية أو الدخل مثل تنظيم الملكية وسكن العشوائيات وحقوق العمل والاستثمار والحركة والسفر وغيرها وغيرها، فهي كثيرة فالثورة إذا حتمية.

إن السياسيات الاقتصادية الغبية التي اتبعتها حكومة النظام في السنوات الأخيرة قد عجلت باندلاع الثورة، وهي السياسات التي سلبت المواطن والمحافظات قدرتها على الاستثمار وركزتها لدى العصابة المحيطة بالسلطة، وجعلت هؤلاء غرباء في بلدهم. لقد خلق النظام بقمعه وسياساته «مستنقعا كبيرا» وحماه راكدا لفترة طويلة، فافرخ هذا المستنقع كل الأوبئة والإمراض التي جعلت من المحتم سقوط هذا النظام بما بنى وبما حمى.

إنها مرة أخرى ثورة الكرامة والعدالة (الخبز)، فهي لم ولن تكون حربا طائفية، ولم ولن تكون حربا أهلية، بل ثورة ضد الاستبداد والحزبية والطائفية من اجل الحرية والتنمية.



رؤوس أقلام لمعاني عميقة

تأكيد: إن الحرية نقيض الاستبداد، وسقوط نظام الاستبداد تعني بداية بناء سورية الجديدة الحرة. ولكن هذا النقيض لايعني هدم هيكل الدولة السورية أو إلغاء مؤسساتها، وإنما يعني جعل هذه الدولة وهذه المؤسسات تستجيب إلى مطالب الشعب في الحرية والتنمية خلال مرحلة انتقالية ربما تمتد إلى عدة سنوات.

تمهيد شخصي: ماذا سيكتب في هذا الباب الذي أسميته باب الحرية؟ وهو باب تطرق إليه قبلي آلاف الكتاب والمفكرين والناشطين من شعوب الأرض. هل إعادة اختراع العجلة ضروري؟ نعم ذلك ضروري لان الذاكرة البشرية معطوبة بالنسيان غالبا، ولذا فالنزعة في نفوس الحكام تميل إلى التسلط وسلب الرعية (الشعب) حقوقها الطبيعية والإنسانية التي اكتسبها على تطور الزمن.
عندما كنت ضيفا على المخابرات السورية!! في زنزانة سجن امن الدولة – فرع شارع ابن الخطيب ثم في سجن عدرا بدمشق، وفي الظلمة الحالكة كانت صورة المستقبل ساطعة كالشمس. ويا للغرابة، كلما غصنا في الألم والظلام كلما أضاءت الحياة المعاكسة أكثر أمام بصيرتنا. وكم تمنيت حينها لو كان عندي قلم وورق لأسجل خواطري بلحظتها. فكم هو جبار هذا العقل البشري في مساعدة ذات المرء في صراعه من اجل البقاء.

الحرية أغلى: ربما تكون اكبر حكمة يتعلمها المرء في محنة السجن، وسيتم تكرارها في حياة كل سجين وفي سطور هذا الكتاب وفي الأيام الباقية من حياتي، هي:

إن الحياة غالية ... ولكن الحرية أغلى منها

قد يكون من حسن حظي، أنني زرت واطلعت على العديد من ثقافات العالم الحديث، وتنورت ببعضها، «فكأن عقلي قد تلوث» بالانفتاح على ما يعيشه البشر، بعيدا ثقافة قريتي «حسرات» النائية، وربما النسخة المكبرة منها على اسم «سورية الأسد» كما عرفناها في ٥٠ عاماً. فكأنها نعمة تحولت إلى نقمة.

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله   وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

كلام بليغ قول هذا الشاعر الذي أوضح الضدين معا، ولكنها البساطة التي تميز بين الأبيض والأسود كلما قلت تعقيدات العقل تجاه مبادئ الحياة البسيطة.

لقد تجسد المعنى الحقيقي للحرية في تلك الهتافات التي انطلق بها الحراك الشعبي السوري، الذي تحول لاحقا إلى «ثورة» في اغلب مدن سورية ولا تزال مستمرة، والتي كان عنوانها «الحرية» والانعتاق من نظام الاستبداد. انه نظام فريد من نوعه ذلك الذي خبرته سورية منذ ماسمي «بثورة ٨ آذار ١٩٦٣» التي جاءت بحزب البعث ليحكم سورية منذ ذلك التاريخ. لقد اهتز كياني بقوة، مثل ملايين السوريين، عندما كنت أرى وأسمع مظاهرات الشباب والمسحوقين تهتف بصوت واحد، يتكرر في كل شارع، وحارة، وفي كل قرية، وفي كل مدينة سورية:

الله ... سورية ... حرية وبس

وفي ذات الوقت كان النظام يسير «مسيرات» مؤيدة له تنادي بشعار غريب!!

«الله ... سورية ... بشار وبس»



فكم هو محير هذا الأمر!! شعب يطالب بالتحرر من عبودية الحاكم من جهة، وآخر من نفس الوطن مؤيد للنظام يستعذب الاستبداد، ويطلب المزيد منه.

لاتحفظ بعد اليوم: لم يستطع تحفظي الظاهري أن يتجاهل هذا النداء سوى أيام قليلة. ولم يعد مجرد الإصغاء كافيا، فقد انخرطت بعمق مع هذا المطلب المشروع – الحرية- المؤيد من قبل كافة شرائع البشرية. والغرابة أن يأتي من أصدقائي من يقول بأنني سبق وكنت مسئولا حكوميا، فأجيب نعم فانا مواطن أولا، وثانيا أنا كنت في الدولة ولست في النظام والحزب ولم يكن أياً من أعضاء الحكومة صاحب قرار سياسي أو سيادي في هذا النظام، إنما مجرد موظفين كبار مأمورين. وكلهم لقنوا لينسبوا مايعطى وينجز على انه هبة من السلطان (أي الرئيس بشار وقبله أبوه حافظ)، ولا فضل للشخص نفسه ولا للوطن الذي ينتمي إليه في ماأعطي أو أنجز. ولم أقبل ذلك حتى وعندما كنت في الحكومة لم أتردد في انتقاد ذات الحكومة علنا في مطلع عام ٢٠٠٥، ولم تتوانى السلطة أيضا أكثر من ٢٤ ساعة لإعفائي من منصبي، والتضييق علي في كافة مناحي المعيشة والحياة.

معجزة الثورة: أنها معجزة بشرية معاصرة أن تنطلق هذه الجموع الغفيرة من أماكن التهميش، ومن أحياء الفقر، ومن أماكن البطالة من الريف، ومن المدن الصغيرة، ومن الأحياء المحرومة تردد هذا الشعار المدوي «حرية وبس»، وتكسر حاجز الخوف الذي سيطر عليهم عقودا. ورغم أن اغلب ممن خرج للتظاهر هم فقراء، وعاطلون عن العمل، ومهمشون، فهم كلهم لم ينادوا بشعار «الخبز والرغيف فقط» كما يتوقع، وإنما أيضا صرخوا بألم، عن أصل المشكلة وهي فقدان «الحرية والكرامة».

قناعة التلازم: كانت ولا تزال قناعتي الفكرية والمهنية راسخة بان تلازم «الحرية» مع «التنمية» هو تلازم طبيعي، كما سنرى في مواقع لاحقة كثيرة من هذا الكتاب. وهو أيضا تلازم ضروري لقوة ومناعة الأوطان، وطبيعي وضروري لكرامة الأفراد ورفاهيتهم. فهما عنصران متلازمان في خلق الأشياء، فلا يمكن لرفاهية الأفراد أن تتحقق وتستديم إذا لم تكن الخيارات في السياسة،

وفي المعيشة، وفي الاقتصاد، وفي العمل، مصانة ومتاحة للجميع، للأفراد كبشر وللأفراد ككتلة في المجتمع.

جدلية الحرية والتنمية: هل سأدخل في جدلية «الحرية» بصورة لا متناهية، وهي التي كتب عنها الكثير؟ بالطبع لا. أم أنني سأكتفي من جدلية الحرية بما يعزز الترابط الأزلي بين الحرية والتنمية في سورية لمخطوطة ثورية كهذه في التنمية؟ أم لمخطوطة سياسية كهذه في الحرية؟ أم لمخطوطة في التنمية في إطار الحرية التي يطالب بها السوريون؟ انه تنازع في التعبير يفرض اختيارات واضحة في تحديد مسار الحوار السياسي القادم مابعد النظام، كما تفرضها طبيعة المرحلة المستقبلية عند الحديث عن الحرية والتنمية.

البطالة ومؤتمر البعث: إن جذور هذه الفكرة في تلازم الحرية والتنمية ظهرت لدي مبكراً بعد معاناتي المجحفة مع النظام في معالجة مشروع هيئة مكافحة البطالة «الموءودة» منذ ذلك الحين. وقد كانت المسودة حينها معنونة باسم «الحرية والتنمية: مستقبلنا في سورية». وقد تم توزيع نسخا محدودة إلى اعضاء مؤتمر حزب البعث عام ٢٠٠٥ كمحاولة يائسة لإقناعهم بأهمية المستقبل، وبالطبع لاحياة لمن تنادي. ومنذ ذلك الحين كان يسكنني هاجس رهيب هو أنني تكلمت عن الحرية كثيرا، ولكنني خنتها في الجهر بها والجرأة في الطرح في سورية علنا خوفا من مقص الرقيب وخوفا من سياط الجلاد الأمني. ربما اليوم آن الأوان لنسمي الأشياء بمسمياتها دون خوف تام من سوط الجلاد، لحماية أولادنا وأحفادنا من رعب التعبير عن الرأي وفي البحث عن لقمة العيش.

امراتيا سن: هذا الفيلسوف الإقتصادي الهندي هو أول من دعا بإصرار على ربط الحرية بالتنمية، أو بكلمة أخرى وضع نظرية التنمية على عربة الحرية والتي حازت على جائزة نوبل في الاقتصاد. فقد منحت الجائزة للاقتصادي الهندي البروفسور «امراتيا سن» عن أطروحته المشهورة في «التنمية والحرية». وهو كتاب يعكس تجربة الهند العظيمة في انجاز التنمية دون الانتقاص من مبدأ وروح

الحرية والديمقراطية، بالرغم من انتشار واستمرار الفقر (وحتى المجاعات أحيانا) التي لاتزال تتسم به بعض أجزاء الهند الحديثة.

لقد تمسكت حكومات الهند المتعاقبة باستمرار على ممارسة الديمقراطية وحماية الحرية السياسية وحماية حرية الأفراد دون تهاون. إن التنمية يجب أن تتم في إطار ومناخ الحرية وليس مناخ الاستبداد.

وأخيرا الهند: فقد نجحت الهند في تحقيق الاثنين معا: الحفاظ على الحرية من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى، على الرغم من التباين والتنوع الثقافي والجغرافي والسكاني لهذه الدولة الضخمة، والفقيرة في بعض مناطقها حتى العدم. ونتيجة لهذا التوازن بين الهدفين بدأت الهند تقطف ثماره، إذ أن معدل النمو الاقتصادي في الهند أصبح يقارب ١٠٪ سنويا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، في ذات الوقت الذي يحظى فيه المواطن الهندي بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

الفصل الأول: الحرية وحقوق الإنسان

إن تجربة الإنسانية في موضوع الحرية تعبر عن الصراع المستمر بين رغبة الأفراد بالاحتفاظ بكرامتهم واستقلالهم وبين نزعة السلطان الدائمة إلى الاستئثار بالسلطة وفرض رغباته وإرادته على مجموع السكان. وقد يكون التماهي بين مفردات الحرية ومفردات حقوق الإنسان هو أدق تعبير عن المفاهيم الإنسانية للحرية والتي هي بمثابة حقوق ثابتة لايحق لأي حاكم انتهاكها.

إن سورية الحديثة هي التي تشكلت بموجب اتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦، ثم تبلورت بعد الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٤٦ بالحدود الجغرافية القائمة حاليا. فهي وطن سياسي أنشئ بقرار أجنبي لشعب عربي، وجزء من الأمة العربية، يقطن هذه البقعة الجغرافية. لو سألنا احد الجغرافيين أو احد المؤرخين عن سورية لأجابنا بأنها بلاد الشام التي تبدأ حدودها عند جبال طوروس في تركيا شمالا وتنتهي مع بداية صحراء الجزيرة العربية جنوبا، وبموقعها الاستراتيجي.

لقد أيقظت الثورة نداءا رئيسيا ردده غالبية السوريين ألا وهو الحرية... لقد ردده الشباب المتحمس، والفقراء، وأبناء الريف، وأبناء المدن المنسية، وأبناء سورية المهمشون، وكل بطريقته، ولكل تفسيره عن معنى ومضمون الحرية التي ينشدها ويدافع عنها. وبمحصلة الأيام تبين أن غاية الحرية التي يهتف باسمها كل متظاهر لا تختلف عما يفهمه أبناء شعوب العالم ويرددوه ويمارسوه. فالحرية تقود إلى الكرامة الفردية، إلى الكرامة الإنسانية، إلى كرامة الأوطان والشعوب، إلى حرية الاختيار، والى حرية القرار كيف تعيش الحياة، وكيف تدار البلاد والعباد برضى أهلها وبمشاركة أبناءها.

العقد الاجتماعي: مع الساعات الطويلة التي كانت تَسمع فيها هتافات المتظاهرين لماذا يصرون على الحرية التي عبر عنها هؤلاء بلغة بسيطة ومباشرة، وهي أن تكون كفرد سيد قرارك، وان تكون كوطن سيد قرار أبناءك، وليس لأحد مهما كبر أو صغر حق الفيتو، أو فرض وصاية عليه مهما كانت تحت أية شعارات

«أزلية» أو شعارات مرحلية تبرر للحاكم المستبد أن يفرض آراؤه وقناعاته على الشعب والدولة، وان يفرض آلية استمراره في السلطة، وفي تبريره العنف من اجل الحفاظ على السلطة. إن هذا العقد الاجتماعي بصورته المبكرة هو مضمون الاتفاق بين أفراد الوطن فيما بينهم على كيفية إدارة وطنهم وما هي خياراتهم في السياسية والاقتصاد. وربما أهم أشكال العقد الاجتماعي وضوحا هو كيفية تفويضهم لمن يمثلهم في تنفيذ أهدافهم وفي كيفية إدارة البلد، سواء كان رئيس الجمهورية أو ممثليهم في الحكومة وفي مجلس النواب، حتى في مجلس القرية.

الحقوق: إن قائمة مفردات/ محتويات كلمة «الحرية» عديدة وتمتد إلى المفاهيم الأساسية للحرية والى مشتقات مفهوم الحرية الحديثة تتقاطع كثيرا مع مبادئ إعلان حقوق الإنسان. ومن قائمة مفردات الحرية هذه يمكننا إن نورد أكثر المفاهيم التصاقا بالتجربة السورية ومنها:



١- حق الحياة.
٢- حق المساواة التامة.
٣- حرية التظاهر.
٤- حرية التعبير بكافة أشكاله.
٥- حرية الترشيح والانتخابات.
٦- حرية تشكيل الأحزاب.
٧- حرية المعتقدات الدينية.
٨- الحقوق الاجتماعية.



١-١- حق الحياة

إن حق الحياة حق ومقدس منذ الأزل، وهو حق لايحتاج إلى أي مهارة في التفكير وفي التذكير، ولا يحتاج إلى أي تشريع لحمايته وحفظه في إطار الوجود البشري، وإنما فقط إلى تنظيم لكيفية حمايته. وقد جاءت كل الأديان تقريبا والشرائع الإنسانية لتنظيم هذا الحق وكيفية حمايته، ومعاقبة من يعتدي على هذا الحق الإلهي.

وما نصت عليه كل الدساتير والشرائع هو أن هذا الحق لايجوز أن يمس من قبل أي احد مهما علت مكانته، إلا من صاحب الحق الذي خولته الشرائع بمسوغ قانوني وشرعي واجتماعي واضح وصريح متفق عليه من كافة أبناء الأمة. ولهذا فانه مثلا حتى قرار الإعدام الجنائي لايتم إلا بإجماع إنساني كعقوبة نهائية وموافقة صاحب الحق. كما أن قرار «الحرب» الذي سيؤدي إلى قتل عدد من أبناء الوطن لايحق لأي سلطان اتخاذه واللجوء إليه إلا بإجماع الأمة لدرء خطر الحرب، والحفاظ على عدد أكبر من الأرواح فيما لو لم يتم اتخاذ قرار الحرب.

وأثناء الثورة السورية المجيدة هذه، فان حرمة الدم السوري كانت شعارا مقدسا رفعه كل متظاهر. ومع ذلك من اجل صراع الحفاظ على الكرسي والمكاسب الطائفية فان النظام الاسدي قد استباح قتل مئات آلاف الأرواح البريئة من المواطنين المحتجين تحت شعار حماية الدولة (أي نظام الاستبداد فعلا).

وتقديسا لحق الحياة، فان البشر باستمرار لايتهاونون بحفظ حق الحياة، ويطالبون بحق الدم الذي هو تعبير عن الحياة التي أهدرت بدون وجه حق. إن سورية الجديدة، ودولتها المدنية القادمة، يجب أن تعبر عن آليات صيانة وحماية هذا الحق الإنساني، وألا يهان، أو يعذب، وألا يهدر حتى من قبل أصحابه إلا بموجب قوانين وقواعد صارمة شرعية وإنسانية تحظى بإجماع الأمة ووفق الشرائع الإلهية والقوانين البشرية، والا يهرب مجرم من العقاب مهما علا المقام أو طال الزمن.

١-٢- حق المساواة



إن من أهم وأنبل بنود الحرية «حق المساواة» في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب السوري. وجاءت الثورات وحركات التحرر العالمية لتحقق المساواة بين كافة أبناء البشرية، ولم تشذ الثورة السورية عن هذا المنطلق وعن هذا المطلب الذي هو حق عالمي لايستطيع حاكم أو مجموعة إنكاره.

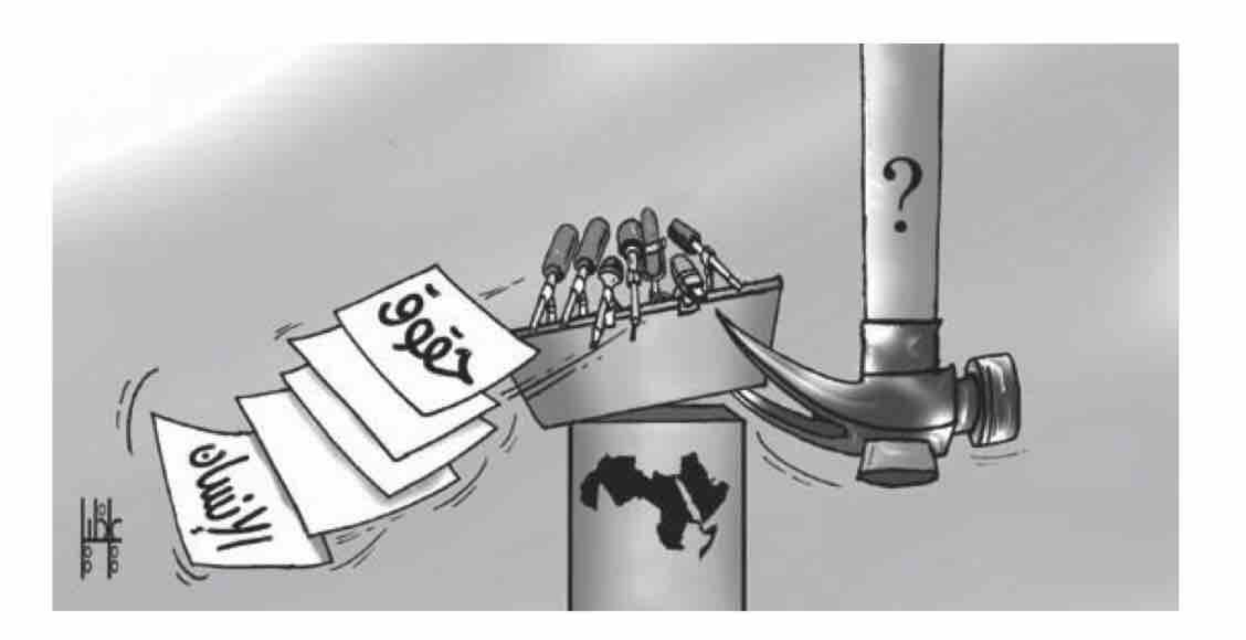
«متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا». كلمات معبرة نطقها الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قبل ١٤٢٠ عاما، ولا تزال ذات صدى يتردد على أسماع كل الأحرار الذين ينشدون العدل والمساواة. ويردد صداها اليوم كل أولئك الساهرين ليلا يرتقبون طلوع الفجر ليبدأوا نهارا جديدا في ضياء شمس الحرية في كل زاوية من سورية.

مايميز السوريون، في كل زمان ومكان، قدرتهم على الريادة في استطلاع المستقبل، والتعبير عن مطالب وهموم المسحوقين من أبناء شعبهم. ولم يشذ السوريون اليوم عن هذا. وبدون إطلاق أوصاف مسبقة كما يردد الإعلام الرسمي: الجماعات السياسية وعن الإخوان المسلمين، والسلفيين، والعصابات والإرهابيين، فان الهتاف السياسي الذي يردده كل متظاهر «واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد» وهذا يعني أن كل السوريين شعب واحد متساوون في الحقوق والواجبات رغم أن المتظاهرين هم من العرب السنة، الغالبية من السكان. ومع هذا، فان شعار «الدولة المدنية» أصبح شعارا متفقا عليه، رغم أن أبناء الأقليات ممن يشاركون في الثورة كانوا قلة مقارنة بمشاركة أبناء الأغلبية. إن مبدأ الدولة المدنية لو رسم بذات ممارسات النظام لاعتبر تنازلا رهيبا من جهة الأغلبية، ولكنه من اجل سورية انجاز كبير أيضا. ومهما كان فإن حرية القرار في سورية الجديدة سيتيح من جديد إعادة تعريف هذه الدولة المدنية وفق ثقافة الشعب وانتماءه.

إن شعار الدولة المدنية يتضمن مفاهيم حضارية وسياسية كثيرة. فمنصب رئيس الجمهورية (وهو المنصب الأعلى والسيادي) لم يعد محصورا قانونا بالمسلمين، بل أصبح متاحا لكل المواطنين، وهم متساوون في ممارسة هذا الحق. كما أن هذا الشعار يعني أن حقوق المرأة مصانة ومحفوظة، أسوة بالرجل، مهما كان المنصب أو المهمة. هنا أيضا أن المرأة المتساوية تستطيع أن تمنح الجنسية السورية لأبنائها وزوجها، أسوة بالرجل. إن المساواة الفعلية وتكافؤ الفرص في الترشيح والانتخاب والعمل والتعليم والطبابة والانتقال والسكن، هي مبادئ منطقية لتخلق مجتمعا حرا سيدا لنفسه. والمساواة المطلقة لاتستقيم مع الطبيعة، وإنما المقصود هنا هو المساواة في تكافؤ الفرص بين الأفراد حسب الطبيعة

والقدرة. ومبدأ تكافؤ الفرص هو أكثر أشكال التعبير عن المساواة الفعلية في ظل دولة القانون والعدالة.

إن سورية الجديدة هي الدولة التي لايجب أن يكون في دستورها أو أي من قوانينها مصدر للتمييز بين أبناءها. ومهما اشتملت خطط وجهود التنمية على نوايا صادقة في تحسين دخل الأفراد وتقوية اقتصاد البلد، فان ذلك لن يمكن تحقيقه إذا كانت التشريعات لاتزال تميز بين أبناء الشعب، على أساس الجنس أو العرق أو الدين. إن ارتكاز نجاح التنمية ورفاه الأفراد سيعتمد على مدى قدرة المجتمع على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراده.



١-٣- حرية التظاهر

إن تجربة النظام السوري في إدارة الدولة قد أظهرت إن «حرية التظاهر» قد أصبحت قضية محورية في التعبير عن الرأي السياسي، بالدرجة الأولى. وعند انطلاقة الثورة في سورية كان مطلب حرية التظاهر مطلبا مركزيا لأغلب الشرائح الاجتماعية والسياسية المعارضة. لقد كممت السلطة السياسية في سورية أفواه وأدوات التعبير عن الرأي الآخر بشكل مطلق ولم تسمح لأي رأي انتقادي مهما صغر، لأنه يعتبر خرقا لقانون الطوارئ المفروض منذ ٥٠ عاما وإخلالا بهيبة الدولة!

في العصر الحديث، لم يعاني شعب في دولته كما عانى الشعب السوري من حكومته الوطنية من كبت للحريات السياسية والحريات العامة. انه منذ ٨ آذار ١٩٦٣ حكمت سورية بحالة الطوارئ بصورة متواصلة وبدون انقطاع. ولم يسمح قانون الطوارئ ذاك لأي نشاط إلا ماتراه «سلطة حزب البعث الحاكمة» في الواجهة مناسباً لسلطتها. انه وطن اختطفه حزب، وحزب اختطفته طائفة وكتل أقليات وأفراد وفاسدون. وعندما اضطرت السلطة الحاكمة إلى إلغاء حالة قانون الطوارئ بشهر نيسان ٢٠١١ تحت ضغط المتظاهرين فقد استبدلته فورا بقانون اشد وطأة تحت مسمى «قانون تنظيم التظاهر»، بالإضافة إلى اجراء تعديلات جذرية سلبية على عدد من القوانين القائمة بحيث أعيد إدماج مواد قانون الطوارئ ضمن هذه القوانين المدنية.

إن «حرية التجمع والتظاهر» هي ابسط مظاهر الحرية السياسية وابلغها للأفراد والمجموعات، لتعبر عن موقف سياسي واضح تجاه السلطة القائمة. ولهذا فان ممارسة هذا الحق وتسهيل ممارسته بأي طريقة سلمية هو حق أساسي من حقوق المواطن في دولته. فإذا لم يستطع الفرد، أو المجموعة، إن تمارس هذا الحق بحماية الدولة فانه تعبير عن حالة الاستبداد بالرأي وبالسلطة. والتعبير عن الرأي بالتظاهر هو أهم رسالة سياسية (عينية) يرسلها أفراد المجتمع إلى السلطان الحاكم بضرورة الاستجابة وتحقيق المطالب ورفع المظالم التي تظاهر من اجلها الشعب، عندما يئس من الاستجابة بالتعبير عنها بالكتابة والصوت. وأي إعاقة لهذا الحق بحجة «التنظيم» غير مقبولة بشرائع حقوق الإنسان وليست محصنة بتعبير المصلحة العامة.

وبالمعنى الطبيعي لضمان حق التظاهر فانه يكفي «شرط الإعلان» عن موعد ومكان التظاهر من قبل المتظاهرين، ومجرد إبلاغ مركز الشرطة بهذا الموعد والمكان لتوفير أسباب التجمع وحماية المتظاهرين، وضمان عدم تحولها إلى حالة من الفوضى والتخريب. وبما أنها حق أساسي مكفول بالدستور فقد يكتفى بشخص واحد للتظاهر بالطرق السلمية.

لقد أورد الدستور الجديد الذي أصدره نظام الأسد بشهر شباط ٢٠١٢ مادة فيه تجهيز حق التظاهر كحق أساسي. ولكن السلطة الحاكمة أجلت تطبيق هذا الحق لمدة ٣ سنوات بعد إصدار الدستور. وفي هذه الأثناء تستمر بمصادرة هذا الحق من خلال إعادة تنظيمه بقوانين صارمة مدعومة بقوات الجيش والأمن. وهي بهذا خالفت علنا الدستور الذي صاغته بيدها بنصه وبمضمونه، وجعلت من التظاهر جريمة سياسية يعاقب عليها القانون كأنه جريمة جنائية مغلظة العقوبة. إن العبرة الأساسية من حرية التظاهر هي ضمان هذا الحق لكل مواطن بدون استثناء وبأي مكان وبأي زمان بما لايصادر حقوق الآخرين، ولا يلحق ضررا مقصودا بالممتلكات. ومسؤولية الدولة هي توفير الحق وحمايته، ولا يجوز الاعتداد بأنه قد تحصل فوضى أو إضراب لان الدولة هي وكيل الشعب، والشعب نفسه هو من يمول ويتحمل تكاليف إدارة شؤون المجتمع. وبالتالي فان ضمان حق التظاهر هو من أولويات الحكومة، في سورية الجديدة، وهو ضمان لأبلغ واقوي وسائل الاحتجاج السياسي السلمي.



١-٤- حرية التعبير

إن حرية التعبير هي «روح الحرية» السياسية والثقافية التي تعكس حيوية وقدرة الأفراد، وقدرة المجتمع في التعبير عن أرائهم الثقافية والحضارية المتنوعة، وخاصة تجاه النظام السياسي القائم في بلدهم. وتكمن حرية التعبير في تمكين أفراد الشعب بالتصريح عن آراءهم والتعبير عن مشاكلهم وقناعاتهم بكافة

الوسائل. ويمكن تلخيص وسائل التعبير في الأشكال المعهودة بما يلي:

- حرية الصحافة.
- حرية الإعلام المرئي والمسموع.
- حرية الكتابة.
- حرية الوسائل الالكترونية.

لقد صادر النظام السياسي حق السوريين في التعبير الحر عن آراؤهم، وقام بتأميم كافة وسائل الاتصال، وحصرها بيد الدولة التي هي السلطة. وهذه الحصرية الكاملة مكنت النظام من الترويج الدائم لأفكاره السياسية القائمة على زيف الهم القومي في المقاومة والصمود من اجل فلسطين، وبضرورة حكم الحزب الواحد، ونظريته في إدارة المجتمع والاقتصاد وفق الأسلوب المركزي الاشتراكي الذي فرضه.

إن حرية التعبير هي من السمات الحضارية التي تمتعت بها كل الشعوب الديمقراطية، والشعوب التي كافحت من اجل حقها في ممارسة حق التعبير من خلال إصدار الصحف، والإعلام المرئي والمسموع، وحرية انسياب المعلومات، وحرية الرأي والفكر، والتي هي أسمى أشكال الحريات التي تعبر عن الرقي والتسامح الإنساني. وقد بقيت هذه الحرية مصادرة لصالح جهد النظام في الترويج للاستبداد. ولهذا دفع الشعب السوري ثمنا باهظا، إذ انعدمت فيه الحياة السياسية تماما، ولم يبقى إلا صوت النظام وحزب السلطة. كما أن الثمن الاقتصادي الباهظ الذي دفعه الشعب السوري كان نتيجته فرض «نظام اقتصادي مستورد» من فكر الكتلة الشيوعية، ولم تتح لأي سوري استخدام أي وسيلة واحدة من وسائل التعبير «الوطنية» ليعبر فيما إذا استفاد ومدى استفادته وتأييده لهذا الخيار الاقتصادي. إن انعدام حرية التعبير خلقت مجتمعا سوريا فقيرا، مهزوزا خائفا فاقد الثقة بنفسه، عومل كأنه «قطيع من المصلين في معبد لإله بشري واحد ابدي من نسل الأسد»، لايحق لهم الاستفسار أو الخروج حتى بعد انتهاء وقت العبادة.

إن ضمان حق التعبير للأفراد وللمجموعات هو الوسيلة الأنجع لئلا يستفرد فرد أو مجموعة برأي يفرض على الجميع، وهو الضمانة لان تكون الخيارات السياسية في الحكم والإدارة صحيحة ومتلائمة مع رغبات الشعب، وهو الضمان لان تكون الخيارات الاقتصادية سليمة وملبية لتطلعات وأحلام الناس. لقد فرض مجموعة من السياسيين في الستينات نظام الاقتصاد الاشتراكي ولم يسمح لأي مواطن بإبداء رأيه أو الاعتراض.

وذات الشيء حصل مرة أخرى، فقد فرض الحاكم فقط من خلال مؤتمر حزب البعث عام ٢٠٠٥ نظاما اقتصاديا جديدا هو «اقتصاد السوق الاجتماعي»، دون أن يسال أو يستفتى المواطن السوري، ولم تتاح لأي مواطن فرصة الاعتراض أو التعبير عن رأيه. وقد دفعت سورية ثمنا باهظا مرتين: الأولى عند اعتماد الاقتصاد الاشتراكي، والثانية عند التخلي عنه لصالح اقتصاد السوق الاجتماعي دون توفير أدوات تطبيقه.

وهنا يظهر تأكيد الحاجة مرة أخرى للتلازم بين الحرية (في التعبير عن مواقف وقناعات الأفراد) وبين خيارات التنمية التي تقوم السلطة في سورية بتبنيها، وهو من كان سيمنع ضياع الفرص، وهدر الإمكانيات، وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي.



١-٥- حرية الترشيح والانتخاب

لتحقيق هذه الحرية في الترشيح والانتخاب كان من ضمن مطالب المعارضة إلغاء الدستور النافذ (لعام ١٩٧٣ ولعام ٢٠١٢) واستبداله بإعلان دستوري مؤقت ريثما يتم وضع دستور جديد بارادة الشعب الحرة يحترم هذا الحق.

رغم أن سورية دولة جمهورية فقد وضع نظام الحزب الواحد دستورا يناسب نظريته في «ديكتاتورية الديمقراطية الشعبية» المنسوخة من أنظمة الكتلة الشيوعية. وهذا يعني أن كل المناصب السياسية والإدارية محصورة بأعضاء الحزب. ومثلا فان منصب رئيس الجمهورية محصور ترشيحه بشخص واحد تعينه القيادة القطرية، ثم يعمد باستفتاء شعبي عام لتأييد هذا الترشيح. وهذه الصيغة المزيفة هي التي تلفح بها استبداد اسرة الأسد ليستبيحوا سورية كل هذه الفترة.

وهذا ينطبق على تعيينات المحافظين، والوزراء، والدبلوماسيين، والقادة العسكريين والأمنيين، والقضاء، وحتى أعضاء مجلس الشعب. إن حرمان المواطن من حق الترشيح لتلك المناصب قد تم تقييده دستوريا وقانونيا بشكل سافر وصريح، ولم يسمح إلا لمن ينتمي إلى حزب البعث وبموافقة الأجهزة الأمنية. وبالتالي، فانه من صدى هتافات المواطنين في الحراك الشعبي تنبع معرفة الواقع المر والسعي لإلغاء هذا الاحتكار للسلطة، وإتاحة هذا الحق لكافة المواطنين دون قيد أو شرط.

ومع أن السلطة الحاكمة قد أتاحت حق الانتخاب بحسب الديمقراطية الشعبية على المستويات الإدارية الدنيا، إلا أن هذا الحق الشكلي قد اغتصب وزور وسرق علنا، وتحول إلى مجرد احتفال برتوكولي لإضفاء الشرعية على استبداد معلن، يغلفها إطار الحزب الواحد المتحالف مع مجموعات طائفية تنفذ رغبات الحاكم المستبد. وحتى هذا الحق المصادر في الانتخاب أو الاستفتاء قد حرمت منه شريحة كبيرة سياسية ممن لهم سجل في معارضة السلطة إذ تم حرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية للأبد. ومع أن حق الترشيح لرئاسة الجمهورية قد صادره الحزب واحتكره بشخص واحد فان الدستور الجديد لعام ٢٠١٢، قد سمح لأكثر من شخص للترشح لمنصب الرئيس بصلاحيات مطلقة، ولكنه قيده بشروط تعجيزية تكاد تحصره من جديد بالرئيس الحالي في السلطة، بعد مايسمى تصفير العداد. ومرة أخرى، فقد انتهك دستوريا حق المواطن في الترشيح للرئاسة بشروط تعجيزية منها:

١- أن يكون المرشح للرئاسة من أبوين سوريين بالولادة.

٢- أن يكون قد أمضى العشر سنوات الأخيرة بالإقامة في سورية بدون انقطاع.

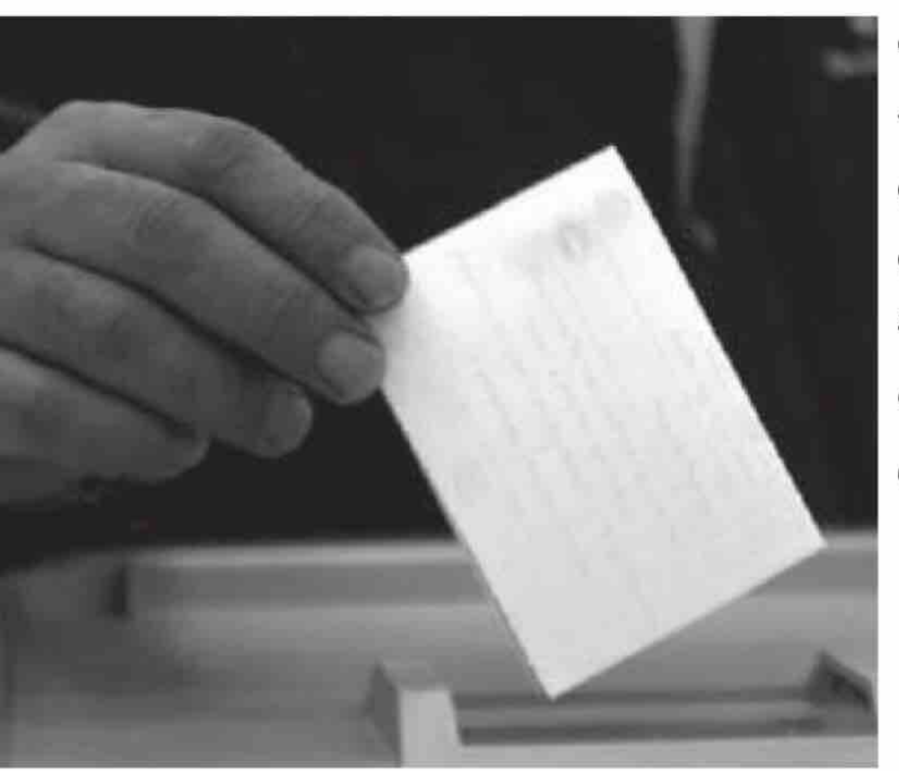
٣- أن يحصل المرشح للرئاسة على موافقة ترشيح ٢٠٪ من أعضاء مجلس الشعب.

٤- أن يحظى المرشح بموافقة المحكمة الدستورية.

إن هذه الشروط، إضافة إلى وجود جهاز الامن والحزب قد منع فعلا أي مرشح آخر سوى بشار الأسد. إنها لعبة قذرة ضمن اكبر قصة خداع في تاريخ الشعب العربي منذ عرف التاريخ.

إن الدولة المدنية التي تسعى إلى تحقيقها الثورة هي الدولة التي يحق لكل مواطن فيها الترشح لأي منصب تنطبق عليه الشروط العامة بغض النظر عن الدين والعرق والجنس.

وهذه الدولة المدنية ستلغى الامتيازات التي كانت معطاة إلى بعض الشرائح الاجتماعية مثل تخصيص ٥١٪ من مقاعد «مجلس الشعب» إلى العمال والفلاحين. فالديمقراطية التمثيلية النيابية تشترط أن كل المواطنين متساوون، بغض النظر عن المهنة أو الجنس أو العرق أو الدين، ولكل مواطن صوت واحد مماثل لأي مواطن في الوطن. وبالتالي فان العدالة تقضي إلغاء أية امتيازات قائمة لأي فئة حتى تتحقق الحرية التامة في الترشيح والانتخابات تطبيقا لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.



١-٦- حرية تشكيل الأحزاب

في الحياة السياسية المعاصرة تعتبر عملية تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية من أساسيات الحرية الفعلية، واهم مظاهر وآليات الديمقراطية النيابية التمثيلية.

فالأنظمة الاستبدادية، سواء كانت ملكية أو جمهورية ترى في الأحزاب وفي نشاطها السياسي تهديا لوجودها الاستبدادي. وقد جاء في مقدمة مطالب الشباب المتظاهر في الثورة السورية السماح بتشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية لتعبر عن آراء ومواقف مختلفة بدلا من الاحتكار الرسمي والمطلق لحزب البعث. ومع أن هذا الاحتكار للسلطة المطلقة قد أدى إلى انعدام الحياة السياسية في سورية واقتصارها على النشاط السياسي لحزب البعث، الذي ادعى تمثيل الأمة واستبعد كافة القوى السياسية والنقابية الأخرى مهما كانت درجة شعبيتها. وأعطى هذا الحزب البائس الغطاء السياسي لمستبد حول سورية الجمهورية إلى سلطة وراثية.

ومع ذلك فان صورة سورية الجديدة للحياة السياسية سرعان مابدأت تتشكل، من قوى جديدة ومتعددة على مستوى الحراك الشعبي، وعلى مستوى المعارضة الأكثر تنظيما.

إن تصارع الأفكار والسياسات بين الأفراد والقوى الفكرية والاجتماعية لايمكن أن تترجم إلى مواقف سياسات فيما بينها وتجاه السلطة، مالم تنظم في أحزاب مرخصة ذات برامج معلنة، تغطي شريحة واسعة من الناس. ويبقى صندوق الاقتراع الوسيلة الوحيدة التي يتم فيها اختبار هذه البرامج والسياسات ومدى تقبل الشعب لهذا البرنامج وتصويته للأحزاب المعبرة عنها. ولهذا فان وجود الأحزاب سينقل الديمقراطية إلى اقرب مستوى من الكمال، إذ سيتحقق تداول السلطة بين من هم في الحكم وبين من هم في المعارضة. والنجاح سيكون حليف الأحزاب ذات القبول الاجتماعي الأوسع، التي سيمثل الأغلبية السياسية، ويحق لها استلام السلطة وتشكيل الحكومة بناء على برامجها السياسية.

إن وجود وتنوع الأحزاب في سورية هو احد أهم أدوات تحقيق الرقابة على السلطة التنفيذية وعلى مشاريعها في التنمية الاقتصادية. فعندما يكون الحزب الواحد هو

السلطة التنفيذية، فسيكون أيضا السلطة التشريعية التي تشرع للاستبداد، فان الرقابة والنقد والتقييم قد انتفى وغاب، ولا يوجد آلية للرقابة والمحاسبة الفعلية.

أما في ظل وجود أحزاب متنافسة، فان فرصة الرقابة والمحاسبة على البرامج والنتائج حقيقية، وإمكانية تصحيح الأخطاء، أو عدم الوقوع بها، كبيرة. فالأحزاب في ذاتها هي روح الديمقراطية وأساس تداول السلطة، وفي ذاتها هي أهم وسائل نجاح التنمية والرقابة على سلامة تنفيذها.

ورغم قوة الحراك الشعبي الثوري على مدى ثلاث سنوات فان الإصلاحات التي أعلنتها السلطة استجابة لتلك الثورة تعتبر ناقصة في الشكل وفارغة في المضمون، مما زاد الثورة اشتعالا. فالدستور الجديد قد سمح بالتعددية السياسية شكلا، إلا انه صادر حقها بتداول السلطة، وحصرها برغبة رئيس الجمهورية وليس بناء على نتائج الأغلبية في صندوق الاقتراع، بالإضافة إلى عدة قيود دستورية أخرى، وربما يعتبر القانون المنظم للأحزاب عقبة بحد ذاته. فآلية تشكيل الحزب نفسه والشروط الإدارية والقانونية بشان الأحزاب الدينية والقومية والإقليمية وكيفية نشاطها قد حدت من فعالية الأحزاب المشكلة فعلا ومدى وعمق دورها السياسي.

وهذا يتطلب إعادة النظر بهذا القانون بما يسمح بتشكيل الأحزاب بيسر ومرونة.

إن مشكلة حزب البعث ودوره في تعزيز الاستبداد يتطلب إعادة النظر بقانون الأحزاب، وإلزام كل الأحزاب القديمة بما فيها حزب البعث الوقوف على قدم المساواة مع الأحزاب الجديدة المرخصة من ناحية الإجراءات والامتيازات وإعادة التسجيل من جديد. ومالم يعاد النظر بدور حزب البعث وإلغاء امتيازاته الخاصة فانه لايتوقع أن تستقر سورية ولن تصل الحياة الحزبية إلى الشفافية والمساواة والعدالة.

١-٧- حرية المعتقد الديني

تضمنت فكرة الدولة المدنية، التي تبنتها الثورة من اجل سورية الجديدة، إلزامية احترام حرية المعتقد الديني لكافة السوريين. وسيضمن الدستور القادم هذه الحريات بصورة

واضحة لالبس فيها. إن أغلبية السوريين هم من العرب ومن المسلمين، وبالتالي ان الدولة المدنية ليست نقيضا للإسلام، وإنما تعني أن الدولة الإدارية السياسية التي تحكم المجتمع ليست دولة دينية، بل دولة سياسية دين مواطنيها الإسلام بحكم الأغلبية.

وحرية المعتقد الديني تعتبر من أهم الحريات الأزلية، وأدت إلى صراعات اجتماعية وتوترات على مدى العصور. وقد شرعت حرية الأديان السماوية في بلاد الإسلام منذ البداية. ولهذا فقد أدرجت الدساتير السورية حرية وحماية المعتقد الديني وصيانته للمسيحيين ولليهود بدون قيد أو شرط من قبل السلطات الدينية الإسلامية ومن قبل السلطة السياسية.

بحسب الإرث الديني والثقافي المتوارث في سورية، فان التسامح الديني هو الصفة الغالبة على تصرف الشعب السوري. ولم يسجل التاريخ المعروف أي حوادث عنف رئيسية مصدرها اختلاف الاعتقاد الديني. ولهذا لايجوز أن تصنيف الصراع السياسي الدائر بين الشعب وبين السلطة الحاكمة بأنه صراع ديني أو طائفي على أساس أن أغلبية المتظاهرين من السنة، وأغلبية أنصار السلطة من الطائفة العلوية، وإنما صراع ضد مستبد تسانده طائفة مستفيدة.

وحرية المعتقد الديني في سورية قد اكتسب بعدا جديدا عندما طرحت «فكرة الدولة المدنية» من قبل الثورة.، وهذا سيعني زوال مصطلح الأغلبية والأقلية الدينية، إذ أن كل القوى الدينية بمفهومها السياسي تكون قد أصبحت خارج الدولة، وانخرط أتباعها في الدولة كأعضاء مدنيين يمارسون النشاط السياسي بعيدا عن المعتقد الديني. وهذا يضع كافة المواطنين على قدم المساواة أمام الدولة من جهة، ويحق لهم ممارسة معتقداتهم الدينية كما جاءت في إطار المسؤولية المدنية والأخلاقية من جهة أخرى.

ولكـن هـل سـتحظى كل مجموعـة ابتدعـت مذهبـا جديـدا أو دينـا غـير سـماويا بالحصـول عــلى ذات الحقــوق المتســاوية والمتكافئــة للأديــان والمذاهــب القائمــة والمعــترف بهــا

ضمن المجتمع السوري؟ هذا سؤال من المنطقي الإجابة عليه بداهة بنعم مادامت الدولة مدنية، ولكن هل ستحظى هذه الجماعات بقبول الأغلبية المسلمة؟ هذا يعتمد على الطريقة التي سيسقط فيها النظام.

١-٨- الحقوق الاجتماعية

وتتمثل هذه الحقوق بما يمكن تسميته بالحقوق الاجتماعية وهي هنا حق العمل، حق التعليم، حق الصحة، وحق التنقل، وحق السكن، وربما أخرى، والتي نصت عليها اغلب شرائع حقوق الإنسان المعاصرة.

يجب إن يتضمن الدستور في سورية الجديدة نصوصا واضحة تضمن هذه الحقوق الاجتماعية للمواطن بعيدا عن الولاء السياسي أو غيره. وهذه الحقوق المهدورة في «سورية الأسد» هي التي كانت وقود الثورة التي تسعى إلى بناء الدولة التي ستتحقق فيها العدالة الاجتماعية بحق.

فقد تطورت شرعة حقوق الإنسان تطورا كبيرا وأصبحت أكثر وضوحا والتزاما للمجتمعات الحديثة. إن الحقوق المشكلة لمفهوم العدالة الاجتماعية أو ماأسميناه هنا بالحقوق الاجتماعية المتمثلة بحق العمل، وحق التعليم، وحق الطبابة، وحق التنقل، وحق الإسكان هي حزمة من المسؤولية الاجتماعية للدولة. وتنبع هذه الحقوق من مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.

ويبدو من الممارسات التطبيقية للدول العصرية إن كل هذه الدول قد أقرت بهذه الحقوق، وسعت إلى تطبيقها حسب فلسفتها السياسية والثقافية. ولم تكن سلطة نظام الأسد استثناءا في الظاهر. إلا أنها حاولت احتكار وتوجيه هذه الحقوق وتقديمها بأساليب تمييزية، بين الأفراد والمناطق بحسب درجة الولاء السياسي للنظام. كما أن النظام قد تدخل بمضمون كل بند من هذه الحقوق بحيث تكون أداة إضافية لتعزيز استمراره بالسلطة من جهة، وتعزيز عقيدته السياسية والثقافية المؤيدة للاستبداد من جهة أخرى.

وقد أقرت كافة الدساتير السورية الحديثة، بما فيها تلك التي صدرت تحت حكم حزب البعث، بهذه الحقوق. إلا أن درجة تطبيقها استند إلى درجة إسهام هذا الحق بتعزيز وجهة نظر الاستبداد، وكسب شرعية لها من قبل الشرائح الاجتماعية المستفيدة منها.

إن هذه الحقوق أساس أيضاً وشعار الحرية في الاختيار وتعتبر ثمرة جهد التنمية (الاقتصادية والاجتماعية). فهي تبدأ بفضاء التشريع السياسي لكيفية وحرية التقدير والاختيار، ولكنها تنتهي وتنفذ في فضاء التنمية وفي كيفية تحقيق العدالة في الحقوق والواجبات الاجتماعية.

الفصل الثاني: الديمقراطية

إن التعبير التاريخي المتداول منذ أيام اليونانيين لكلمة الديمقراطية هو «حكم الشعب بالشعب وللشعب». وهو المعنى الذي تكافح من اجله الشعوب للانعتاق من نير العبودية والاستبداد والديكتاتورية. ولا تكتمل ثورة الحرية في سورية أو في أي مكان ولا في أي زمان إن لم تستطع إقامة الدولة الديمقراطية، كما يفسرها الشعب بإرادته.

لقد ثار الشعب السوري ورفع شعار الحرية ليحقق من خلاله إقامة «الديمقراطية» في بلده. وقد يقول قائل بان لكل بلد نوعه الخاص من الديمقراطية، التي تتناسب طبيعة سكانه وثقافتهم وطبيعة المكون الديموغرافي والجغرافي. ولكن مهما كانت هذه الديمقراطية مختلفة في شكلها بين دولة وأخرى، فروح الديمقراطية الحقة هي التي تحقق نتائجها لشعبها، أي توافق الشعب على اختيار آليات حكم الدولة، واختيار المناهج السياسية، والأشخاص القائمين على إدارتها. ولا يمكن أن تقام الديمقراطية وتصنف الدولة على أنها ديمقراطية إذا فرضت مجموعة من الأمة (الأغلبية) قناعتها المطلقة لتحرم الأقلية أي من حقوقها السياسية أو غيرها، حتى ولو كانت هذه القناعة من خلال صندوق الاقتراع. أن صندوق الاقتراع هو التعبير الأخير للتوافق الجمعي بين أفراد الأمة على حسم وجهات النظر من خلال نتائج الصندوق التي سيحترمها الجميع حتى ولو كانت نقيض قناعات الأقلية.



لن نستطيع بسهولة أن ندخل العالم الجميل من فلسفة الديمقراطية في هذه الوثيقة السياسية، بالمعنى الفكري والإنساني بالعمق الذي ننشده، ولكن يمكننا توصيف الممارسة الديمقراطية التي ننشدها والتي نجزم أنها ستحل مكان الممارسة

الاستبدادية على الأقل من الهيكل القيادي، وفي مؤسسات القرار. إن اقتصار الممارسة الديمقراطية على رأس الهرم السياسي هو تسطيح شديد للحكم الديمقراطي. فالمجتمع العصري أصبح معقدا جدا، ومتنوع ومتشابك، ولا يجوز لصيغة واحدة بسيطة إن ترضي كافة مسارات القرار الديمقراطية في كافة مستويات صنعه، أو مصالح المجتمع. إنما المبدأ الديمقراطي هو الذي يجب أن يسود بداية ونهاية.

إن نظرتنا إلى الهيكل الديمقراطي هي محاولة لرسم صورة الدولة التي سيحكم فيها الشعب، بواسطة ممثليه من أبناء الشعب لمصلحة هذا الشعب. ولهذا فان هذه الصيغة الديمقراطية تتمثل بثلاث مستويات رئيسية على مستوى الوطن من البناء الديمقراطي كما يلي:

١- الممارسة الديمقراطية على مستوى رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية.

٢- الممارسة الديمقراطية على مستوى السلطة التشريعية لمجلس النواب.

٣- الممارسة الديمقراطية على مستوى المحافظات والإدارة المحلية.

وهذه الممارسة الديمقراطية يجب أن تقوم على مبدأ تداول السلطة على ذات المستويات الثلاث: السلطة التنفيذية، ومجلس النواب، والإدارة المحلية. انه من المنطقي أن تتكامل أشكال الممارسة «الديمقراطية» في اتجاه واحد لان الأساس هو المواطن وحقه في التعبير واختيار ممثليه على كل المستويات التي تؤثر في حياته. إن عملية اختيار العمدة (مختار الحي) والمحافظ ومجلس المحافظة ذات أهمية معيشية تماثل أهمية اختيار الشعب ممثليه إلى مجلس النواب على المستوى التشريعي والرقابي الوطني، أو مستوى رئيس البلاد الذي يمثل البلاد والسلطة التنفيذية.

وتكتمل سلامة وحيوية الديمقراطية بالاحترام الحازم لفصل السلطات الثلاث بشكل واضح وصريح، بما يمنع أي إمكانية لنشوء التسلط والديكتاتورية الفردية والجماعية. وهذا الفصل من جهة، والتوازن بين السلطات من جهة أخرى، هو احد أهم الضمانات بوجود ممارسة ديمقراطية تحظى بإجماع الشعب.

لقد صادر النظام السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في جهة واحدة هي سلطة حزب البعث (ظاهريا) ومؤسساته، بينما تحولت فعليا إلى سلطة الفرد المستبد، وأسرته وطائفته. ونجم عن هذا الاحتكار السياسي بصلاحيات مطلقة لرئيس الجمهورية، يساعده في ذلك صلاحيات مطلقة للحزب بقيادة المجتمع والدولة مع إقصاء فعلي لكل قوى المجتمع الأخرى. وحتى أن سلطة التشريع الشكلية (مجلس الشعب) حصرت بيد حزب البعث، والحق القضاء بالسلطة التنفيذية بشكل كامل وخاضعا لسلطة رئيس الجمهورية ووزير العدل، ناهيك عن السيطرة الشخصية المطلقة للرئيس على مؤسسة الجيش والمؤسسة الأمنية.

إن مجالات الديمقراطية التي سينص عليها الدستور القادم بوضوح وصراحة تعتمد على الفضاءات التالية:

١- شمولية الديمقراطية لكافة المستويات الوطنية (التنفيذية والتشريعية والمحلية).

٢- تفعيل دور الأحزاب في التداول الفعلي للسلطة وفق البرامج الانتخابية.

٣- فصل حازم للسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٤- إرساء منهجية التوافق بين الأغلبية والأقلية في المصالح الأساسية.

إن سلاسة تطبيق الممارسة الديمقراطية، وتحويل المجتمع من مجتمع عاش طويلا تحت صيغة الاستبداد الفردي – الجماعي إلى مجتمع ينعم ويمارس الديمقراطية، مهمة صعبة ولكنها تقوم على مدى وضوح صيغة وأسلوب الحكم الديمقراطي. إن الوضوح المقصود هنا هو إن مايكتب في الدستور يجب أن يمارس في الواقع، وان شكل الحكم مفهوم وليس متداخل بين السلطات. وقد مرت سورية بمرحلة الحكم الرئاسي كان فيها الرئيس مطلق الصلاحية، ومرحلة الحكم شبه الرئاسي وهي التي انتخب فيها الرئيس من مجلس النواب وتحت مراقبته، ولكن سورية لم تدخل مرحلة الحكم البرلماني الذي تحكم فيه الحكومة المنتخبة من حزب الأغلبية وفق صندوق الاقتراع بالتعايش مع رئيس للجمهورية ذو صلاحيات مقيدة.

قد يقول قائل أن «ثقافة الشرق» لم تتطور لمرحلة استساغة الحكم البرلماني الصرف. لذا من الأفضل اقتراح صيغة سورية، ليست فريدة طبعا، وهي صيغة

الحكم الرئاسي – البرلماني، بحيث يكون الرئيس منتخبا مباشرة من الشعب بصلاحيات رئاسية مقيدة، وحكومة برلمانية يكلف فيها الرئيس كتلة الأغلبية البرلمانية المنتخبة بتشكيلها. وهذا سيخلق توازنا داخل السلطة التنفيذية بين الرئيس والحكومة، إذ لايستطيع أي منهما منفردا تجاوز الآخر ضمن توازن القوى السياسية الفعلية. ومن جهة أخرى فان الحكومة البرلمانية تجعلها عرضة للمساءلة المباشرة من قبل مجلس النواب، من خلال مرحلتين:

١- مرحلة منح الثقة للحكومة من قبل المجلس عند تشكيلها وإقرار بيانها الوزاري.

٢- مرحلة المساءلة اللاحقة وسحب الثقة حسب الأداء الفعلي لها.

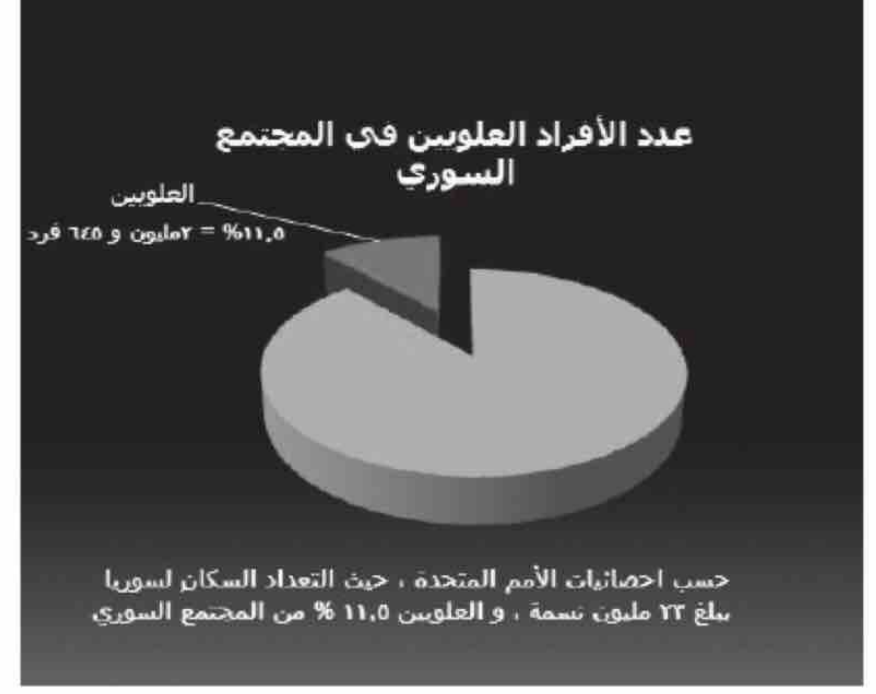
إن التوازن في صيغة الحكم الرئاسي- البرلماني كتجربة جديدة هو احد الصيغ التي يعتقد السوريون أنها ستكون رادعا لنزعة تكرار التسلط والاستبداد. فحتى لو كانت الحكومة مشكلة من الأغلبية النيابية البرلمانية فان منصب الرئاسة المنتخب من أغلبية السوريين هو بمثابة رادع لعدم استئثار الحكومة بسلطة القرار لوحدها، استنادا إلى قاعدتها الانتخابية الحزبية.

واستطرادا، فانه بحسب رأي فقهاء الشريعة الإسلامية فان الله يتقبل صلاة المسلم عندما يكتمل فيها شرطان: الشرط الأول إتمام الحركة المتمثلة بأذان الإقامة والركوع والسجود، والشرط الثاني هو قراءة من القرآن والخشوع والإيمان أثناء الصلاة. وذات الشيء ينطبق على الديمقراطية. فالشكل الديمقراطي المتمثل بحرية الترشيح والانتخاب على المستويات الثلاث من الوطن وفصل السلطات الثلاث عن بعضها وإتمام تداول السلطة في إطار التعددية الحزبية. فهو بمثابة الحركة في الصلاة. أما الخشوع والإيمان في الديمقراطية فهو بمثابة المضمون بالمشاركة بصندوق الاقتراع والتوافق بين الأغلبية والأقلية على القضايا الأساسية.

إن مفهوم الأغلبية والأقلية أصبح مترسخا في أذهان السوريين اليوم في ظل الثورة أكثر من أي وقت مضى. ومع أن سوريا هي العرب السنة فهم الزمان والسكان والمكان، إلا أن تحكم الأقليات بالسلطة فيها أبرز إلى العلن التمايز بين السكان وبين الأقليات وخاصة العلوية بشكل سافر سياسياً وحزبياً. فالثورة أفرزت حقيقة هي أن المعارضين والمتظاهرين ممن خرجوا إلى الشوارع، ومن

ثم حملوا السلاح للدفاع عن الثورة، هم من الأغلبية العربية السنية، في حين أن اغلب مؤيدي النظام وعماد قوته العسكرية هم من أبناء الطائفة العلوية، ثم بعض أفراد من السنة، والمسيحيين والدروز بدرجة اقل. أما الأكراد فقد استغلوا الثورة ليعملوا على مشروعهم القومي بصورة عامة. إذا، فسورية الجديدة سوف تواجه هذا التوازن الصعب بين السنة من جهة، وبين العلويين وممن أصبحوا بصف النظام من بقية الطوائف من جهة أخرى. وما لم تطبق فكرة الدولة المدنية على أساس المواطنة، ويسود التوافق بين الأغلبية والأقلية فان سلطة الحكم بناء على نتائج صندوق الاقتراع الحسابية المجردة ستكون بيد الأغلبية السنية بغض النظر عن رأي الأقلية السياسية والطائفية.

ولكن سورية الجديدة، التي تبنت مبدأ الدولة المدنية ستكون قد تجاوزت الأغلبية الدينية ليحل محلها صراع الأغلبية مقابل الأقلية سياسيا. ونظرا لفقر التجربة الديمقراطية السورية، وعدم وجود مخزون من الإرث السياسي بتداول السلطة بين الأطراف السياسية المتنازعة في جيلنا فانه من الضروري «بناء الثقة»، ثقة عميقة خارج صندوق الاقتراع. بكلمة أخرى، فان التوافق سيقوم على حق الأغلبية باتخاذ القرار الذي يجيزه صندوق الاقتراع، وعلى حق الأقلية أن تستشار ويؤخذ رأيها عندما يتعلق الأمر بضرر قد يصيب الأقلية. إن موضوع الأغلبية والأقلية يمثل نقطة احتكـــــاك ثقافي وسياسي دائمة في معظم دول العالم، وخاصة في بلاد الشرق العربي.



لايزال موضوع الديمقراطية فضاءا واسعا، ولا يمكن تغطيته بعدة صفحات هنا، بل يحتاج إلى مجلدات أحيانا إذ أردنا الإحاطة بآلام الشعوب في ظل الاستبداد، وكيفية انعتاقها إلى الحرية وكيفية إدارة مجتمعاتها بديمقراطية وكفاءة. وربما من أهم العوامل المعززة لرسوخ الديمقراطية ثقافة وممارسة هو مدة الدورة الانتخابية، وتكرارها. بمعنى ماهي المدة المثلى التي يجب أن يبقى فيها الشخص في المنصب المنتخب لأجله؟ فكلما طالت المدة كان ذلك مدعاة للفساد والنزعة إلى الاستبداد. وماهي المرات التي يحق فيها تكرار ترشيح وانتخاب الشخص لذات المنصب؟ هل يسمح له بمرة واحدة أو أكثر، آم أنها مفتوحة النهاية طالما يحظى بغالبية أصوات المقترعين؟

إن تجارب الدول التي سبقت سورية في مجال مدة انتخاب رئيس الجمهورية مثلا متنوعة، ولكنها تتراوح بين ٤ سنوات في أدناها إلى ٧ سنوات في أقصاها في الدورة الواحدة بذات المنصب. وتعتبر التجربة الأمريكية في تحديد مدة الرئاسة ومدى تكرارها نموذجا يحتذى به. ومدة الرئاسة الأمريكية بأربع سنوات كانت قابلة للتجديد بدون تحديد لفترات الإعادة. وعلى أساسها انتخب الرئيس فرانكلين روزفلت أربع مرات أثناء الحرب العالمية الثانية، وأنهاها الموت فقط.

ورغم انه كان رئيسا محبوبا ومتميزا فقد سارعت حكومة الولايات المتحدة إلى تعديل الدستور بحيث لايسمح ببقاء الرئيس في منصبه أكثر من دورتين اثنين فقط (أي ٨ سنوات). أما مدة الرئاسة الفرنسية فهي ٧ سنوات ولا حدود لعدد مرات الإعادة. وهذه ذات التجربة السورية في زمن الاستبداد الاسدي. ولكن التجربة السورية تقوم على الاستفتاء وليس الانتخاب على مرشح وحيد من حزب البعث.

وقد ظهرت مرات عديدة أثناء حوارات الثورة السورية فكرة تحديد مدة الرئاسة وعدد مرات الإعادة. وكانت أغلبية الآراء تميل إلى اعتماد الأسلوب الأمريكي في عدد مرات الرئاسة إذ انه منطقي في مدة الرئاسة ذاتها، ومنطقي في السماح

بالترشح مرة أخرى وحيدة (٤ سنوات ثانية). وهي فترة كافية لأي شخص مبدع أن يطبق أفكاره السياسية والثقافية في خدمة بلده. وكلما طالت المدة من جهة، وتعددت مرات الإعادة كلما زادت فرص الفساد والاستبداد.

وهذه الفترات المحددة بأربع سنوات أيضا مناسبة لكافة المناصب المؤهلة بالترشح على المستويات الأخرى، مثل مدة مجلس النواب ومجالس المحافظات. إن قصر مدة الدورة النسبي، يسمح بالمحاسبة خلال فترة قصيرة نسبية، قبل تراكم الأخطاء والملاحظات على أداء أعضاء مجلس النواب أو أعضاء مجالس المحافظات، ويسمح بتبديل الأعضاء المنتخبين الذين لايرتقون إلى مطالب الناخبين.

ولضمان تمثيلا واقعيا لكافة شرائح المجتمع، فيجب أن يشمل الانتخاب كافة الفئات الاجتماعية والسياسية في كافة أنحاء الجمهورية. إن قانون الانتخابات يجب أن يعكس الطبيعة الديمغرافية للمجتمع السوري الجديد سواء من ناحية الدورة الانتخابية، أو من ناحية التعددية الحزبية أو التمثيل الاجتماعي. فهل من الأفضل أن تكون سورية دائرة انتخابية واحدة كما تطالب بعض الأقليات؟ أم تبقى الدائرة الانتخابية على مستوى المحافظة كما هو حالياً أي ١٤ دائرة؟ أم العودة إلى دائرة «المنطقة» الإدارية ضمن المحافظة قبل سلطة البعث (أي نحو ٦٣ منطقة انتخابية على مستوى مناطق سورية)؟ ومع أهمية قانون الانتخاب فانه لايمكن الجزم بصورة قاطعة على الشكل النهائي للدائرة الانتخابية قبل المرور بمرحلة تجريبية وانتقالية مناسبة خاصة فيما يتعلق بانتخابات مجلس النواب.

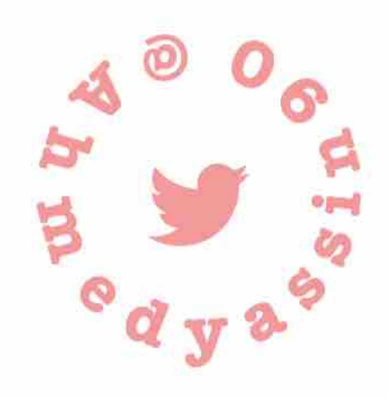
أما الإدارة المحلية، فهل ستبقى الانتخابات على مستوى مجلس المحافظة فقط كما هو حاليا؟ إنه صراع مستتر حول فكرة الفيدرالية، اللامركزية ضد نموذج الدولة المركزية الحالية أم انه يمكن النزول إلى مستوى إداري أدنى مثل «المنطقة» أو «الناحية» أو حتى «القرية»؟ ويبقى التمثيل الديمقراطي للإدارة المحلية هاما جدا لكيفية إدارة الخدمات والمرافق في كل قرية أو بلدة أو مدنية أو على مستوى المحافظة، مما سيعكس الطبيعة السكانية، والموارد والعوامل الاستثنائية الأخرى، لكل محافظة. وربما يمثل مقترح انتخاب المحافظ من بين أبناء المحافظة أعلى خطوة ديمقراطية في الإدارة المحلية بعيدا عن المركزية الشديدة الحالية. وهذه النقلة النوعية قد تواجه انتقادات بسبب التكوينة العشائرية والعائلية لسكان بعض المحافظات، إلا أن أي تجربة جديدة ستواجه امتحانا عسيرا، ولكنها عند وضع القواعد بشفافية وحزم فإنها ستصبح ناضجة بعد حين.

هل يجوز في الديمقراطية أن تحظى مجموعة عرقية أو دينية أو اجتماعية بمزايا إضافية عما توفره قوانين الديمقراطية بشكل طبيعي لكافة السكان؟ الجواب طبعا لا، لان الدولة المدنية تشترط المساواة التامة بين كافة المواطنين، بغض النظر عن العرق والدين والجنس والمهنة، وبالتالي فان المساواة تلغي أية ضرورة للامتيازات لأي مجموعة حتى ولو كانت هذه الامتيازات حقا تاريخيا مكتسبا. وكل مواطن له صوت واحد متساو مع الآخرين في الحقوق والواجبات، لذا فان الممارسة الديمقراطية يجب أن تلغى كافة الامتيازات السابقة، مثل تخصيص نسبة ٥١٪ من مقاعد مجلس النواب لصالح العمال والفلاحين. فهذه القاعدة هي تعبير عن سيطرة طبقة البرولوتاريا في ظل الديمقراطية الشعبية. وإلغاء الامتياز هذا ينطبق على العرف المتبع في حصص المرأة في المجالس وأيضا المقاعد المخصصة للأقليات الدينية (المسيحيين مثلا) أو العرقية (الأكراد مثلا). ومن سينجح في الانتخابات في سورية الجديدة يجب أن ينجح بناءا على برنامجه الانتخابي بذاته كفرد أو مجموعة سياسية، قبل أن يكون عضوا في طائفة أو مجموعة خاصة.

من سيحدد في سورية الجديدة هذه القواعد الديمقراطية؟ هل ستتولى هيئة الحكم الانتقالية وضع هذه القواعد والقوانين؟ من سيضع الدستور المؤقت أو الدائم؟ ومن يضع قواعد انتخابات مجلس النواب؟ هل ستتولى جمعية تأسيسية مفوضة بصلاحيات الثورة الانتقالية وضع الدستور، قانون الأحزاب، قانون الانتخابات،.. أم انه سيكتفي بالمرحلة الانتقالية بإعلان دستوري وبشرعية ثورية في تشكيل الحكومة ومجلس النواب وانتخاب الرئيس؟ إنها أسئلة في صلب الديمقراطية، ولكنها أسئلة لايمكن الإجابة عليها في المرحلة الانتقالية وحدها، وإنما بآليات توافق سياسي واجتماعي عميق. إن أهم هذه الأسئلة سيتم الإجابة عليها مرحليا من خلال البرنامج الانتقالي السلمي للسلطة من حالة الاستبداد إلى حالة الديمقراطية.

إن مايحكم على نجاعة الاختبار الديمقراطي هو الزمن ورضاء الناخبين والمواطنين على نتائج العملية الديمقراطية. وهذا الرضا لاينحصر في أداء الشخص المنتخب وإنما يمتد إلى أداء الدولة بكامل مؤسساتها وفعاليتها في السياسة الخارجية، وفي السياسة الداخلية، وفي الوفاء بمتطلبات الحرية، وفي الوفاء بمتطلبات التنمية. إن تجارب الشعوب في نجاعة الديمقراطية وانتشار ثقافتها والالتزام بها لايحكم عليها خلال فترة انتقالية أو خلال دورة انتخابية واحدة. ومدى النضج السياسي لهذه التجربة لايستطيع أن يحدده مفكر أو سياسي واحد بأربع سنوات أو ثمان سنوات أو أكثر أو اقل، وإنما يخضع لرأي الناس.

إن طول فترة الاستبداد في سورية وخلو الحياة السياسية من التنوع والتعددية سيفرض على السوريين فترة انتظار طويلة نسبيا لنضوج التجربة الديمقراطية في بلدهم. وإذا جاز لنا أن نقترح فترة نضوج وليس فترة انتقال فإنها قد تصل إلى نحو ١٠ سنوات، وبدورتين انتخابيتين. ولذا يجب أن يعقد «مؤتمر وطني عام» بعد ثلاث سنوات من سقوط النظام، أي من نهاية المرحلة الانتقالية، لإعادة تقييم التجربة الديمقراطية وتقويم مساراتها الحالية والمستقبلية.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث: تداول السلطة

بناء على الطريقة التي سيسقط فيها النظام المستبد، فان عملية انتقال سورية من دولة الاستبداد والحزب الواحد إلى الدولة المدنية والتعددية الديمقراطية ستمر بمخاض عسير وصعب. وفي الطبيعة فان طول المخاض سيؤدي أما إلى وفاة الأم، أو وفاة الجنين، أو وفاة الاثنين معا، إلا إذا رحم ربي. لقد مر الربيع العربي من ثورات الحرية عام ٢٠١١ على تونس ومصر واليمن مرورا سهلا نسبيا، وفي ليبيا مرورا صعبا. ولكنه كان في الأغلب مرورا سريعا وواعدا. إذ سقطت فيها كل عروش الطغيان، وانتقلت شعوب هذه الدول إلى فضاء واعد من الحرية. ولا تزال هذه الشعوب تتلمس بصعوبة طريقها إلى فضاء الديمقراطية، ولكنها مهما طال المسير فإنها لاتزال عند أبواب الديمقراطية.

أما في سورية فقد توقف الربيع العربي عند باب السلطة المتجبرة. وتعسر المسار وتعقد الحل. فلا النظام المتسلط قادر على قمع ثورة الحرية حتى بأقسى أساليب القتل والعنف، ولا ثورة سورية قادرة على كسر أبواب قلعة الطاغية والتعنت بالسرعة المطلوبة. لقد دخل النظام في مرحلة العناد المميت. فكأن سورية دخلت في استعصاء تام، قادها حاكم فاقد للرؤية الوطنية إلى مرحلة الإبادة والتفكك. ولهذا فان العبور إلى الديمقراطية التي ننشدها لن يكون بسهولة الحلم الذي حمل أمل الحرية إلى ملايين العرب. وقد يكون ثمن التحول باهظا إذا استمر الاستعصاء الحالي وتزايد الاصطفاف بين المؤيدين والمعارضين، ومع استخدام قوة السلاح الثقيل الذي بيد النظام ضد خصومه من الشعب الثائر.

لقد تصارعت الآراء كثيرا في كيفية الوصول إلى حل سياسي ينقذ سورية من محنتها، التي إذا استمرت ستهلك كيان الدولة حتما، وليس صعبا تسميتها بحرب الإبادة من النظام ضد شعبه، وفي لغة مخففة ربما إلى الحرب الشاملة مع التشرذم والضعف السياسي المزمن للدولة. ولا نعلم، كيف ستتطور الأزمة؟ هل سوف

نستطيع الاتفاق على حل سياسي بين قوى الثورة المعارضة وبين السلطة يؤدي إلى انتقال سلمي إلى سورية جديدة يشارك فيها كافة أطياف الشعب من خلال جنيف ٢ أو غيره؟.

لا يكفي أن نبتهل إلى الله حتى لاتتحقق كوابيسنا، بل نبتهل أن نصحو بسرعة ونعمل بجد لمنعها. إنها سلسلة من كوابيس تقض مضاجع كل سوري شريف: هل دخلنا بإرادتنا حرب عسكرية ضد النظام؟ هل نحن في سورية في حالة من الحرب الطائفية المستترة ومن هما طرفيها؟ وهل ستؤدي هذه الكوابيس إلى انهيار الدولة السورية وانهيار المنظومة السياسية والاجتماعية القائمة منذ قرن تقريبا؟ وبعيدا عن الابتهال فان الدعوة إلى النظام المتجبر بتحكيم العقل هي مجرد أمل بالحل السياسي بدلا من تصاعد حرب الجيش السوري الحر لإسقاط هذا النظام بقوة السلاح.

لقد تكرر طرح العديد من المبادرات السياسية لحل الأزمة السورية من التجمعات والكتل السياسية السورية في الداخل، وكذلك من المعارضة في الخارجية، إضافة إلى ثلاثة مبادرات دولية فشلت كلها في زحزحة الحاكم المتسلط عن موقفه في الإصرار والاستمرار على القتل والإبادة، وعدم الاعتراف بمطالب وحقوق المتظاهرين. أول هذه المبادرات من جامعة الدول العربية التي أعلنت في ٢٠١١ وترجمت ببعثة المراقبين العرب لاحقا. ومع إنها كانت تحابي موقف النظام أكثر مما تلبي مطالب الثوار إلا إنها فشلت. وثانيهما هي مبادرة الأمم المتحدة في شهر نيسان عام ٢٠١٢ المعروفة بخطة كوفي انان ذات النقاط الست، وآخرها مبادرة مبعوث الأمم المتحدة الناجمة عن بيان جنيف والمسماة مهمة الأخضر الإبراهيمي التي بدأت في شهر أيلول ٢٠١٢ ولا تزال مستمرة ولا بوادر لنجاحها، حتى مع انعقاد مؤتمر جنيف ٢ في مطلع عام ٢٠١٤.

وما يعنينا هنا أننا، كجزء من هذه الثورة لن نبقى متفرجين وننتظر ما سيطرحه الآخرون، أو ماسيقبله النظام، وماهي رؤيتنا للحل؟ وماهي رؤيتنا للمرحلة

الانتقالية؟ إن رؤية المعارضة ببساطة تقوم على مبدأ رحيل الرئيس بشار الأسد عن السلطة ورحيل نظامه سواء بالوسائل السلمية أو بالقوة المسلحة، وان كان الأفضل بوسائل التغيير السلمي. إن الإصرار على رحيل بشار يكفي لهدم سلطة الإستبداد لأنها سلطة قائمة على مبدأ «الهرم المقلوب» فكل النظام يتمركز حول الرئيس وليس المؤسسات، فإذا سقط الرئيس سقط النظام ولذا اقترحت صيغة انتقالية خضعت للتعديل عدة مرات بعد ستة أشهر على انطلاقة الثورة، بناء على المستجدات بما فيها الحوار الذي تم مع بشار الأسد يوم ٢٠١١/٩/٢٤ في إطار وفد المبادرة الوطنية الديمقراطية. ومع أن أحداث الأزمة قد تجاوزت صيغة بعض بنود البرنامج الانتقالي المقترح ذاك من حيث التوقيت أو التسلسل، إلا أن شرط انتقال السلطة لم يتغير كمدخل لحل الأزمة. فالنواة الصلبة للنظام لم تتغير حتى بعد مرور نحو ٣٦ شهرا على الثورة، وبالتالي فان أي حديث عن الإصلاح والتغيير للنظام بوجود هذه النواة القاتلة هو سذاجة سياسية من جهة، وإجهاض للثورة من جهة أخرى. إن الفكرة من وجود برنامج انتقالي هو الإقرار بضرورة وجود تفكير منطقي لكيفية إسقاط النظام أولا، ومن ثم لكيفية إدارة سورية في مرحلة مابعد إسقاط النظام حتى استقرار التجربة الديمقراطية.

ووثيقة البرنامج الانتقالي المقترحة هنا، قد تمت صياغتها بنهاية عام ٢٠١١ أي قبل بيان جنيف ١ بعدة شهور، تستند إلى منهج الحرية والتنمية في دولة الحرية والحق والعدالة والديمقراطية.



ومن أهم بنود البرنامج الانتقالي مما سيتم عرض ملامحه الرئيسية في الفقرات التالية.

صورة ذات دلالة



صورة من مشاركتي مع وفد المبادرة الوطنية الديمقراطية (برئاسة د. محمد سلمان) بلقائه مع بشار الأسد (الثالث يسار الصورة) بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٤

والسبب بإيراد هذه الصورة هو الحوار الذي دار أمام ٣٠ شخصا، وخاصة عندما حذرناه من خطر التدخل العسكري ضد سورية، فكان جوابه ضمن نقاط عدة: انه (أي بشار) غير قلق بشان تدخل الناتو لان لديه ثقة بان إسرائيل وأمريكا لاترغب بذلك. إنها نبوءة فعلية بعد أن اعتقدنا لحظتها أنها أوهام العظمة!!!!

١- بداية الحل- الاعتراف بمطالب المعارضة:

هل هو هيئة الحكم الانتقالي؟ ربما هذا ماهو مطروح في عام ٢٠١٤. ولكن قبل جنيف كنا نعتبر ان بداية للحل هي الإعلان الرئاسي عن قبول مقترح حل سياسي لهذه المرحلة هو النقطة الفاصلة الدالة على بدء المرحلة الانتقالية، ونهاية الثورة المسلحة

أيضـا معـا، والبـدء ببنـاء دولـة مابعـد الثـورة. أي إن هـذا الإعـلان يجـب أن يعـترف بالمعارضـة كقائـد للمرحلـة الانتقاليـة، بمـا فيهـا الاعـتراف بالجيـش الحـر كقـوة معارضـة عسـكرية فاعلـة ومشـاركة. ويبـدأ هـذا البرنامـج وينتهـي بانتخابـات رئيـس جديـد. وقـد تتزامـن المرحلـة في مداهـا الأقـصى مـع انتهـاء الفـترة الرئاسـية الحاليـة للرئيـس الأسـد عـام ٢٠١٤، أي أن الأسـد نفسـه ليـس لـه دور في هـذه المرحلـة الإنتقاليـة. وكل خطـوة لاتتضمـن هـذا المبـدأ فانـه يسـتحيل قبولهـا مـن الشـعب الثائـر، ولا يمكـن حينئـذ تطبيـق الحـل السـياسي، وسـيترك الأمـر للقـوة المسـلحة لتحسـم الأمـر بـين الشـعب وحاكمـه.

إن هذا الإعلان سيحصل عاجلا أم آجلا معلنا بدء سورية الجديدة. وسواء أعلنه الرئيس شخصيا أو كان من خلال اتفاق دولي فانه سيؤهل لانتقال سلمي للسلطة، أو من خلال إعلان الأمر الواقع المعبر عن انتصار الثورة المسلحة لقواها الذاتية أو بالدعم الدولي فهو نقطة البداية. وخيار الشعب السوري هو ا ن يأتي هذا الإعلان من قبل الرئيس شخصيا وبدون المزيد من الدماء، وفي لحظة من الحلم كنا نتوقع ان يبادر إلى ذلك قبل انتهاء مؤتمر جنيف. ولكنه بقي حلما يراود كل السوريين سواء من أطياف المعارضة أو حتى من قوات النظام المسلحة ومؤيديه.

والسؤال الذي يفرض نفسه لماذا نجهد أنفسنا بالتنظير لما بعد سقوط النظام، بدلا من التخطيط لإسقاط النظام ذاته؟ إن مايقوم به كل المعارضون والناشطون والثوار المسلحون هو لإسقاط ذلك النظام. وبما إنها ثورة شعبية بدأها الشعب، وكان الشعب وقودها، وهو ذاته يديرها فانه لم يكن مجديا تنصيب احد ما للقيادة والتنظير في وقت لم تتح لأي معارض فرصة للتخطيط لإثارة الثورة أو لقيادتها. وعليه فان ما سيقوله كل معارض هو أننا شركاء في الثورة، وكل منا ساهم بما يستطيعه، وبما أهل له ولسنا قادتها. والتفكير في بناء الدولة وتسييرها في مرحلة مابعد الثورة هو واجب مطلوب حتى لايفقد السوريون البوصلة مرتين، الأولى عندما تفجرت الثورة بدون قيادة سياسية، والثانية عندما ستنتصر الثورة بدون رؤية. وسيتضمن مثل هذا الإعلان الانتقالي نقاطا ومحطات هامة مثل:

٢- مرحلة بناء الثقة

يجب أن يتضمن الإعلان خطوات لبناء الثقة القائمة على نزع أسباب الأزمة، كما عاصرناها في وقت سابق لمبادرة الجامعة العربية عام ٢٠١١. وهي ذات الخطوات التي لاتزال مطلبا بعد ثلاث سنوات من الثورة. إن مرحلة بناء الثقة بعد كل هذا العنف وهذا الشرخ في جسم الوطن، لم تعد بالأمر السهل. ولو استذكرنا مبادرة الجامعة العربية، ثم مبادرة كوفي عنان ذات النقاط الست هي ذات الخطة الانتقالية هذه سبقتها المبادرة الوطنية الديمقراطية حينها، (والتي كانت سببا في سجن الكاتب في سجون مخابرات امن الدولة). إن الاختلاف بين هذه المبادرة العربية والمبادرات الدولية إنها حددت مبكرا مبدأ عدم ترشح بشار الأسد للرئاسة في المرحلة الانتقالية.

ومن أهم بنود مرحلة بناء الثقة كانت ولا تزال مايلي:

أ- وقف الحل العسكري

مبادرة السلطة إلى إيقاف الحل العسكري والعنف، وهو الذي تمارسه سلطة النظام ضد المعارضة السلمية وغير السلمية منذ بداية الحراك الشعبي. ومالم يوقف عنف السلطة فورا ضد المعارضة فانه لامجال للبدء ببناء الثقة، ولا معنى للإعلان أو الاتفاق ببدء المرحلة الانتقالية.

وقد أثبتت الأيام صحة وجهة النظر هذه منذ اليوم الأول وخلال عدد من المؤتمرات والمبادرات التي قمنا بها أو شاركنا بها مبكرا بضرورة سحب الجيش إلى ثكناته، وإيقاف الحل الأمني، الذي تطور إلى حرب مفتوحة ضد الشعب في كافة أنحاء سورية.

ومع أن النظام قبل في البداية مبادرة الجامعة العربية، بأسلوب مراوغ بهدف الالتفاف عليها، مما أدي إلى ازدياد وتيرة العنف والقتل. ثم اتبعها قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٢ و٢٠٤٣ في عام ٢٠١٢، بتبني مبادرة الجامعة وإعلان ماسمي بمبادرة كوفي عنان لمدة ثلاثة شهور. إلا أن مراوغة السلطة مرة أخرى سهلت

تطور وتصاعد العنف وخاصة عدم تطبيق البنود الأولى من المبادرة وهي: ١- وقف العنف، و٢- سحب الجيش وتكليف الشرطة بحفظ النظام. وفي حالة تنفيذ ذلك، فانه سيتم بالمقابل سحب الجيش إلى خارج الأحياء السكنية أيضا.

إن عنف السلطة على مدى ثلاث سنوات قد خلق خسائر هائلة منها: أكثر من ٢٠٠ ألف شهيد، ونحو ٦٠٠ ألف جريحا، ونحو ٢٥٠,٠٠٠ معتقل في سجون الأمن، ونحو ثلاثة ملايين في الخارج، ونحو خمسة مليون نازح ومهجر في الداخل، ونحو ٢,٥ مليون مسكن ومنشأة مدمرة كليا أو جزئيا. إنها إحصائيات مرعبة، ولا يزال العداد مستمرا.

ب- وقف الاعتقالات وإطلاق المعتقلين

إن وقف الاعتقالات للمتظاهرين والناشطين وإطلاق سراح كافة المعتقلين بسبب الثورة هو مطلب أساسي للثورة. وقد كان هذا المطلب من أوائل المطالب التي نادى بها المتظاهرون تعزيزا للثقة التي يجب أن تسبق عملية الإصلاح، ثم التغيير السياسي والاقتصادي الجذري. إن ظاهرة الاعتقالات الهائلة والمصحوبة بالتعذيب الشديد حتى الموت لدى سجون المخابرات المنتشرة في كل حي، يثير الدهشة عن مدى إصرار النظام على البقاء وقمع المتظاهرين. لقد بدأت الشعارات بداية بالحرية، ثم انتقلت الهتافات إلى شعار «إسقاط النظام»، ثم إلى «إعدام الرئيس». وهذا التصاعد في المطالب قابله قمع شديد، شمل اعتقال أكثر من ٦٠٠ ألف شخص على مدى تلك الفترة، أفرجت المخابرات عن أكثر من نصفهم ضمن مهزلة مراسيم العفو الرئاسية، والبقية لايزالون يقبعون في أقبية المخابرات يعيشون التعذيب والاهانة.

ومع أن مطالبنا بإطلاق المعتقلين كان مطلبا مبكرا، واكدناه مرارا في كل مبادرة داخلية وخارجية بما فيها مبادرة كوفي انان (البند ٣ منها) فان شيئا من هذا لم يحصل. ومالم يكن هذا البند مطبقا فعلا: أي وقف الاعتقالات والإفراج عن المعتقلين، فان الثقة ستبقى معدومة بين النظام وشعبه. إن إصرار النظام على

توقف كافة أشكال الاعتراض المدني والمسلح والإقرار بمنهجية النظام بمعالجة المطالب وفق رؤيته وسقفه فانه لن يقدم على تنفيذ هذا المطلب للثائرين. وهذا يجعل من مقترح المرحلة الانتقالية خارج التداول. وهذا ماادى إلى انسحاب كوفي عنان من مهمته احتجاجا على إصرار النظام على منهجيته، مما ادخل سورية في مأزق عميق يبدو انه لن يتوقف حتى يسقط النظام وتسقط سورية معه!!

ج- السماح بالتظاهر السلمي

وهو البند الثالث من مرحلة بناء الثقة. إن التظاهر السلمي بحد ذاته هو أكثر المظاهر السياسية حضارة ورقيا، إلا أنظمة الاستبداد لاتقبل أي مظهر من مظاهر الاحتجاج، أو حتى التعبير السلمي مهما كان لان ذلك يمثل تهديا لهيمنة غير قابلة للمساءلة.

ومع أن قانون الطوارئ كان قائما فإنه لم يستطع أن يقمع رغبة الناس بالتظاهر. وقد استبدل بقانون التظاهر الذي كانت صيغته اشد وأقسى من قانون الطوارئ. ومع ذلك فان التظاهر السلمي استمر وتزايد حتى مع تزايد القمع والعنف من قبل النظام.

إن السماح بالتظاهر ليس غاية بحد ذاته، وإنما وسيلة للتعبير بأنه يحق للشعب التظاهر حتى ولو كانت ضد رغبة النظام. وفي حالة وضوح البرنامج الانتقالي وانتشار ثقة الناس بالخطوات فانه قد يتفق على تأجيل أو توقيف المظاهرات لزمن محدد (أثناء المرحلة الانتقالية) تجنبا لأية احتمالات لظهور الفوضى.

إن الخطوات الثلاث الأساسية لبناء الثقة المتمثلة: بوقف الحل العسكري بكافة أشكاله، ووقف الاعتقالات وإطلاق المعتقلين، والسماح بالمظاهرات السلمية، ستكون محور بناء الثقة وهو الشرط اللازم لبداية البرنامج الانتقالي. وعندما يطبق هذا المحور فانه من الممكن العبور إلى الخطوات السياسية بيسر وسهولة.

٣- تشكيل هيئة (سابقا حكومة) انتقالية

مع الإعلان السياسي للبرنامج الانتقالي فانه يمكن البدء بمرحلة الحل السياسي (بالتزامن مع إجراءات بناء الثقة)، وأولى هذه الخطوات الملموسة تشكيل هيئة انتقالية أي حكومة مؤقتة بصلاحيات كاملة بكل معنى الكلمة، تؤلفها المعارضة، ويشارك فيها النظام، على إن يرأس هذه الحكومة شخصية وطنية معارضة ذات قبول سياسي واجتماعي. ويجب إن تشكل هذه الهيئة الانتقالية (بناء على بدء الحل السياسي وليس بناء على خيار إسقاط النظام بالقوة المسلحة) كسيناريو بديل، من سياسيين وناشطين وليس فقط تكنوقراط، وبنسبة الأغلبية للمعارضة ومن النظام وأنصاره غير الملطخة أيديهم بدماء السوريين، على إن تشكل في فترة قصيرة من بدء المرحلة الانتقالية، أو وفق قرارات مؤتمر جنيف. ومهمة هذه الحكومة الإشراف على استكمال بنود مرحلة بناء الثقة من جهة وعلى إدارة الدولة والإجراءات الانتقالية حتى استكمال الخطوات الدستورية اللاحقة، من جهة أخرى.

٤- تفويض صلاحيات الرئيس

تضمنت مسودة وثيقتنا المعدة قبل نهاية عام ٢٠١١، مقترحا هاما بنقل صلاحيات الرئيس إلى الحكومة الانتقالية مباشرة أو إجراء انتخابات رئاسة مبكرة بمنتصف ٢٠١٢. ومع إن المبادرة العربية تضمنت مقترحا مماثلا لنقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه السيد فاروق الشرع تمهيدا لإجراء حوار سياسي وربما تجدد الانتقام وتشكيل حكومة انتقالية، حتى وإن كان موقف المعارضة لينا تجاهها، إلا إن النظام رفض الفكرتين معا بصورة قطعية، واختار الاستمرار في المواجهة. وهذا البند لايزال مطلوبا في حالة الاتفاق على النقل السلمي للسلطة، لضمان عدم ظهور صراع سياسي بين أنصار النظام وقوى المعارضة قد تعيق تنفيذ عملية الانتقال. أما في حالة إسقاط النظام بالقوة المسلحة (الداخلية أو الخارجية) فانه تكون قد انتفت الحاجة إليه.

وقد طرح موضوع التفويض الرئاسي مطولاً في محافل الوساطات والمبادرات لحل الأزمة السورية، إلا إن النظام كان ولا يزال يسخر من مجرد طرح هذه

الفكرة. لقد أصر النظام دائما على إن كل الحلول يجب إن تكون «تحت سقف الوطن» ليكتشف الكثير من السذج إن سقف الوطن هذا يعني سقف نظام بشار فقط. إن الوطن كله يختصر بما يفسره رئيس النظام فقط.

٥- تعليق الدستور وتطبيق الإعلان الدستوري

لكي تضمن المرحلة الانتقالية قبولا ونجاحا شعبيا، فانه يجب تعليق الدستور القائم، وعوضا عنه سيتم إصدار إعلان دستوري جديد لفترة مؤقتة من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية (أو المؤتمر الوطني) ريثما يتم إصدار دستور جديد من قبل مجلس النواب الجديد المنتخب دستوريا.

رغم إن مطلب الثورة تعديل دستور عام ١٩٧٣ كان مطروحا منذ البداية وخاصة المادة ٨ المتعلقة بدور حزب البعث بالدولة وجازت الاستجابة لهذا المطلب ناقصة من خلال الدستور الجديد لعام ٢٠١٢ الذي أعلنته السلطة منفردة. فالدستور الجديد لايزال يتضمن موادا اقصائية أسوأ مما جاء في الدساتير القديمة. فتداول السلطة كانت غائبة ولا تزال محل اعتراض شديد من المعارضة.

٦- عقد المؤتمر الوطني/ الجمعية الوطنية التأسيسية

بمجرد تشكيل الحكومة الانتقالية (وأصبحت دوليا هيئة الحكم الانتقالية لاحقا)، واستقرار إجراءات بناء الثقة، فانه يمكن الدعوة لعقد مؤتمر وطني، بمثابة جمعية تأسيسية، يدعى إليه ربما نحو ٥٠٠ شخصا (أي ضعف العدد الحالي لأعضاء مجلس الشعب) يتألفون بذات النسب والتوزيع التي تشكلت منها الحكومة الانتقالية. ويفترض إن يكون هذا المؤتمر بإشراف الأمم المتحدة وضمانتها، وان يعقد في دمشق يشارك فيه كل المعارضة ومستقلين وممثلين عن النظام ممن لم تتلطخ أيديهم بالدماء.

والمهام الأساسية للمؤتمر الوطني يمكن تلخيصها بما يلي:

١- مناقشة وإصدار الإعلان الدستوري الذي يحكم المرحلة الانتقالية.

٢- إقرار قوانين جديدة للأحزاب والانتخابات.

٣- المراقبة والإشراف وتحديد جداول الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

٤- إقرار خطة الطوارئ للإنقاذ الاقتصادي قصيرة الأجل

٥- إعلان حل المؤتمر نفسه عند انتهاء المرحلة الانتقالية وبدء الدورة الديمقراطية.

وبما انه برنامج انتقالي للسلطة، فانه من المفترض إن تضم هذه المرحلة مؤسسات انتقالية مثل:

١- إن الجمعية الوطنية سوف تحل نفسها بمجرد إجراء الانتخابات الرئاسية في فترة قد لاتزيد عن ٦ أشهر من بدء المرحلة الانتقالية.

٢- إن الإعلان الدستوري والقوانين الجديدة الصادرة ستكون لفترة انتقالية لاتزيد عن ٢٤ شهرا.

٣- إن الانتخابات الرئاسية ستجرى بعد الانتخابات التشريعية في فترة تتراوح بين ١٢ إلى ٢٤ شهرا من بداية المرحلة الانتقالية.

بعد انقضاء المرحلة الانتقالية سيكون قد تم وضع دستور دائم، وقوانين دائمة، مع التحضير لإجراء انتخابات لرئيس جديد، ومجلس نواب جديد. وبقناعتنا إن المرحلة الانتقالية يجب إلا تتجاوز منتصف عام ٢٠١٤ (أي سنتين على الأقل) تجنبا لأية تداعيات سلبية عما يتوقعه منطق الثورة. تفاؤل مفرط حينها عام ٢٠١١.

٧- خطة الانقاذ الاقتصادي

إن نجاح المرحلة الانتقالية في إعادة الاستقرار إلى الوطن السوري(بعد انتصار الثورة) هو في قدرة الثورة على تنفيذ خطة انقاذ اقتصادية، لمدة عام أو عامين على الأكثر، لإنعاش الاقتصاد وإعادة الإعمار للآثار الناجمة عن التدمير، والتهجير، والبطالة، وغيرها لما خلفته الأزمة.

ويقترح إن تكون خطة الإنقاذ السريعة هذه لمدة عام واحد (أي ١٢ شهر) من تاريخ تشكيل الهيئة الانتقالية. وتزامن هذه الخطة مع بدء مرحلة الانفتاح السياسي، يجعل من خطوات الثقة والانتقال السلمي للسلطة ميسرة وقابلة للتصديق والتطبيق. وتشير تقديراتنا الأولية انه يستلزم إنفاق مايقارب من /١٠٠/ مليار دولار، منها ٥٠٪ خلال السنة الأولى فقط، لمقابلة الاحتياجات الطارئة جدا.

إن التكلفة المالية للازمة السورية هائلة، إذا استثنينا قيم الضحايا البشرية. وهي تكلفة لم يتم تقديرها فعلا بصورة دقيقة أثناء كتابة هذه الوثيقة، لان التدمير الذي يقوم به النظام لايزال مستمرا بقوة وعنف، على كافة أرجاء الوطن وعلى كافة مناحي الحياة.

وبقناعاتنا أن التكلفة ستكون أكبر من هذه التقديرات. وإذا كان مناخ التسوية بقيادة الثورة فإنه سيتم تدبير التمويل لهذه الخطة بسهولة من خلال مؤتمرات إعادة الاعمار لسورية بمساهمة من الدول الصديقة والمؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى مساهمة الحكومة السورية، والمستثمرين من القطاع الخاص السوري والخارجي.

وخطة الطوارئ للإنقاذ الاقتصادي هذه ستكون قصيرة الأجل، وتعتبر جزءا أساسيا من خطة النهوض الاقتصادي متوسطة الأجل. ويتوقع إن تبدأ خطة النهوض الاقتصادي هذه بعد مرور ١٢ شهرا وتنتهي بعد نهاية المرحلة الانتقالية. ونعتقد إن التداخل بين خطة الإنقاذ (لعام واحد) وامتدادها لاستكمال خطة النهوض، سوف يسمح بالتفاعل بين قوى الثورة الجديدة، وبين تطلعات السوريين لمستقبلهم الاقتصادي الممزوج مع التطلع السياسي في الأساس.

وريثما يتم وضع تفاصيل تمويل خطة النهوض الاقتصادي الكاملة، فإننا سنكتفي بهذه التقديرات، أي /١٠٠/ مليار دولار. ومهما قيل عن دقة هذه التقديرات فان التكلفة الفعلية لإعادة الإعمار والنهوض قابلة للتعديل بحسب الواقع. وبقناعتنا، فان تمويل خطة الإعمار هذه لن يكون مشكلة حقيقة أمام الشعب السوري في ظل وجود خطة نهوض واقعية، وفي ظل وجود قضية عادلة، مع وجود إرادة سياسية واضحة من القادة السياسيين للمرحلة الانتقالية.

الفصل الرابع: المصالحة الوطنية

لن تكتمل الثورة بتحقيق هدفها مالم يتصالح السوريون مع أنفسهم ووطنهم. إن تعبير «المصالحة» في الصراع من اجل الحرية، ليس مكونا من مفردات الحرية، وليس شرطا لها. فانتصار الحرية على الاستبداد لايسمح بالمصالحة مع الاستبداد، أو مع آثاره، أو مع رموزه بأي شكل. فالحرية لها لون واحد ساطع لايقبل أي تشويه أو انحراف بعيد عن هدف حرية الفرد والوطن. وباللغة التي تفهمها ببساطة الشعوب. ولكن المصالحة المقصودة هنا هي بين فئات الشعب، وطوائفه، وتكتلاته الاجتماعية، قبل السياسية من اجل إنضاج معركة الحرية وللجميع، ولا يستثنى منها احد حتى المخدوعون من المستبد. إنها مصالحة مع الذات السورية، ومصالحة بين الحاضر والماضي من اجل ضمان المستقبل.

وهذه المصالحة يجب أن لاتتم بقرار فردي من الثورة المنتصرة فقط، وإنما بالمشاركة مع بقية أفراد الشعب بما فيهم مؤيدو النظام المنهار. وهذا يحدث من خلال» مؤتمر مصالحة وطنية» يعقد أثناء وبعد المرحلة الانتقالية.

ومن أهم الموضوعات التي سيناقشها ويقرها محاور ثلاثة رئيسية كما يلي:

محور١: بنود المصالحة لأحداث الثورة:

١- إعلان مبدأ عدم الانتقام، والعفو والصفح، وضمان سلامة وحقوق الإنسان لكافة المواطنين السوريين.

٢- إقرار مبدأ محاسبة المسؤولين الذي أجرموا بحق الشعب بما فيهم رموز النظام (كافة أنواع الإجرام والإساءة) وذلك من قبل هيئات قضائية وطنية أو دولية.

٣- وضع آلية لمحاسبة الفساد واسترداد المال العام المنهوب.

٤- كفالة الدولة بإعادة الإعمار لكل الممتلكات الخاصة والعامة المتضررة.

٥- إصدار وثيقة تطمين للطوائف بضمان مشاركتها العادلة السياسية والاقتصادية ضمن الدولة المدنية التي ستقيمها الثورة.

٦- إعلان العزل السياسي لأهم /١٠٠/ شخصية، على الأقل، من رموز وأركان النظام لمدة ١٠ أعوام.

٧- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لإعادتها إلى دورها الطبيعي في قانون الدولة المدنية.

٨- إعادة هيكلة الجيش النظامي وتوحيد ودمج كل من الجيش «النظامي» والجيش السوري «الحر» في جيش سوري جديد ليكون جيشا وطنيا محترفا، وتعزيز قدراته.

محور٢: بنود المصالحة لأحداث ١٩٨٢:

٩- إلغاء كافة القوانين المصادرة للحريات والحقوق (بما فيه القانون ٤٩ الخاص بالإخوان المسلمين) وقوانين لاستملاك والاستيلاء والمصادرة وغيرها.

١٠- البدء بتسوية أوضاع المنفيين والمفقودين منذ أحداث الثمانينات.

محور٣: بنود رد مظالم سلطة حزب البعث:

١١- وضع آلية لرد المظالم السابقة وكفالة الدولة التعويض المادي والمعنوي (ما أمكن) على كل من تضرر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومدنيا، بسبب قمع سلطة البعث منذ عام ١٩٦٣.

الهدف والآلية:

إن الهدف الأساسي للمصالحة هو تحرير الإنسان السوري من الظلم الذي أوقعه فيه النظام من جهة، وتحريره من الانخداع والالتصاق بنظام الاستبداد من جهة أخرى. وهذا التحرير يفترض أن يتجه لمداواة الجراح التي حفرها ظلم الاستبداد والانقسام الذي خلقه المستبد بين طائفتين من الشعب على أساس سياسي، وعلى أساس طائفي. فالجانب السياسي هو الاشمل بين المنتصرين من الثورة اليوم الذين كانوا بالأمس المظلومين والمقهورين وبين مؤيدي الحاكم المستبد وحاشيته والمستفيدين منه. أما الاستبداد والظلم الطائفي في سورية فهو مستتر ومستجد وربما طارئ، ولكنه هام جدا بعد ظهور الاستقطاب الشديد طائفيا، أثناء الثورة، بين الطائفة العلوية (المتهمة باستئثارها بالسلطة) وبين الأغلبية السنية (المطالبة بإزالة الاستبداد). فقد انضمت أغلبية أبناء الطائفة السنية إلى الثورة في حين وقفت أغلبية أبناء الطائفة العلوية إلى جانب النظام.

ولهذا فان المحاور الثلاثة لمؤتمر المصالحة الوطنية قد تضمنت نقاطا جوهرية لايمكن إن يحسمها قرار سياسي أو قرار تشريعي لوحده، وإنما يحسمها توافق وتفاهم ومصالحة مع الماضي والحاضر يصدر بإجماع وطني مبكر. إن المصالحة كنية وفعل لايمكن أن تتحقق إلا بوجود تنظيم وأجندة ومحدد متفق عليه منذ بداية البرنامج الانتقالي، وربما على شكل مؤتمر عام وطني بإشراف وبحضور مشاركة أممية مختصة. وهذا المؤتمر يجب أن تشارك فيه قوى الثورة الفعلية، وكافة أطياف الوطن والقوى النظيفة من مؤيدي النظام. والتساؤل الذي يفرض نفسه لحظة كتابة هذه السطور هل سيبقى من سورية شيء للتصالح عليه بشأنه؟ إن وتيرة الإحداث تشير إلى تسارع واتساع الدمار لكل ماتملكه سورية، وان والفجوة بين فئات الشعب أصبحت عميقة قد تجعل من مؤتمر المصالحة عملا عبثيا في ظل خطر الوصول إلى نقطة اللاعودة باتجاه تعميق الحرب ضد النظام، وتحولها إلى طائفية شاملة.

١- تفصيل محور المصالحة لأحداث الثورة:

يتضمن هذا المحور أهم الموضوعات التي

- يتم الحديث عنها، بصوت خافت، لأنها موضوعات حساسة وتتعلق بحياة ورفاهية ومستقبل كل السوريين، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- يأتي مبدأ إعلان عدم الانتقام والعفو والصفح في مقدمة هذه الموضوعات التي يجب أن تعالجها قيادة المرحلة الانتقالية. فهو يشكل أهم محاور التسوية السياسية العاجلة. وبما أن الثورة قد انتقلت من طبيعتها السلمية إلى القوة المسلحة ردا على عنف ووحشية النظام، وبما أن العنف كان ولا يزال الصفة التي رافقت ردة فعل النظام ضد المتظاهرين فان الوصول إلى مؤتمر مثمر للمصالحة يعني أن العنف قد توقف للأبد.

-وقد قالت العرب إن العفو عند المقدرة، قرار العفو والفصح والتسامح هو اقسي على المرء من قرار الانتقام والثأر لصاحب الدم. وهذا العفو سوف يساعد على التئام جراح الأفراد والوطن بسرعة ولا تترك ندوبا للأجيال القادمة. وعدم الانتقام هو نداء موجه إلى المنتصرين، لان دوامة الانتقام عندما تقر كمبدأ للعدل فان الأمة ستهلك، وتشتت

قواها ويخبو مستقبلها. وعدم الانتقام لايعني عدم المحاسبة عن الجرائم، وإنما إلغاء مبدأ الانتقام بسبب الولاء السياسي أو الانتماء الطائفي إنما المحاسبة بسبب المسؤولية الجنائية للفرد أو للمؤسسات لمن ارتكب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة باستخدام قوة الدولة لارتكاب جرائم لاتبررها أبدا اختلاف المواقف السياسية مع السلطة.

والعدالة ستقام عندما يسقط المؤتمر المسؤولية الجماعية للجرائم عن الطائفة أو الكتل، وتحصرها محاسبة الجرائم بالأفراد والمسؤولين الذي تجاوزو المنطق والقانون في قتل وتعذيب السوريين أو تخريب ممتلكاتهم الخاصة أو العامة.

إن المساءلة القضائية للمجرمين اكبر من أن تعالج في مؤتمر، مهما طالت مدة هذا المؤتمر.ولهذا يجب أن تشكل محكمة جنائية خاصة (دائمة ضمن مبدأ العدالة الانتقالية) تضم فريقا مختصا من القضاة والمختصين السوريين بمشاركة وإشراف المنظمات الدولية المختصة، بالإضافة إلى مشاركة منظمات حقوق الإنسان بحيث تطبق العدالة التامة بمعايير دولية. وسيكون هنالك تضارب بين مبدأ العدالة الانتقالية وبين العدالة الدولية الناجمة عن بعض الإجراءات. إن تأخير إنشاء هذه المحكمة الجنائية الخاصة بمجرمي الحرب من مسئولي النظام هو تقصير من الحكومة الانتقالية مثلما كان تقصيرا من المجتمع الدولي في محاسبة هؤلاء المجرمين أثناء وجودهم في السلطة.

- إما موضوع إعادة الإعمارللأملاك الخاصة بالدرجة الأولى فيكتسب أهمية قصوى للأفراد بسبب المعاناة الإنسانية والشخصية للملايين من السوريين النازحين واللاجئين. وهو التزام سريع على القيادة الانتقالية لضمان عدم ضياع أهداف الثورة والتمهيد للانطلاق إلى المستقبل. ومع أن هذا البند قد ادمج ضمن مؤتمر المصالحة فهو في الأساس من مهام خطة الطوارئ للإنقاذ الاقتصادي في سورية، وفي أولويات الحكومة الانتقالية.

ويعتبر بند العزل السياسي ذو دلالة رمزية لعصر انتصار الثورة، وبالتالي فان رموز النظام السابق (ويقترح أن يكون العدد على الأقل١٠٠ من أهم شخصيات

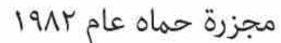
النظام الفاعلة) يجب أن تعزل، وتبعد عن النشاط السياسي، لمدة قد تصل حتى إلى ١٠ سنوات، حتى استقرار الثورة وظهور الدولة المدنية دولة الحق والحرية والعدالة والديمقراطية. ولهذا، يجب أن يقر هذا المؤتمر مبدأ العزل السياسي لأهم رموز النظام التي ارتبط اسمها بالفساد السياسي والجرائم وممارسة النفوذ والاحتكار. انه موضوع صعب بين طرفين متعارضين يجلسان على طاولة مؤتمر سيقر بالنهاية إنزال عقوبة لأهم هذه الشخصيات (سياسية وأمنية وإدارية وحزبية في النظام).

والعزل السياسي المؤقت هو ألطف واخف عقوبة يفرضها نظام جديد ومنتصر على النظام المهزوم. فالتجارب السياسية والثورية تشير إلى أن العزل السياسي كان شاملا وتاما لأفراد النظام السابق، مثلما حصل في العراق عندما حل حزب البعث وصدور قرار باجتثاثه، وكذلك عندما صدر قرار بحل التجمع الدستوري في تونس اثر انتصار الثورة التونسية. وهذا يعني أن المقصود هنا إن كافة الأحزاب ستعامل بالتساوي. والعزل يقصد به أنصار وأركان النظام ورموزه. والعزل السياسي المقترح هو حرمان هذه المجموعة الرئيسية من أفراد النظام السابق من الترشيح، واستلام أي منصب إداري أو سياسي في الدولة أو في المجتمع خلال فترة العزل. وينحصر نشاط المعزولين بالعمل بالقطاع الخاص مع تمتعهم بحقوقهم المدنية أسوة ببقية المواطنين. وهذا لايشمل الأفراد الذين أدينوا بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية من قبل محاكم العدالة الانتقالية.

٢- تفصيل محور المصالحة لأحداث ١٩٨٢:

إن هذا المحور لايحتل أولوية قصوى في نجاح الثورة وتثبيت أقدامها، وإنما معالجته تكتسب بعدا إنسانيا وأخلاقيا للمتضررين من أحداث عام ١٩٨٢. وتأتي معالجة هذا الموضوع هنا لان النظام لم يعالج آثار هذه الأزمة وإضرارها على المجتمع السوري، ولأنه لم يعترف بوجودها أساسا. فقد قامت سلطة الاستبداد الحزبي بإصدار العديد من القوانين والقرارات المقيدة للحريات، ومن تهميش واستبعاد شرائح سياسية واجتماعية مهمة من المشاركة في الحياة السياسية السورية.

انه من الواضح أن هذه المصالحة تتمثل أولا بإلغاء القوانين المصادرة للحريات مثل القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠، الذي يجرم بالإعدام كل منتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين. وهنالك العديد من القوانين والمراسم التي صدرت بعد ١٩٨٢ المقيدة للنقابات والجمعيات الأهلية والمدنية، وتلك التي تحصن أجهزة الأمن من المساءلة، كذلك قانون العقوبات الاقتصادية وقانون الاستملاك وقرارات المصادرة والاستيلاء، وغيرها كثيرة يعرفها الحقوقيون.



مجزرة حماه عام ١٩٨٢

٣- تفصيل محور رد مظالم سلطة البعث

لاتـزال ذاكـرة السـوريين مليئـة بالمظـالم العامـة والمـرارة التـي أصابت شريحـة كبيرة من السـوريين المناوئـين للسـلطة منـذ عـام ١٩٦٣. لقـد قتـل أعـدادا كبـيرة في حـماة، بالإضافـة إلى قتـلى السـجون الأمنيـة والمناوشـات منـذ اسـتلامه السـلطة. ولم تقـم الحكومـة السـورية مـذاك بتسـوية أوضـاع المفقوديـن والقتـلى والمعتقلـين والمنفيـين بعـد مـرور أكـثر مـن ٣٠ عامـا. وهو جـرح لايـزال نازفا في الجسـم السـوري. وسـيعمد مؤتمـر المصالحـة إلى إلـزام الحكومة الجديـدة الانتقالية ومـا بعدها برد

المظالم الإنسانية والشخصية وتسوية أوضاع هؤلاء المتضررين قانونيا وماليا، بما ينصف هؤلاء الذين عانوا جراء صراع سياسي.

وليتم رد المظالم فعلا، يجب ألا تقتصر المصالحة على هؤلاء المتأثرين بإحداث عام ١٩٨٢ وإنما يمتد إلى الشرائح السياسية والأفراد الذين تضرروا قبل هذا التاريخ وبعده، حتى انتصار الثورة. وهذه المظالم تشتمل على التعويض القانوني والإنساني للأفراد. انه من الصعب إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ولكن من الضروري الاعتراف بهذه المظالم وردها حسب الممكن قانونيا وماليا.

ومن الأمثلة على كيفية رد المظالم هذه (استثناءا من قوانين التأميم) كل الإجراءات المتعلقة بحقوق الأفراد من الاستملاك الجائر، والمصادرة للأملاك الخاصة، والاستيلاء على العقارات والمزارع. وقد تمت هذه الإجراءات بدون تعويض عادل أصحابها، لمجرد اختلاف المواقف السياسية أو تضارب المصالح بين الدولة وهؤلاء الأفراد المتضررين. وفي كلا الحالتين سيتم التعويض وفق احد الخيارات التالية:

أ- الاعتذار السياسي للأذى الذي الحق بالأفراد المعارضين، سواء كانوا أحياءا أم أمواتا.

ب- إصدار صكوك تعويض مالي للأفراد على أساس المعاناة الشخصية والإنسانية أو تعويض مالي للعقارات والأملاك التي صودرت في أوقات سابقة لأسباب مختلفة، ليس من بينها الأسباب القضائية أو الجنائية.

ت- إصدار قوانين وقرارات لتمكين الأفراد استرداد كل أو بعض أملاكهم الخاصة. وإذا كان ذلك غير ممكن لأسباب تاريخية متعددة فانه سيتم التعويض عنها على شكل سندات دين طويلة الأجل على الخزانة السورية.

إن هذا المبدأ برد المظالم قد يحتج عليه أنصار النظام، أو المنتمين إلى الأحزاب اليسارية. ولكن في دولة الحرية والتنمية القائمة على مبدأ الحرية وحماية الملكية الخاصة فانه من الصعب تجاهل هذه المظالم في دولة تسعى لطي صفحة

الماضي. وإذا لم يرد مؤتمر المظالم السابقة فكيف له أن يقر بمنهجية المكاسب غير المشروعة لأنصار النظام، التي وصفت بالفساد والاحتكار وسرقة المال العام والاستحواذ على مصادر الثروة.

مع حركة التغيير التي ستعقب المرحلة الانتقالية وإجراءات فضاء الحرية، فانه من المتوقع إلغاء العديد من القوانين المؤيدة لنهج الاستبداد. واغلب هذه القوانين قد تم إصدارها أثناء فترة الاستبداد، أو قوانين قديمة تم تعديلها لتلاءم نهج الاستبداد. ومن هذه القوانين مايلي:

- قانون الإعلام. - قانون الأحزاب. - قانون التظاهر. - قانون التجنيس.
- قوانين لاستملاك. - قوانين حماية الأجهزة الأمنية.

ومن أهم جدول أعمال مؤتمر المصالحة (وربما يسبق ذلك بمجرد انتهاء الأعمال الحربية) البندين الخاصين بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية من جهة، وتوحيد كل من الجيشين الحر والنظامي في جيش سوري جديد ذو مهام وطنية، مع تعزيز قدراته، من جهة أخرى. سيكون هذان البندان من أهم واخطر الموضوعات التي ستؤكد مدى جدية انتصار الثورة وبناء الدولة المدنية الجديدة في سورية. وقد لا يكون قرار مؤتمر المصالحة لوحده كافيا لوحده بل يتطلب مساندة الحكومة الانتقالية والجمعية التأسيسية، والدول الصديقة أيضا للمساهمة، ولهذا فانه من السابق لأوانه الدخول بتفصيل أكثر من ذلك، والاكتفاء بالعنوانين العامة أعلاه، كما هما ريثما تتبلور صيغة الحل.

توحيد الجيش وتغيير عقيدته:

أظهرت الأزمة تباينا شديدا في مواقف المواطنين السوريين تجاه الجيش، ودوره في حماية النظام والاستماتة في الدفاع عنه بدون إظهار أي نزعة تصالحيه تجاه المعارضة والمطالب الشعبية. وقد أدى هذا الإنحياز في حدوث انشقاقات ضخمة من الجنود والضباط المعارضين لدور الجيش، بالإضافة إلى احتقان حقيقي (سياسي وطائفي) بين مكونات الجيش مما سينذر بانهيار مؤسسة الجيش، بين مؤيد للنظام بشكل مطلق وبين معارض له بشكل مطلق.

لقد بني حزب البعث منذ عام ١٩٦٣ الجيش عقائديا، أي أن يكون كل الضباط الملتحقين به يجب أن يكونوا أعضاء بالحزب، وتأكيد استئثاره بالسلطة ضمن توليفة فصلها لاحقا حافظ الأسد في مااسماها باسم حركته التصحيحية، عندما انقلب على رفاقه في السلطة. وهذه العقيدة الحزبية قد بنيت أيضا على مبادئ العقيدة القتالية السوفيتية. واتبع ذلك بتركيز القيادة والسيطرة لكافة فروع القوات المسلحة (بكافة مستوياتها) لتكون بيد الحزبيين من أبناء الطائفة العلوية، وخاصة المقربين من أسرة الأسد. وهذا أدى لان تكون النواة الصلبة والمسيطرة على الجيش من اشد المؤدين لشخص الرئيس الأسد. بل أن هنالك قطعات عسكرية كاملة من الجيش من لون طائفي وسياسي واحد، وهي قوات كبيرة ومجهزة تجهيزا حديثا وترتبط بالرئيس مباشرة ولا تتبع الهيكلية العسكرية للجيش. وقد أدت هذه الصيغة من السيطرة على الجيش إلى انحياز الجيش بشكل كامل للنظام، ولم يلعب الدور الوطني المتوقع منه كالذي مارسته جيوش مصر وتونس أثناء الثورة ضد الرئيس الحاكم حينها في هاتين الدولتين. إن الانحياز التام للجيش مع الرئيس ضد الشعب أدى إلى تصاعد القتل العنيف، واستمرار الأزمة بعنف قد يؤدي إلى تمزيق كيان الدولة والدخول في حرب أهلية وطائفية. إن دور الجيش المخلص للحاكم الذي أداه سيتغير إلى دور الجيش الوطني وليس الجيش العقائدي.

ولهذا فان إعادة هيكلية الجيش ستعني أولا توحيد الجيشين الجيش النظامي والجيش الحر في جيش جديد، وهذا سيعني ثانيا تقوية شرعية الجيش إذ انه سيكون جيشا لكل الشعب، وليس للحزب للحاكم، من خلال:

١- إلغاء عقيدة الجيش العقائدي الحزبية التي تشترط انضمام كل الضباط إلى حزب البعث.

٢- إبعاد الجيش عن الأحزاب وجعله مؤسسة وطنية مستقلة، بدون إقصاء أو تهميش.

٣- إلغاء العقيدة العسكرية الشيوعية وجعله جيشا ذات عقيدة وطنية.

٤- تعزيز قدراته الذاتية الدفاعية وتطوير آلية الخدمة الإلزامية وخدمة الاستدعاء والاحتياط ليكون جيشا محترفا وطنيا يخضع لإرادة الشعب ومؤسساته المنتخبة.

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية

لم تحظى أجهزة امن في العالم في أي دولة معاصرة بسمعة سيئة مثل تلك التي حظيت بها أجهزة المخابرات السورية. ولكن ما مارسته هذه الأجهزة في مواجهة الثورة من عنف وقمع واعتقال وقتل بوحشية يثير الدهشة ويجعل موقف السوريين من هذه الأجهزة سلبيا جدا، مما لايسمح بأي نقطة من الزمن القادم للسماح لهذه الأجهزة بالاستمرار كما هي عليه اليوم.

إن حجم الأجهزة الأمنية، وتنوعها، قد جعلها الذراع الضارب لسلطة الحاكم، وربما هي الحاكم الفعلي. فالأجهزة المعروفة علنا هي أربعة: المخابرات العامة، المخابرات العسكرية، والمخابرات الجوية، ومخابرات الأمن السياسي، ويضاف إلى ذلك عدد لابأس به من الأجهزة الصغيرة ذات الطبيعة الخاصة. ويمتلك كل جهاز امني فروعا في كل المحافظات والمدن الرئيسية يصل عددها إلى أكثر من ١٠٠ فرع رئيسي من هذه الأجهزة، ونحو ٤٠٠ مركز امني في الأحياء والبلدات والمدن الصغيرة، تغطي كافة أنحاء سورية.

وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن عدد منتسبي هذه الأجهزة يبلغ نحو ١٥٠ ألف عنصرا بشكل دائم. ويعتقد انه تمت إضافة ٥٠ ألف عنصرا جديدا خلال الثورة على الأقل. وهذا يجعل هذه الأجهزة بمثابة جيش كامل ذا قدرات تسليحية عسكرية وفنية كبيرة. وهي تتلقى أوامرها من شخص الرئيس فقط. وقد تولت هذه الأجهزة مواجهة المتظاهرين بعنف ومنذ اليوم الأول بدلا من قوات الشرطة. وعندما شعرت هذه الأجهزة أنها غير قادرة على مواجهة أعداد المتظاهرين في كل بلدة ومدينة بدأت بتحريك قطعات عسكرية قتالية من الجيش النظامي، لتكون هذه القوات الواجهة النارية لقمع هذه المظاهرات، بينما القتل والعنف الفعلي من اختصاص هذه الأجهزة الأمنية. ومع تطور وتصاعد عسكرة الثورة أصبح كل من الجيش والأمن يتسابقان في استخدام العنف المفرط ضد الشعب المتظاهر ثم تمت الإستعانة بإيران والميليشيات الشيعية من كل أنحاء العالم.

وقد وصلت هذه الأجهزة ذروة وحشيتها مع انطلاق الثورة، وتصاحبت مع قصف وتدمير شديدا لكافة الأحياء والمدن الثائرة في سورية. وأصبحت هذه الأجهزة هي الجهة التي تقود الجيش وتوجهه إلى الأماكن المستهدفة.

ولهذا فان إعادة هيكلة هذه الأجهزة الأمنية، ونزع أنيابها المسلحة وإعادتها إلى وضعها الطبيعي مهمة وطنية وإنسانية ملحة. ويمكن أن تتم الهيكلة كما يلي:

١- دمج الأجهزة المتشابهة مع بعضها في جهاز واحد مثل المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية في جهاز واحد قد يسمى «استخبارات الجيش» تتبع إلى وزارة الدفاع، وينحصر عملها في القوات المسلحة فقط. أما كل من المخابرات العامة والأمن السياسي فتدمج في جهاز جديد واحد قد يسمى «وكالة الأمن الوطني» تتبع إلى رئاسة الوزراء.

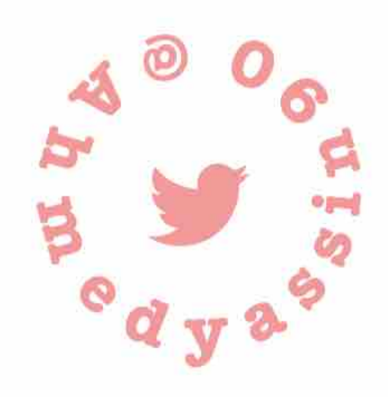
٢- إعادة كل الأجهزة إلى وظيفتها الأساسية، في المعلومات ومكافحة التجسس وحماية الأمن الوطني، وإلغاء كافة المهام والأعمال التي تتعلق بحياة ونشاط المواطنين في الداخل وفي الخارج.

٣- تقليص الأعداد المنتسبة إلى هذه الأجهزة المدمجة بما لايزيد عن ٢٠ ألف منتسب لكل وكالة، كحد أقصى.

٤- الإحالة إلى المحاكم كل عنصر ارتكب جرائم خلال عمله.

٥- إلغاء الحصانة القضائية لكل منتسبي الأجهزة الأمنية الحالية والمستقبلية عن الأعمال الجرمية والأخلاقية المرتكبة بحق المواطنين.




@Ahmedyassin90

الفصل الخامس: العدالة والمساءلة

لاتستقيم الديمقراطية ولا الحرية بدون وجود آلية واضحة للعدالة والمحاسبة والمساءلة، ولا بدون شفافية تامة في أعمال الحكومة.

أولا- العدالة الانتقالية:

إن تعبير المساءلة يأخذ معنيين مختلفين حسب الظروف السياسية والأمنية. فالمعنى العام للمساءلة هو إيجاد آليات قانونية وسياسية لمساءلة السلطة التنفيذية في الدولة عن المهام الموكلة إليها. وهذه المساءلة تكون سياسية من خلال مجلس النواب بشكل مباشر، ومن خلال الثقة التي يطرحها الشعب بصندوق الاقتراع للحكومة المنتخبة، والرضا عنها والتجديد لها أو حجب الثقة.

أما العدالة الانتقالية التي تطرح أثناء الثورة فهو في كيفية المحاسبة الجنائية للمسئولين السوريين المتهمين بقتل المتظاهرين والمعارضين واعتقالهم وتعذيبهم. وهذه المساءلة تعتبر حاليا من اشد الموضوعات الساخنة التي تثير بعمق مشاعر السوريين، إذ كيف للثورة أن تنتصر وللعدل أن يقام دون محاسبة لمن أجرم؟. وهنا لا بد من الإعداد المبكر لآلية إنشاء محاكم العدالة الإنتقالية وفق المعايير الدولية.

ولكن هل يستطيع مؤتمر المصالحة أو الحكومة الانتقالية التي ستكون بتوافق سياسي مؤقت بين المعارضة وبين السلطة على وضع آليات وقواعد واضحة مقبولة من كلا الجانبين. إن المحاسبة الفعلية يجب أن توضع ضمن قواعد العدالة الانتقالية وبإشراف منظمات دولية حتى لاتترك مهمة العدالة لقوى الصراع الداخلية السورية أو للبيروقراطية القضائية. وقد قيل الكثير عن كيفية المحاسبة ومن سيحاسب من، ومن سيقرر من هو المتهم؟ ولكن هذا لن يترك فقط «لأهل الدم» ممن قتل لهم قتيل أو عذب أفرادا، وإنما أيضا هنالك «حق عام» للوطن وكيفية معالجته. وهنالك عنصرين مهمين في هذه لمحاسبة:

١- إنزال العقاب المناسب بالمتهم وحسب درجة الجرم والذنب بدون محاباة أو تحيز وضمن قواعد العدالة على الأراضي السورية بما فيهم بشار الأسد. ولا بأس أن تنشأ /١٤/ لجنة تحقيق فرعية في كل محافظة، وفق الإشراف القانوني والإداري العالمي. وان يتم العقاب فورا وضمن مبدأ العدالة والمصالحة.

٢- إدراج عنصر التعويض للمتضرر مما سيخفض شرط العقاب المستحق، وهذا التعويض سيكون على شكل قرار سياسي ومالي عام، وعلى شكل إعادة الاعتبار للعرف ولقواعد الشريعة والحق الشخصي. وهو مبدأ يلجأ إليه في أعراف العرب.



ثانيا- المساءلة والشفافية:

إن تعبير المسائلة يقود إلى ضرورة خلق مناخ الشفافية، وهذا يعني الكثير في إدارة الدولة إذ أن كل أعمالها الرئيسية منشورة ومعروضة للجمهور مباشرة. فعندما يطبق مبدأ الشفافية في العمل، وفي التشريع وفي الممارسة في كل دوائر الدولة فان الديمقراطية ستتعمق في سلوكيات الإدارة والأفراد. إن الشفافية بالمعنى الأخلاقي تعني أيضا الحكومة الرشيدة التي يجب أن تكون نابعة من الشعب، وتصغي إلى مطالب الشعب ليس السياسية فقط، وإنما الإدارية والمعيشية وقضايا التنمية وغيرها.

ويمكن ترجمة المسائلة والشفافية بمعناها الأوسع بأهم المعايير التالية:

١- مكافحة الفساد واسترداد المال المنهوب

٢- الإصلاح الإداري وتخفيض البيروقراطية

٣- إصلاح القضاء

٤- إلغاء المحسوبية

٥- ثبات ووضوح القرارات

١- مكافحة الفساد

يعتبر موضوع الفساد من أهم الموضوعات المفجرة للثورة في سورية. فقد احتكرت السلطة ثروات الوطن ووزعتها على مواليها فقط.

لقد تغلغل الفساد في كافة مفاصل الدولة، وانتشر إلى كافة شرائح المجتمع، بصورة جعلت الورم السرطاني كأنه سيهلك الجسد السوري. وأصبحت ثقافة الفساد هي الثقافة الدارجة، بحيث أصبح تعبير الفساد يعادل تعبير «الشطارة والنجاح والفهم». أما الالتزام الأخلاقي بالنزاهة والصدق وخدمة الناس فأصبح بلاهة وسذاجة يوصف صاحبها بأنه «اجدب» لايعرف كيف يستفيد. فانعدمت المهارة الإدارية، وغابت المنافسة، وأكلت حقوق الناس بدون رادع أو ضمير. لقد ازداد صاحب النفوذ نفوذا، والمهمش تهميشا، والغني غنى، والفقير فقرا، وتهاوت الخدمات، وتقلص أو تلاشى دور الدولة الخدمي، وتحول إلى إقطاعيات سياسية وطائفية ومناطقية وحتى عائلية. ونتيجة لانتشار الفساد بأنواعه فقد استشرى الهدر إلى مستويات لم تعهدها الإدارة السورية بأي زمن. وقدرت نسبة تكلفة الفساد في الميزانية الحكومية بنحو ٢٥٪ من إجمالي الناتج السنوي، أي نحو ١٥ مليار دولار سنويا حسب بيانات عام ٢٠١٠. وهذه المبالغ يتشارك باقتسامها رموز النظام، واغلب موظفي القطاع العام مع شركاؤهم في القطاع الخاص. ولهذا فإنه لم يرتفع معدل النمو إلى أكثر من ٣ ٪ سنوياً في أفضل الأحوال بسبب ضياع الفرص تكلفة مالية يسهل تقديرها، ولكن الضرر الشديد الناجم عن الفساد هو ضياع الفرصة البديلة وضياع إمكانية التطوير الفعلي على الوطن بكامله، وخاصة الاقتصاد والإدارة.

ويمكن تصنيف الفساد إلى نوعين:

- الصنف الأول: فساد الذمة
- الصنف الثاني: فساد الرأي

ويعتبر الصنف الأول من الفساد، وهو فساد الذمة الأكثر شيوعا وتداولا. ويقوم على الرشوة والمنفعة المتبادلة بكافة أنواعها. ومع انه فساد خطير ومدمر في

المجتمع، إلا أن هذا الصنف من الفساد الأخف وهو الواجهة السيئة للصنف الثاني من الفساد وهو فساد الرأي، الذي هو الأشد تدميرا وفتكا.

ومعنى فساد الرأي هو تعبير مخفف جدا عن فساد السلطة السياسية السورية القائمة على الانحياز والتحيز والحزبية والطائفية، لصالح مجموعة من المواطنين على حساب بقية الشعب. مثال ذلك سيطرة حزب البعث والطائفة وأنصارهما على مقدرات البلاد واستبعاد غيرهم. والاهم من ذلك هو تعيين الرجل غير المناسب في المكان المناسب وفق قواعد المحسوبية والحزبية والولاء الطائفي والمناطقي. وهذا الفساد في الرأي هو اخطر بكثير من فساد الذمة، لأنه يرعى ويحمي فاسدي الذمة من جهة، وانه بطبيعته يدمر البنية الأخلاقية والسياسية والإدارية، للمجتمع والدولة. وكم من دول وحضارات انهارت عندما غلب على أهلها فساد الرأي وحمى فساد الذمة.
أما موضوعات:

٢- الإصلاح الإداري
٣- إصلاح القضاء
٤- إلغاء المحسوبية
٥- ثبات ووضوح القرارات

فهي موضوعات يصعب الحديث عنها الآن لأنها ستكون بنود إجرائية تفصيلية في بيانات الحكومة، وفي خطط الوزارات المعنية عند الوصول إلى سورية الجديدة.

مذكرة اضافية ١

البرنامج الانتقالي للسلطة في سورية

(مسودة معدة للنقاش مع أعضاء المبادرة الوطنية الديمقراطية (مبادرة د.محمد سلمان) في ٢٠١١/١٢/١٢)

إعداد د. حسين مرهج العماش

تمهيد:

بعد مرور نحو تسعة أشهر على القمع الدموي الذي مارسه النظام ضد المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية والديمقراطية والتغيير، أعلنت سورية موافقتها على مبادرة الجامعة العربية بدون تحفظ، ولكنها بذات الوقت مارست المراوغة التامة بعدم تنفيذ أي بند من بنود تلك المبادرة. وكانت ردة فعل الجامعة العربية منطقية، فقد أصدرت عقوبات قاسية على سورية أولها تعليق عضويتها بالجامعة العربية، ثم فرض مقاطعة وعقوبات اقتصادية واسعة، والتهديد بإحالة الملف الي مجلس الأمن الدولي.

وخلال هذه الفترة الطويلة تفاقمت الأزمة وتعمقت الفجوة بين السلطة والشعب ووصلت الي نقطة اللاعودة، وبدأت أعمال العنف بالتصاعد في معظم المحافظات، مع استمرار النظام بالمكابرة والإنكار وتكرار نظرية المؤامرة الدولية في ظل عزلة خانقة لم تشهدها دولة أخرى سوى العراق قبل سقوط صدام.

إن عدم جدية السلطة باتخاذ أي خطوات ترضي الجماهير الثائرة طول هذه الفترة قد أدى الي ظهور بوادر الحرب الشاملة و/ أو التدخل الخارجي. وهما خطران أصبحا قاب قوسين أو أدنى. والنتيجة إن الزمن لم يعد لصالح النظام أبدا وانه مسئول سياسيا وأخلاقيا عن هدم وجود الكيان السوري مهما كانت مبرراته.

وبقناعتنا أن مبادرة الجامعة العربية لاتزال صالحة مبدئيا لحل الأزمة السياسية في سورية فيما لو طبقت بحسن نية، إلا أن الحوار كما تراه السلطة أصبح

مرفوضا لدى المعارضة مالم يكن تفاوضا على برنامج انتقال سلمي للسلطة محدد الخطوات والمدد الزمنية ينتهي بتغيير النظام وإقامة نظام ديمقراطي تعددي ودولة مدنية.

ولهذا فان مانعرضه هنا يمثل خارطة طريق للانتقال السلمي والسلس للسلطة إنتهى بانتخابات رئاسية مبكرة لايكون فيها الرئيس بشار الأسد مرشحا، وذلك خلال فترة قد تصل الي ٦ أشهر.

ونعتقد جازمين انه إذا تبنت القيادة السورية هذه الخارطة كمدخل لآليات نقل السلطة فإننا سنضمن أن المتظاهرين وغالبية أطياف المعارضة ستقبله وستشارك به.

أولا- آليات المرحلة الانتقالية:

إن المرحلة الانتقالية تبدأ بإعلان من قبل رئيس الجمهورية بشار الأسد يحدد فيه الخطوات والإجراءات الانتقالية خلال مدة لاتتجاوز ٦ أشهر تنتهي بانتخاب رئيس جديد للبلاد (لايكون بشار مرشحا فيها) وفق التسلسل المرحلي والزمني الوارد في هذا البرنامج.

١- تنفيذ بنود المبادرة العربية:أي توقيع بروتوكول مبادرة الجامعة العربية وتأكيد التزام القيادة السورية بتنفيذها فورا وقبول بعثة المراقبين العرب لمراقبة البنود المتعلقة بالشطر الأمني، والتي تتضمن:

١- إعلان وقف الملاحقة والاعتقال.

٢- سحب الجيش والأمن من الشوارع الي مقراتهم المعتادة.

٣- تعزيز الشرطة المدربة لحفظ النظام.

٤- الإفراج عن كافة المعتقلين.

٥- تشكيل لجنة قضائية مستقلة للتحقيق بكافة الجرائم المرتكبة من كافة الإطراف.

٦- السماح بالتظاهر السلمي.

٢- تعطيل العمل بالدستور الحالي، وتطبيق إعلان دستوري مؤقت.

٣- حل مجلس الشعب.

٤- كف يد حزب البعث عن الدولة ومؤسساتها ومنظمات المجتمع.

٥- تشكيل حكومة مؤقتة: الإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة خلال أسبوع، يرأسها شخصية وطنية مستقلة، وتتألف بنسبة ٥٠٪ من المعارضة، وبنسبة ٢٥٪ من حزب البعث وأنصار النظام، وبنسبة ٢٥٪ من المستقلين.

وتكون مهمتها الأولى الإشراف على وانجاز إجراءات كرحلة الانتقال السلمي الي الديمقراطية.

٦- تفويض صلاحيات الرئيس الي الحكومة المؤقتة.

٧- عقد المؤتمر الوطني/ الجمعية التأسيسية: عقد مؤتمر وطني شامل (ربما خلال فترة شهرين) ليكون بمثابة جمعية تأسيسية وطنية مؤلفة من /١٠٠٠ شخصية وطنية، ويتألف بنسبة ٥٠٪ من المعارضة، وبنسبة ٢٥٪ من حزب البعث وأنصار النظام، وبنسبة ٢٥٪ من المستقلين. ويستمر بالانعقاد بدون انقطاع حتى:

a. إصدار إعلان دستوري/ أو دستور جديد من قبل الجمعية التأسيسية ليكون وثيقة دستورية تحكم الفترة الانتقالية في فترة لاتزيد عن ٣ أشهر من تاريخه.

b. انجاز تعديل قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام وغيرها من قبل المؤتمر بحيث يعطي فرص متكافئة ومتساوية لكافة الأحزاب الجديدة والقائمة من خلال شروط إعادة التأسيس والتسجيل.

c. اعتماد خطة إنقاذ اقتصادية طارئة سريعة للاقتصاد السوري وللاعمار لمدة عام واحد.

٨- انتخاب مجلس النواب الأول بعد خمسة أشهر.

٩- تشكيل أول حكومة برلمانية جديدة منتخبة وفق الأغلبية البرلمانية من صندوق الاقتراع، بعد أسبوع من انتخاب مجلس النواب.

١٠- انتخاب رئيس جديد للجمهورية وفق الدستور الجديد بعد مرور ستة أشهر على بداية البرنامج الانتقالي.

ثانيا- المنهاج السياسي:

إن سورية الجديدة التي نسعى إليها في المبادرة، لنصل بها الي بر الأمان والمنعة والرفاهية هي سورية التي سيتمتع فيها مواطنوها (بغض النظر عن العرق والدين والمذهب) بذات الحقوق والواجبات لاتمييز لفئة على أخرى إلا بمقدار انتماءها الي هذا الوطن ووحدته ومنعته.

ولهذا فان سورية الجديدة بعد هذا التغيير السلمي المنشود لامكان فيها لأنظمة الفساد، ولا لأجهزة القمع، ولا لاحتكار الحزب الواحد، تتحقق فيها التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية بحيث يعيش فيها المواطن آمنا في بيته وفي رزقه معا. ويعبر عن ذلك المنهاج السياسي بعدة خطوات يمكن تسمية أهمها بما يلي:

١- صياغة دستور جديد للبلاد، يكون متوافقا مع المبادئ الثابتة ومتطلبات الدولة المدنية الديمقراطية ونظامها السياسي الجديد القائم على الحرية والعدالة في إطار الحفاظ على هويتها العربية والإسلامية، ودعم مقاومة مشروع الهيمنة الأجنبية على الأمة العربية والسعي لوحدتها، والتعبير عن الثورة وسورية الجديدة.

٢- المراقبة الشعبية لاحترام إجراءات الانتقال السلمية من نظام حكم الحزب الواحد إلى نظام حكم ديمقراطي رئاسي- برلماني يتم فيه اختيار المواطنين ممثليهم مباشرة، ويقود إلى تداول السلطة بحكومة برلمانية توافقية.

٣- استعادة الحياة التعددية السياسية والحيوية الديمقراطية وما يترتب عليه من حقوق الإنسان وحرية وكرامة المواطن، وانجاز قانون الأحزاب وقانون الانتخابات وغيرها من القوانين وفق الدستور الجديد.

٤- إجراءات تعزيز استقلالية القضاء وضمان نزاهته وكفاءته.

٥- مكافحة الفساد واسترداد المال العام المنهوب.

٦- تحرير قطاع الإعلام بكافة جوانبه، وإلغاء منظومة الإعلام الرسمي.

ثالثا- المصالحة التاريخية:

إن بناء المستقبل قد بدأ، ولكن قد لاتكتمل أهداف الثورة مالم تتم مصالحة الشعب السوري مع ذاته في الحاضر والماضي. وهذه المصالحة المنشودة تتمثل بما يلي:

١- إعلان مبدأ عدم الانتقام، والعفو والصفح وضمان سلامة وحقوق الإنسان لكافة المواطنين السوريين.

٢- كفالة الدولة التعويض المادي والمعنوي على كل من تضرر بسبب قمع السلطة.

٣- إصدار وثيقة تطمين للطوائف بضمان مشاركتها العادلة السياسية والاقتصادية.

٤- إعلان العزل السياسي لأهم ١٠٠ شخصية من رموز وأركان النظام لمدة ١٠ أعوام.

٥- البدء بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في إطار دورها الطبيعي.

٦- البدء بتغيير عقيدة الجيش من جيش عقائدي الي جيش وطني وتعزيز قدرته.

٧- إصدار بيان بعدم قطع رزق أي مواطن من الدولة أو تسريحه لأسباب منشأها الأزمة السياسية.

٨- إلغاء كافة القوانين المصادرة للحريات والحقوق بما فيه القانون ٤٩ الخاص بالإخوان المسلمين، وقوانين الاستملاك والاستيلاء والمصادرة.

٩- البدء بتسوية أوضاع المنفيين والمفقودين منذ أحداث الثمانينات.

١٠- وضع آلية لرد كافة المظالم السابقة سواء بالتعويض ماليا أو معنويا أو سياسيا.

رابعا- البرنامج الاقتصادي:

يتضمن المنهاج الاقتصادي عناوين رئيسية مثل هوية سورية الاقتصادية المتمثلة بمنهج اقتصاد السوق (الحرية الإقتصادية) وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حرية النشاط الاقتصادي والتنمية المتوازنة، وخطة إنقاذ الاقتصاد الطارئة لمدة عام، وخطة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادية لمدة عامين. ولان نجاح أي برنامج اقتصادي يرتكز على توفر شرط الاستقرار السياسي، فإننا سنعرض تفاصيل الجانب الاقتصادي أدناه لتكون بمثابة مؤشرات إلى حين اكتمال وضوح صورة الجانب السياسي للازمة.

إن على الحكومة البرلمانية القادمة في سورية البدء بتنمية اقتصادية حقيقة يستحقها الشعب السوري، من خلال الموضوعات التالية التي ستترجم هذا النهج:

١- هوية سورية- الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

تسببت السياسات الاقتصادية السابقة في تدهور الحالة المعيشية للمواطن، وتزايد التهميش لشرائح كبيرة من المجتمع. وبقناعتنا أن العقد الاجتماعي الجديد يقوم على الحرية الاقتصادية المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية بالإطار المسمى ب»اقتصاد السوق الاجتماعي» والذي نجح تطبيقه في العديد من اقتصادات الدول الغربية. إن ماشابه من سوء في التطبيق والتنفيذ لايلغي مزاياه.

٢- خطة إنقاذ الاقتصاد الطارئة

وهي خطة يفترض عرضها على المؤتمر الوطني أعلاه في الشهور الأولى من البرنامج الانتقالي نظرا لأهميتها القصوى. والخطة يعبر عنها بموازنة عامة واسعة جديدة مع خطة سريعة قصيرة الأجل لمدة ١٢ شهرا تبدأ من تشكيل الحكومة لإنقاذ الاقتصاد الوطني، تتضمن إجراءات سريعة لاستعادة الاقتصاد الوطني نشاطه الاستثماري، وتحصين الاقتصاد والدولة ضد عوامل الانهيار أثناء المرحلة الانتقالية.

٣- خطة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادية

إن خطة التنمية/ خطة النهوض هي خطة تنمية مؤقتة متوسطة الأجل لمدة ٢٤ شهرا، بعد انتهاء خطة الإنقاذ، ريثما يتمكن الشعب السوري من وضع الآليات والمؤسسات التي تقرر خياراته السياسية والاقتصادية. وتهدف الخطة الاقتصادية الي تحسين مستوى الدخل، والى تحقيق اقتصاد حر منفتح يعتمد على آلية السوق، والى تحديث بنيته الهيكلية لتتلاءم مع متطلبات المنافسة. لذا يجب أن تركز مسارات التنمية الجديدة مايلي:

١- تبني مبدأ الحرية الاقتصادية المنضبطة القائمة على آلية السوق مع تعزيز قواعد المنافسة ومنع الاحتكار والاستغلال والغش، والتأكيد على المرونة والبساطة والشفافية في الممارسة الاقتصادية العامة والخاصة.

٢- تحسين مستوى الدخل والمعيشة للمواطن من خلال رفع معدل النمو لمستوى قد يصل الي ٨٪ سنويا.

٣- تركيز التنمية على قاطرات النمو المتمثلة بالزراعة والصناعة، وتعزيز دور الدولة في حماية مصالح المواطنين.

٤- إصلاح النظام الضريبي وجعله أكثر عدالة ومعالجة عجز الميزانية ودمج مصادر الإيرادات والنفقات.

٥- إصلاح القطاع العام ومؤسساته، وتطوير قطاع الإسكان والعقار.

٦- تحسين مستوى الرواتب والأجور ومساواتها بين الخاص والعام وربطها بتكلفة المعيشة.

٧- تخفيض معدل التضخم وتصميم سياسية نقدية مرنة تخدم النمو.

٨- وضع آلية سريعة وفعالة لمحاسبة الفساد والفاسدين واسترداد المال المنهوب.

٩- المساواة في شروط الاستثمار بين الفعاليات الوطنية والخارجية، وتشجيع نشاط رجال الأعمال والمستثمرين الذين يعملون بشفافية ووطنية.

١٠- تخفيف الروتين الحكومي وتعزيز اللامركزية في عمل الوزارات.

١١- تطوير وتنمية المناطق النامية وخاصة الشرقية وتعزيز دور الإدارة المحلية المنتخبة.

٤- العدالة الاجتماعية

من الضروري تصميم شبكة حماية اجتماعية مناسبة للواقع وصياغة عقد اجتماعي جديد يؤكد انتفاع السوريين بثروة بلدهم على مبدأ المساواة في تكافؤ الفرص لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية في إنصاف المواطن السوري وحمايته من الفقر والعوز والبطالة وضمان تساوي فرص الدخل والثروة. ومن أهم الأدوات والمجالات لترسيخ الدالة الاجتماعية مايلي:

١- مكافحة البطالة: خلق فرص عمل منتجة والسعي لتوظيف كافة الخريجين، ومكافحة البطالة، والتامين ضدها، وتقوية آليات الضمان الاجتماعي.

٢- تخفيف الفقر: انجاز تشريعات ومشاريع تؤدي الي تخفيض الفقر، والقضاء نهائيا على الفقر المدقع.

٣- ضمان عدالة توزيع الدخل والثروة: استعمال الحوافز والضرائب الموجهة للمساهمة بجسر الفجوة في الدخل والثروة.

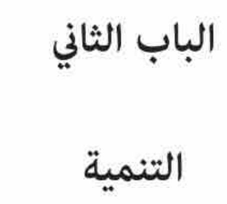
٤- تحقيق التنمية المتوازنة للمناطق: إعادة التوازن في التنمية بين الريف والمدينة، وبين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية.

٥- تحسين التعليم والصحة: إعادة النظر بعمق بهيكلتهما، ودروهما، مع اعتماد مبدأ التكلفة في التعليم الجامعي والطبابة، مع تطبيق الضمان الصحي.

٦- تنظيم سوق العمل: وذلك بتحرير التشريعات، مع تحقيق تكافؤ الفرص، وتوفير المعلومات اللازمة.

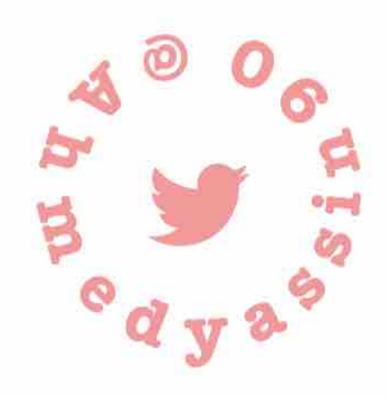
٧- الارتقاء بالمجتمع المدني والأهلي: تقوية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تعزيز آليات المجتمع الأهلي في المساهمة في حماية الحرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.






الباب الثاني

التنمية


@Ahmedyassin90

الباب الثاني - التنمية

(مراجعة عامة)

إن الاقتصاد السوري قد دمر نهائيا على أيدي نظام الأسد على مدى الثلاث سنوات من عمر الثورة. وتحول هذا الاقتصاد الرسمي إلى اقتصاد حرب لعصابة وليس لدولة. أما المناطق المحررة فقد تدهور واقعها الاقتصادي إلى مئات السنين في اقتصاد تسوده المجاعة والفقر والحرب.

وما نطرحه هنا، وما نحلله ونتحدث عنه في فصول التنمية، هو اقتصاد سورية الجديدة بعد رحيل الأسد. انه نوع من الرؤية الاقتصادية التي تلبي مطالب الثارين في العدالة والرفاه والفرص المتكافئة في الدخل والثروة من خيرات سورية.

تأكيدا مرة أخرى بان اختيار عنوان «الحرية والتنمية» عنوانا لهذه الوثيقة لم يأت صدفة أو عبثا، وإنما تم عن اختيار مسبق لان ربط الحرية بالتنمية هو ربط الروح بالجسد، فلا افتراق بينهما قبل انقضاء الأجل المحتوم بفناء الدولة ذاتها.

إن الثورة السورية قد انطلقت بنداء الحرية والكرامة من مستنقع التهميش والإقصاء والفقر والبطالة. ومع أن الترابط السياسي بين مبدأي الحرية ترابط مبدئي في الحكم والإدارة، فان الترابط بين مفهوم الحرية والتنمية في الاقتصاد منهجي وتكاملي، ولا يمكن إنجاح احدهما بالصورة التي ينشدها الشعب دون إكمال الأخرى. وهذا الترابط قد تجاهلته كل أنظمة الاستبداد وعلى رأسها النظام الأسدي.

وفي هذا الباب حول التنمية نستعرض المبادئ والأسس التي تتعلق بمعيشة الأفراد ورفاهية الشعب وتطور الأمة. فالتنمية (الاقتصادية) بمعناها الأوسع (أي الرغيف ومشتقاته من المنافع المالية والتجارة) هي المجال الذي في النهاية يحرك اغلب الثورات الشعبية، ومنها ثورة الشعب السوري المجيدة هذه، وهو الذي أقام الحضارات عبر التاريخ، وهو الذي أدى أيضا لانهيار هذه الحضارات ذاتها

ودولها. إن العملية التي تتم فيها إدارة الإنتاج واداواته المستخدمة، وكيفية توزيع هذا الإنتاج والثروة بين أفراد المجتمعات هي التي تحدد بالدرجة الأولى الحراك الإنساني، والرفاه، والمعاناة، لكل فرد على مدى العصور.

ومع أن الكرامة الإنسانية، ومطالب الحرية، هي الكلمة الأقرب للمتظاهرين السوريين للتعبير عن معاناتهم في الإقصاء والتهميش والاحتجاج على الفساد وتوزيع الثروة والفقر والبطالة، ولكن المطالب الاقتصادية لم تظهر كأنها الشعار الأول في هتافاتهم. وعندما تحاور هؤلاء المتظاهرين عن سبب خروجهم، وماذا يطلبون أو يقصدون من شعار الحرية والكرامة وإسقاط النظام. ..؟ تظهر الدوافع والكلمات المحركة الحقيقية ألا وهي: البطالة، والفقر، وغلاء الأسعار، والفساد، والبيروقراطية.. .. والإقصاء والتهميش. وعندما يسال احد المتظاهرين إذا كانت هذه هي المطالب، والمظالم الكامنة؟ فلماذا لايصرح عنها مباشرة؟ فيأتيك الجواب المباشر بأنه لايمكن تلبية هذه المطالب في ظل الاستبداد والفساد، وأنه يجب أن يكون لنا رأي كمواطنين في تقرير مصيرنا في المعيشة والحياة، وألا تبقى حصرا في يد مجموعة طائفية وحزبية وأمنية نخرها الفساد والرأي المعيب.

أن هذا يثبت مرة أخرى مدى الترابط (العضوي) بين مطالب الحرية ومطالب التنمية. فالناس الأحرار في ديارهم، وفي قرارهم، يصدر عنهم آراء حرة ووطن حر، وبالتالي اقتصاد مزدهر وبلد قوي.

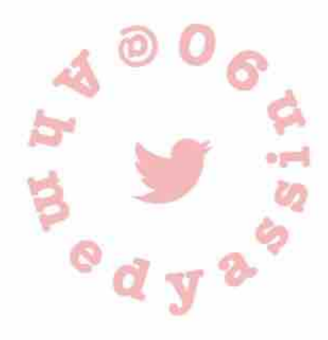
وقد أثبتت التجارب في التاريخ أن الارتقاء في الفكر البشري قد صاحب التطور في آلية الإنتاج السلعي، وفي كيفية إدارة الإنتاج هذا الإنتاج وتوزيعه. فعندما كانت الملكية مشاعة تطور المجتمع الإنساني باتجاه التنظيم. وعندما تطورت آلية الإنتاج الزراعي والحرفي وأدواته نشأت المدن والمجتمعات المنظمة والملكيات وأدوات الرفاه الإنساني.

وعندما ظهرت الإقطاعية زاد الإنتاج وتنوعه، وظهرت مسارات الفكر الإنساني في السعي للتحرر من الإقطاع وممالك المدن من الفقر والعبودية. وعندما جاءت الثورة الصناعية جعلت من رغبة الوفرة في الإنتاج والغذاء إمكانية حقيقية، وتبلورت المدينة المعاصرة بكافة إشكال الرفاه العقلي والسلعي والمدارس الفكرية لتوزيع الثورة. لقد كانت تجربة الشيوعية من كيفية إدارة الإنتاج وتوزيعه متناقضة ظاهريا مع مبدأ اقتصاد السوق في أمريكا والدول الأوربية واغلب الدول في العالم. ولكن لو طبقت النظريتان فعلا بعيدا عن رأي المنحرفين فان النتيجة ستكون متماثلة. وبالطبع فان الدخول في تحليل الإيديولوجية الاقتصادية لكل نظام: الشيوعي والرأسمالي سوف يستغرق منا وقتا، وقد يدخلنا في متاهة قد يراها فرصة لبعض المؤمنين بعقيدة ما للنيل من عقيدة الآخرين. وهذا التحليل هنا يركز حول الربط بين مبدأي الحرية والتنمية.

إن هذين النظامين الاقتصاديين المتضادين في القرن العشرين يظهران بقوة مدى الترابط بين ممارسات الحرية والتنمية كأسلوب حياة في إدارة وحكم الدولة. لقد نهض الحكم الشيوعي في مطلع القرن العشرين، وانتشرت أشكاله في عدد من دول العالم تحت إغراء فكرة العدالة الاجتماعية، من ثم سيطرة طبقة البروليتاريا ضد الاستغلال والاستبداد. وقد نهج هذا النظام الشيوعي على قاعدة سيطرة طبقة واحدة على المجتمع، والنتيجة مصادرة لحرية المجتمع كله، والاستبدال بالديمقراطية الشعبية التي تؤيد سيطرة طبقة باستخدام الدولة. لقد فشل النظام الشيوعي في تطوير الإنتاج وزيادته، ولكنه نجح أيضا في تحقيق العدالة في توزيع الفقر وهذا يعني أن هذه العدالة منقوصة ومزيفة، إذ أن تراجع الإنتاج قد وزعت الفقر بالتساوي بين أبناء المجتمع، فلا الحرية احترمت ولا التنمية تحققت.

أما في النظام الرأسمالي فان المبدأ الإيديولوجي كان قائما على حرية السوق في تفاعلية العرض والطلب، وحرية الأفراد في الإنتاج والاستهلاك حسب خيارات السعر والدخل. وبدون الدخول في التفاصيل المهنية لعقيدة الاقتصاد الرأسمالي، فان منهجية هذا الاقتصاد وقوى السوق واليد الخفية هي التي تحرك الأفراد والمؤسسات

بما يحقق هدف الربح للمنشأة والأهداف الجماعية. إن هذه العقيدة الاقتصادية تشترط أن تقوم الديمقراطية السياسية على أساس التمثيل النيابي بإدارة الدولة، وبالتالي فان تمازجا بين ممارسة الحرية السياسية وبين التنمية في إطار الحرية الاقتصادية. وهذا التمازج قد أنتج رفاها اجتماعيا مبنى على الوفرة في الإنتاج، وعلى مفهوم العدالة الاجتماعية التي أقرتها العملية الديمقراطية في توزيع الثروة والدخل بين المواطنين. انه نظام (مع كل عيوبه) قد نجح في احترام الحرية من جهة، وأنتج السلع بكميات هائلة وأنجز التنمية المنشودة من جهة أخرى. حتى مع وجود جيوب الفقر والبطالة بشكل دائم.



الفصل السادس: مبادئ التنمية الجديدة

إن سورية الجديدة التي تنشدها الثورة هي دولة جديدة، تتمازج فيها وتندمج بتناغم قرارات التنمية مع خيارات الحرية والديمقراطية. وهذا يعني أن القرارات الاقتصادية التي تؤثر على الإنتاج، وعلى الربح، وعلى التوزيع، هي قرارات يجب أن تفرض من قبل المواطنين والمستفيدين على ممثلي الشعب لإقرارها، وما لم تكن هذه القرارات تلبي خيارات الأفراد فانه من الصعب على السلطة التنفيذية إقرارها وإمرارها والدفاع عنها طويلا.

فمثلا إن اختيار النهج الاقتصادي لدولة ليس موضوعا يخص فردا أو شريحة أو مجموعة من الأفراد في السلطة، وإنما هو قرار يخص كل الشعب، وعليه فإنه يجب أن يقر من قبل الشعب. فعندما تبنت سلطة البعث في الستينات نهج الاقتصاد الاشتراكي فقد أقره حزب البعث منفردا، وفرض قناعاته ومبادئه على بقية الشعب السوري بالقوة. ونظرا إلى أن هذا المنهج ليس خيار أغلبية الشعب فقد قاومه علنا وسرا، وأدى بالنتيجة إلى تراجع مستوى الرفاه الاجتماعي حتى وان تحققت المساواة بالفقر.

ونتيجة للتحولات السياسية واستلام بشار الأسد مقاليد السلطة عام ٢٠٠٠ فقد قام منفردا بتغيير مساره الإيديولوجي وتبني منهج اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج للمرحلة القادمة. أي التحول من اقتصاد مخطط مركزيا شكلا إلى اقتصاد السوق مع وجود اشتراط اجتماعي واضح. ومع أن نسبة المؤيدين من السوريين لهذا القرار أعلى من المعترضين عليه، فان حتى حماس المؤيدين له كان ضعيفا. وهذا يعود إلى:

١- إن القرار الإنمائي اتخذ بدون استشارة الشعب بهذا التوجه.

٢- إن القائمين على تنفيذه من أبناء السلطة لم يكونوا مؤهلين فنيا، ولم يحصلوا على الدعم السياسي المناسب سواء من المؤيدين والمعارضين له. وبالتالي، فان تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي لم تنجح، لأنها لم تأت من الاختيار الحر للشعب، ولأنها لم تطبق كما أعلن عنها سياسيا.

وفي سورية أيضا, قامت الحكومة بتعديل قوانين الضرائب، وتعديل قوانين الاستثمار لتكون جاذبة للاستثمار، إلا إن هذه القوانين لم تستطع أن تنفذ إلى قناعة الشعب السوري بعمق. لم تراعي هذه القرارات رغبة غالبية المواطنين، ولم تستشرهم فعلا، وإنما فصلت أحيانا على مقاسات فئات غنية مرتبطة بمراكز فساد السلطة والمال. وهنا مرة أخرى، نلاحظ أن السلطة اتخذت قرارها دون إتاحة الحق، ولا الفرصة للسوريين، لإبداء الرأي في قرارات تؤثر على جيوبهم وعلى معيشتهم.

كما قامت الحكومة بوضع «الخطط الخمسية» لتحديد المسار الاقتصادي، وكيفية توزيع الموارد والداخل والثروة. ولا ضير ولا عيب في التخطيط بحد ذاته في أي دولة، ولكن عندما تخطط الحكومة لشعبها فالأحرى بها أن تحاور وتشاور المستفيدين من شعبها، وحتى المتضررين حول هذه الخطط. وخير مثال هنا، يأتي من خطة إقامة السدود على الأنهار (نهر الخابور مثلاً)، فاغلب هذه المشاريع وضعت في الظاهر لمنافع عامة، ولكن هذه المنافع العامة بعيدة المدى وأحيانا سرابية، وتحقق عكسها. أما الأضرار فهي مؤكدة. ولهذا كان من المفترض أن تتم استشارة المواطنين المتضررين أولا، ثم المنتفعين، حتى لا تكون هذه الخطة نقمة بدلا من النعمة على الأفراد وعلى الوطن.

والأمثلة في سورية كثيرة للدلالة على مدى وعمق انفصال التنمية عن الحرية، وعلى فشلها في تحقيق الرفاه، والعدالة المطلوبة إضافة إلى ضياع الحرية التي اختطفها حزب واحد ومجموعة صغيرة واحدة محيطة برئيس البلاد.

الفصل السابع: الحرية الاقتصادية والنمو

تمهيد:

لقد بينت بوضوح في كتابي المعنون «تجاوز المأزق: منطلقات الإصلاح الإقتصادي في سورية» الذي نشرته دار طلاس بدمشق عام ١٩٩٣ أنه لا يمكن تجاوز مأزق التنمية الذي تعيشه سوريا منذ عقود إلا بالإصلاح السياسي الجذري. وهذا الإصلاح سيتيح الفرصة لنمو مرتفع يسمح بإعادة توزيع الفائض منه على أبناء الشعب والتنمية ومع أننا مررنا بخجل حينها على الإصلاح السياسي إلا أنه مطلب قد تجاهله النظام من الأب إلى الإبن.

إن قصة التجريب والتخبط في اختيار نهج اقتصادي يلاءم الاقتصاد السوري يجب أن تدرس في جامعات العالم في التعريف بكيفية إضاعة الفرص. لقد تعرض الاقتصاد السوري للتجربة من اغلب المدارس والنظريات الاقتصادية بحسب القوى السياسية المسيطرة على البلاد منذ استقلال سورية.

إن سورية السياسية دولة حديثة التكوين منذ استقلالها من فرنسا، لم تختمر فيها تجربة الديمقراطية، وعانت من عدم الاستقرار السياسي بالانقلابات العسكرية. ومع أن سورية تأرجحت بين الديمقراطية النيابية، وبين الانقلابات العسكرية، إلا ان تلك الفترة اتصفت بانتهاج اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية بشكل عام، مع نزعة متزايدة لتدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية. ولان غياب الاستقرار السياسي كان السمة الغالبة حتى مع نجاح بعض جهود التنمية الاقتصادية، فان الانتقادات ضد الليبرالية الاقتصادية كانت تزداد مع انتشار فكر التحرر من الاستعمار وانتشار فكر المعسكر الاشتراكي بين الدول النامية والمستقلة حديثا.

ولهذا فقد تبنى حزب البعث نهجا مغايرا تماما هو نهج الاقتصاد الاشتراكي منذ استلامه السلطة، ثم ترسخت نهائيا بقرار من حافظ الأسد لتعزيز استبداده عام ١٩٧٣ بتضمين دستور الدولة إلزامية الاقتصاد الاشتراكي، وجعله منهجا اقتصاديا لسورية بصورة شاملة.

ثم تبنت سورية من جديد عام ٢٠٠٥ نهجا جديدا هو اقتصاد السوق الاجتماعي. وهو كما يبدو انه محاولة للمزج بين ماسمي بالاقتصاد الاشتراكي القائم وبين تطلعات السوريين إلى الانفتاح الاقتصادي تجاه الحرية الاقتصادية. ولان تعبير اقتصاد السوق الاجتماعي بقى أسيرا تأويلات المنظرين وتأويلات مسئولي السلطة، فقد تحول إلى مفهوم غامض وعرضة لكافة الانتقادات من دعاة الحرية الاقتصادية ومن دعاة الاقتصاد الاشتراكي، على السواء. وتحول إلى غطاء لنشوء طبقة انتهازية يمكن تسميتها «ذئاب المال» كحلف مشكل من أبناء السلطة وتابعيهم من التجار والإنتهازيين. فقد بدأ هذا التعبير بالانتشار بالاستعارة من مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تبنته ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولان التجربة قديمة وغامضة فان منظري هذه الفكرة لم يستطيعوا وضع ملامح حقيقة لهذا المنهج. ثم انتقلت حكومة الأسد إلى فكرة الاستعانة بتجربة الاقتصاد الصيني المعروف بسلطة مركزية للحزب الواحد مع تواجد سوق رأسمالية منفتحة واسعة. ولان محاولة النقل والاستعارة لم تنجح لأنها غريبة وظروفها مختلفة. بدأ من جديد الترويج للاستعانة بالتجربة الماليزية. وعندما كثر الحديث عن سلبياتها كانت الثورة السورية قد بدأت تفرض سطوتها على الحياة الاقتصادية وغيرها بقوة. إن هذا التحليل والسرد لخلفية النموذج الاقتصادي الأنسب لسورية قد قادنا بصورة طبيعية لان نقف مع صف الداعين للعودة إلى «الطبيعة السورية». بالخلاصة، فان انتهاج الحرية الاقتصادية المعززة للنمو هو النهج الذي نعتقد ونجزم انه يجمع بين مبادئ الحرية ومتطلبات التنمية بتناغم سياسي واقتصادي مستمر.

نهج الحرية الاقتصادية:

إن منهج الحرية الاقتصادية الذي نادي به في سورية الجديدة لا يختلف عما هو في معظم دول العالم التي تبنى هذا النهج.وهو بخبرتنا يقوم على المبادئ التالية :

١- دور فاعل للدولة بصفتها حكما وليس لاعبا وفي قدرتها على تنظيم المجتمع ونشاط الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وهو دور أساسي ولاغني عنه لنجاح منهج الحرية الاقتصادية هذا.

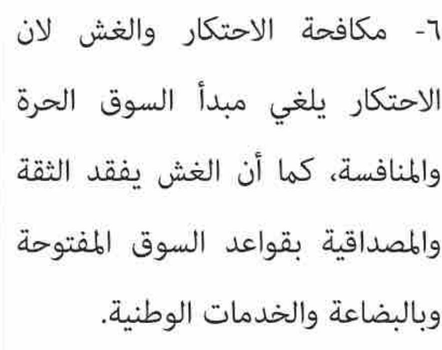
٢- تقوم الحرية الاقتصادية في إطارها النظري على السماح لقوى العرض والطلب على التفاعل بحرية في سوق مفتوح وشفاف ومنظم. وهذا يتطلب معالجة موضوعات فرعية هامة مثل:

- السياسة النقدية.
- سعر الصرف وتحويل العملة.
- قضايا الخصخصة.
- حرية التجارة الخارجية.

٣- المنافسة التي هي أهم قواعد الحرية الاقتصادية وان الدولة تحميها وتنظمها محليا وخارجيا.

٤- احترام مبدأ أن الربح المشروع للمنشأة هو من أسس العمل الاقتصادي.

٥- إلغاء الدعم مالم يكن متفقا عليه ضمن اتفاقية التجارة الدولية تمهيدا لإلغاء تشوهات السوق وأي انحراف سلعي أو سعري في السوق.



٦- مكافحة الاحتكار والغش لان الاحتكار يلغي مبدأ السوق الحرة والمنافسة، كما أن الغش يفقد الثقة والمصداقية بقواعد السوق المفتوحة وبالبضاعة والخدمات الوطنية.



مبادئ النمو:

يعرف عن الاقتصاد السوري انه اقتصاد متنوع، إي انه لا يوجد قطاع اقتصادي واحد مسيطر، بل أن هناك عدة قطاعات متماثلة تقريبا في الحجم والتأثير مثل الصناعة، والزراعة، والنفط، والسياحة. وهذا التنوع قد إربك صانعي القرار الاقتصادي في كيفية تحقيق النمو وبالتالي تحقيق التنمية. لأنهم تعودوا على نموذج عقائدي مغلق.

إن القاعدة العامة في التنمية انه لايمكن تحقيق أهداف التنمية إذا لم يحقق الاقتصاد نمواً عالياً يولد فائض قيمة يغذي ويمول جهود التنمية، ويلبي متطلبات العدالة الاجتماعية. ولهذا فقد ارتبك وتخبط الاقتصاد كثيرا في تحديد أولويات النمو. فهل الأفضل أن يولى قطاع الصناعة أهمية أساسية لتحقيق النمو؟ أم قطاع الزراعة ؟ أم السياحة؟ أم غيره.

وهذا يضع مفكري الاقتصاد أمام تساؤل محير هل يجوز أن نحدد مسبقا وبصورة قاطعة القطاع الرائد دون غيره؟ ام البديل هو هل يجب أن نضمن توفر الشروط الصحيحة في أداء كل قطاع بحد ذاته وتترك لقوى السوق العرض والطلب وتحديد دور القطاع ونسبته في النمو في إطار حرية المراقبة والتعديل والتطوير لدور كل قطاع؟

ويمكن وضع قواعد عامة تساهم في بلورة مبادئ النمو كما يلي :

- اعتبار قطاع الزراعة، ثم الصناعة، ثم السياحة، قاطرات للنمو في الاقتصاد الحقيقي.

- - تشجيع وتطوير المنافسة في الاقتصاد ضمن قواعد الحفاظ على الموارد والبيئة وشروط التبادل.

- وضع نظام ضريبي مرن وعادل يشجع على الاستثمار والنمو، ويوفر بذات الوقت موارد عالمية مناسبة للإنفاق العام

- -وضع سياسة نقدية وسياسة إنفاق عام رشيدة ومتزنة.

- - تعزيز الانفتاح الاقتصادي والتنافسية والتجارة الخارجية في إطار القواعد العالمية للتجارة والتبادل والحماية الوطنية.

- أن تعمل المنشاة الاقتصادية بحرية ضمن قواعد المنافسة، وألا تتحمل المنشآت العامة عبء العدالة الاجتماعية بشكل مباشر لان هذا من مسؤولية الدولة.

الفصل الثامن: العدالة الاجتماعية

العدالة، الحق، الإنصاف، والعدالة الاجتماعية كلها كلمات عبرت وتعبر عن معنى أخلاقي وإنساني عميق، شغل الفلاسفة والمفكرين، وأرهق الحكام والسلاطين على مدى البشرية. وقد جاءت الأديان السماوية بتعاليم كثيرة واضحة وصريحة في العدل، والحق، والإنصاف ليحظى المرء برضا الله.

وقد سعت البشرية في فترات متعاقبة لوضع تشريعات تؤكد الحق والعدالة في توزيع الثروة بين أبناء الوطن في إطار حقوق المواطنة. ونجحت بعض الدول في هذا الشأن بينما فشلت في ذلك دول كثيرة. إن الانتفاع من خيرات المكان والوطن على أسس تكافؤ الفرص بين الأفراد هو جوهر العدالة الاجتماعية.

ولهذا، إن تعبير العدالة الاجتماعية الذي تسعى الثورة لتحقيقه هو اشمل من كل المفاهيم الاجتماعية التي سادت في النظم الاقتصادية السورية المعززة للاستبداد في المعيشة، والعمل، والرفاه. فكلمة العدالة الاجتماعية في اللغة العربية قد لايماثلها تماما التعبير الانكليزي Social Justice بحد ذاته وإنما قد يكون مضافا إليه أحياناً الأمان الاجتماعي Social Security وهو معنى لغوي اشمل من ظاهره لأنه يحمل رسالة سياسية بضرورة تحقيق العدالة والضمان في المجتمع الذي نعيشه.

وينبع هذا المفهوم من الإحساس العميق للثورة السورية بان العدالة الاجتماعية هي موازية تماما لجهد الحرية، ولجهد التنمية. إذ لا يمكن و لا يجوز ان تنتهي الثورة التي قام بها السوريون المهمشون والفقراء والعاطلون والمضطهدون على حرية سياسية عامة وبطون خاوية، أو تستقر على مجتمع يتمتع فيه القلة بالكثير، ويحرم فيه الكثير ويعيش على القلة.

انـه عقـد اجتماعـي في طـور الصياغـة تكتبـه الثـورة بقواهـا الجديـدة، بـدلا مـن العقـد الـذي صاغـه حـزب البعـث وفرضـه عـلى سـورية خـلال النصـف القـرن المـاضي.

ويتميز هذا الطرح في سورية الجديدة بإطاره الفكري انه يسمح للأفراد تفجير طاقتهم الإبداعية في الإنتاج والتوزيع والربح. وبالتالي سيأخذ المجتمع الضريبة من الربح والدخل لهذا المجال المبدع والمتنامي ليعيد توزيع الفائض منه على من تضرر، أو ممن لم يستفد من ثروة هذا البلد، ليحصل على حق طبيعي له في خيرات هذا البلد من خلال المنظومة السياسية التي تقيم العدالة فيه. أي بكلمة أخرى. دع ما للاقتصاد للسوق، وتولي ياحكومة مسؤوليتك في تحقيق العدالة الاجتماعية وفق مضامين العقد الاجتماعي الذي نجم عن الحرية الاقتصادية والحرية السياسية. فلو لم يوجد فقط في سوريا أي موارد عامة تملكها الدولة، فان الحكومة ملزمة بان تأخذ من أموالهم ضريبة، أي صدقة تزكيهم. وتعيد الحكومة إنفاقها على أوجه الإنفاق التي يقرها ممثلوا الشعب.

فالحقوق والمزايا السيادية المصاحبة للدولة الحديثة كثيرة وكبيرة. وهذه تمكنها من تشجيع نشاط الناس، وتدبير موارد مالية كافية لإقامة القانون والنظام، ولإقامة العدالة، والمشاركة في الحقوق والمنافع بين المواطنين. فالدولة تملك الموارد الطبيعية، وتملك حق النفط، وتملك حق إصدار النقد، وحق الاقتراض، وحق فرض الضريبة على الأفراد والمؤسسات. ماذا كانت حصيلة الضرائب غير كافية لتمويل إدارة الدولة ولتمويل بنود العدالة الاجتماعية فانه بإمكانها إن تلجأ إلى الوسائل السيادية الأخرى لتحقيق هذا الفرض. وبصورة غير مباشرة ستكون قد أخذت من الجميع وأعطت القلة المظلومة أو المحتاجة.

ولكن كيف يمكن التعرف على بنود العدالة الاجتماعية في ظل تصارع المدارس السياسية والفكرية والاقتصادية في العصر الحديث؟ انه سؤال صعب لجواب متغير بحسب تغير الفكر البشري وموازين القوى الاجتماعية المسيطرة.

سنجتهد في تلخيص مكونات العدالة الاجتماعية للحالة السورية، كما يلي:

١- البطالة

٢- الفقر وتوزيع الثروة

٣- التنمية المتوازنة

٤- الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الإسكان)

١- البطالة

تمثل معالجة البطالة احد أهم مقومات العدالة الاجتماعية في الدولة المعاصرة، واهم تحدي إنساني وأخلاقي واقتصادي يواجه الفرد والمجتمع. وهنا تظهر أهمية النظر إلى البطالة من زاويتين هما: الزاوية الأولى: اقتصادية، إذ ينظر إلى مشكلة البطالة أنها طاقات إنتاجية غير مستغلة، مما يعني عدم التشغيل الكامل للاقتصاد. الزاوية الثانية: اجتماعية، وفيها ينظر إلى البطالة على أنها فشل مجتمعي في تحقيق الفرص المتكافئة للأفراد. وبالتالي، فانه من الواجب على الدولة توفير فرص عمل لتمكين الفرد من الحصول على حقوقه في المعيشة والرفاه وتجنيبه المآسي الأخلاقية الناجمة عن البطالة وفقدان الدخل.

إن البطالة كجزء من متطلبات تكوين شبكة الحماية الاجتماعية هي مشكلة اقتصادية واجتماعية، ولكن حلها لا يقع ضمن الاقتصاد وحده، بل إن الحل يبدأ من الإدارة العامة للدولة التي تمثل قرار الأفراد والشعب. أي إن الترابط بين حل المشكلة الاقتصادية (ومنها البطالة) وبين الاختيارات الحرة للشعب بين البدائل السياسية والاقتصادية هو ما يجعل قرار حل مشكلة البطالة قرارا سياسيا، بالدرجة الأولى. وكم من الحكومات الغربية تسقط عندما تخرج مظاهرات العاطلين عن العمل لأنها لم تستطع معالجة مشكلة البطالة اقتصاديا أو اجتماعيا. وبالتالي، فان تكامل الحرية والتنمية لم يأت من فراغ.

فكثيرا ما يكون معدل النمو الاقتصادي مقبولا، وربما مرتفعا، إلا إن معد النمو المرتفع هذا قد لاينعكس إيجابا بخفض معدل البطالة. أي إن النمو قد يكون منحازا لكثافة رأس المال في الاستثمار على حساب العمالة، أو يكون مركزا في قطاعات معينة ومناطق جغرافية معينة لاتعم البلاد، وليس موزعا بعدل. فالجدلية بين النمو والتنمية لا تزال موضوعا مستمرا بين أولويات السياسيين والاقتصاديين. ولكننا هنا في هذه الفقرة سوف ننحاز لمفهوم النمو فقط دون تحميله أية مضامين اجتماعية.

والتشغيل، أو التشغيل الكامل، للموارد الاقتصادية هو الهدف الذي يسعى إليه كل من الاقتصادي والسياسي معا. ولكن الخبير الاقتصادي قد يقبل بنسبة بطالة ٥٪ (كحالة سورية) إذ تعتبر هذه النسبة بمثابة التشغيل الكامل، لأنه لا يمكن إن تختفي البطالة نهائيا (أي معدل صفر) بسبب عوامل ذاتية للفرد وللمؤسسة وللاقتصاد. وأي نسبة بطالة تزيد عن الصفر سوف تسعى الحكومة إلى إيجاد آليات اقتصادية ومؤسسية لتخفيضها. ولكن المسئول الاقتصادي سوف يساند السياسي إذا كانت هذه النسبة عند ٥٪، ثم يبدأ تأييده بالتناقص كلما ارتفعت هذه النسبة، ثم ينقلب عليه إذا وصلت نسبة البطالة إلى ٨٪ مثلاً، لان القرارات السياسية (بنظره) التي أثرت على البطالة فقد فشلت في التشغيل الكامل. أما أرقام البطالة الفعلية في سورية فقد بلغت نحو ٣٠٪ عام ٢٠١٠ وهو العام الذي سبق الثورة السورية. وقد ارتفعت إلى أكثر من ٦٠٪ أثناء الثورة.

وسياسة التشغيل الكامل يجب إن تكون متحققة في الاقتصاد السوري، لان السياسي في دولة مابعد الثورة قد اختار نهج الحرية الاقتصادية وتعزيز سياسات النمو. وهما النبع الذي سيغذي التنمية بأهدافها. ومهما كانت معدلات البطالة فانه من الضروري تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية لتحقيق أهداف مكافحة البطالة والتي من أهمها:

أ- برنامج مكافحة البطالة

برنامج مكافحة البطالة هو برنامج مؤسسي مالي يسعى إلى خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص من خلال تمويل المشاريع الفردية والعامة، والتدريب، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغيرها.

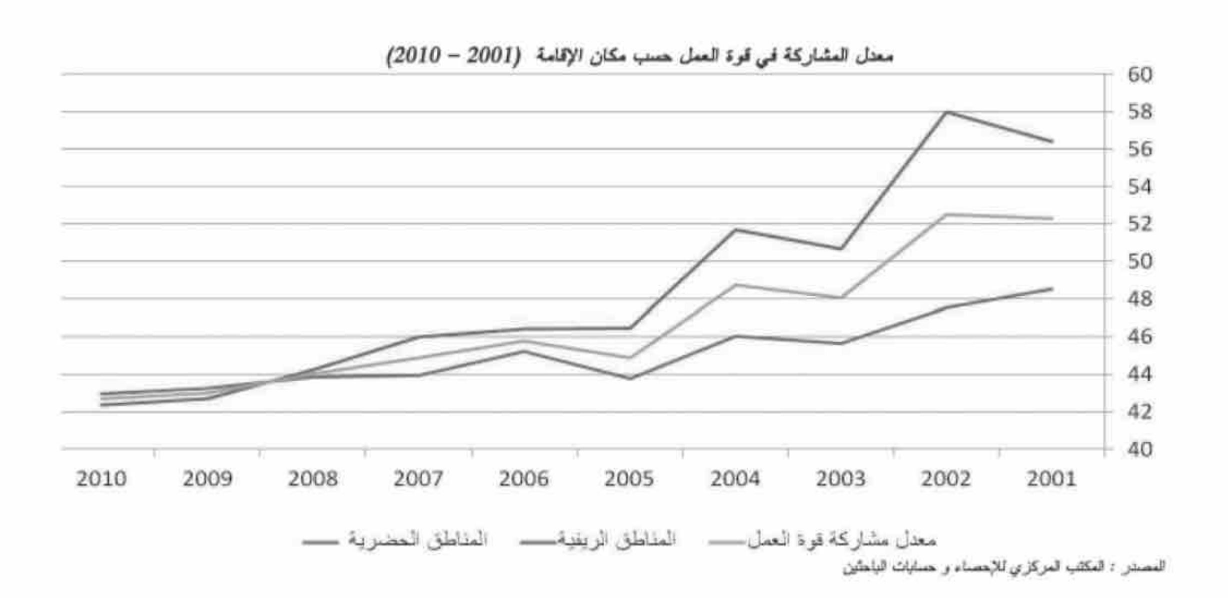
ب- برنامج صندوق البطالة

برنامـج صنـدوق البطالـة هـو صنـدوق تعويـضي تقـوم الدولـة بإحداثـه بقصـد توفـير التعويـض المـالي للأفـراد العاطلـين عـن العمـل ضمـن شروط معينـة. وتقـوم الدولـة

ورب العمل بالإنفاق من هذا الصندوق على الأفراد العاطلين عن العاملين مؤقتا ريثما يتم توفير فرص عمل جديدة لهم.

ج- تنظيم سوق العمل

إن تشريعات سوق العمل الحالية لا تزال موضع جدل فيما إذا كانت مؤهلة للتعامل مع سوق عمل مفتوحة تتناسب مبدأ الحرية الاقتصادية من جهة، وفيما إذا كانت المعلومات المتوافرة عن تدفق وحركية العمالة كافية للتشغيل الكامل. وهذا يعني ضرورة تفعيل التشريعات المناسبة ومكاتب البطالة، والتشغيل في كافة المناطق والقطاعات.



د- مؤسسة التأمينات الاجتماعية

تعتبر مؤسسة التأمينات الاجتماعية احد أهم وسائل العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق تأمين كافة المشتغلين ضمن التأمينات الاجتماعية بقصد تعويضهم عند التقاعد والشيخوخة والعجز بتعويض مقطوع أو راتب شهري. ولا تزال مؤسسة التأمينات السورية قاصرة عن أداء دورها، إذ إن نسبة التغطية لم تصل إلى ٥٠٪ من العمال المشتغلين فعلا في القطاع الخاص. كما إن مبلغ التعويضات المالية التي تمنحها المؤسسة بسيطة، ولا تفي بأبسط متطلبات المعيشة. ولهذا فان قرار

تطوير التأمينات الاجتماعية هو قرار سياسي واقتصادي واجتماعي، ويجب إن يحظى بإجماع شعبي على ذلك، لأنه يمس حياة كل السوريين ممن يعمل، وممن لايعمل، عند تغطيتهم وتقاعدهم، أو وقت الحاجة.

٢-الفقر و توزيع الثروة

تصنف سورية بأنها من الدول المنخفضة الدخل في العالم (ليست الأفقر وإنما من شريحة الدول ذات الدخل المنخفض عالميا) وقد قدر متوسط الدخل الفردي في عام ٢٠١٠ بنحو ٢٠٠٠ دولار بالأسعار الجارية. وهذا الدخل يعتبر الأدنى بين الدول العربية عامة (ماعدا الصومال). إن موقع سورية هذا لا يبعث على السرور لأي اقتصادي أو سياسي. ويجب ألا يحدث في سورية الجديدة.

وخلال الفترة ١٩٦٣-٢٠٠٥ بقيت بيانات الفقر في سورية سرية في ظل التعمية السياسية على موضوع توزيع الدخل. وكان الانطباع إن الاقتصاد الاشتراكي المخطط قد ضمن توزيعا عادلا للدخل بين السوريين، خاصة وان الدولة تسيطر على اغلب أدوات الإنتاج والتوزيع. وكانت المفاجأة، إن نحو ١٢٪ من السوريين يعانون من الفقر المدقع عام ٢٠٠٥ حسب المسح الذي أجرته «الحكومة السورية»، وترتفع النسبة إلى نحو ٢٠٪ من السوريين تحت خط الفقر وفق معدل الأمم المتحدة ومبلغه /٢/ للفرد دولار يوميا. ولكن في الواقع فإن النسبة الحقيقة هي اعلى. وهي نسبة فقر مرتفعة. وتتفاقم مشكلة الفقر عامة في ظل مستوى دخل منخفض جدا.

إن هذا يظهر إن الاقتصاد الاشتراكي في سورية كان شكلا ظاهريا معيقا ومحبطا، وساهم بصورة غير مباشرة بانهيار مفهوم العدالة الاجتماعية، وانتشار الفقر بين الأسر وخاصة بين الريفية والعشوائية ونسبة من موظفي القطاع العام. وهذا يشير صراحة إلى إن طبقة العمال والفلاحين التي قامت على أكتافها إيديولوجية البعث وسلطته هي التي عانت، وأصبحت فقيرة.

إن حكومة سورية الجديدة يجب إن تعالج مشكلة الفقر وتوزيع الثروة، في إطار الحرية التي ثار الشعب من اجلها. لقد جلبت سياسة النظام خلال العشر سنوات الأخيرة الضرر الشديد لشرائح اجتماعية جديدة، إضافة للعمال والفلاحين، كان من نتيجتها تضاؤل حجم الطبقة الوسطى وتزايد أعداد الفقراء.

ولعل من أهم السياسات الاجتماعية في مجال إلغاء الفقر وتوزيع الثروة (وذلك بزيادة الدخل الفردي إلى الضعف خلال ٣ سنوات) الخطوات التالية:

أ- برنامج المعونة الاجتماعية :

يمثل برنامج/ صندوق المعونة الاجتماعية احد وسائل مكافحة وإلغاء الفقر أو تخفيفه (على الأقل). وهو من أكثر الأدوات شهرة بين دول العالم. وهو صندوق تقوم الدولة من خلاله بتقديم مساعدة مالية شهرية للأسرة بدلا من الدعم السلعي للسلع الاستهلاكية أو الإنتاجية. إن جعل هذا الدعم «نقدا» سيزيد من كفاءة الاستهلاك والادخار، ويزيد من كفاءة الأسعار والسوق التنافسية. وهذا التحول إلى الدعم النقدي سيزيل التشوهات السعرية الناجمة عن سوء الاستهلاك والتوزيع. ويجب إن يكون المبلغ الممنوح للأسرة معادلا لمبلغ الدعم السلعي وفق حسابات الدعم، وحسابات خط الفقر، ومستوى دخل الأسرة.

ب- برنامج خط الفقر:

إن هذا البرنامج هو بمثابة تكملة لصندوق المعونة/ الرعاية الاجتماعية. إذ إن هذا البرنامج يقوم على دراسة مستوى الفقر، وتوزيعه، وتحديد خط الفقر، على المستوى الوطني. فإذا كانت الأسرة تحصل على دخل سنوي أدنى من خط الفقر الوطني، وهو الخط الذي يضمن الحد الأدنى من متطلبات المعيشة للمواطن بحيث لا يعاني من الجوع، فإن الأسرة ستمنح تعويضا ماليا يعادل الفرق بين خط الفقر وبين الدخل الفعلي الذي يحصل عليه رب الأسرة.

إن مسؤولية الدولة في ضمان معيشة كريمة للمواطن حق أساسي لا جدال فيه لحماية الأسرة وحماية المجتمع. أما كيفية تخفيف الفقر وآلياته فهي قرارات

بشرية سوف تصوغها عقول نيرة ونفوس حرة، في طريقة تتفاعل بها قوى تجتمع لإقرار أفضل وسيلة لتحديد مبلغ المعونة، وكيفية إيصالها إلى مستحقيها. وهذه المسؤولية تقوم على هدفين : الأول هو زيادة مستوى الدخل بشكل عام لكل المواطنين، والثاني هو وتغطية فجوة الدخل بين خط الفقر والدخل الفعلي.

ج- الضرائب العادلة :

تستخدم الضرائب كأحد الوسائل الغير مباشرة المعتمدة في تخفيف الفقر أو في إعادة توزيع الدخل. ويتميز النظام الضريبي المصمم جيدا بقدرته على استهداف مجموعات وشرائح اقتصادية اجتماعية بضرائب عالية، أو بإعفاء ضريبي لفئات ضعيفة يتناسب مع الدخل والثروة، بغرض تحقيق المساواة في فرض الدخل.

وقد يقال إن الضرائب التصاعدية هي أوضح وسيلة لتحقيق هذه المساواة. إلا إن آثارها السلبية على وتيرة وحجم الإنتاج والأرباح كبيرة جدا، مما حدا بكثير من الدول من الابتعاد هذا النوع من الضرائب، واللجوء إلى الإعفاء مع ضرائب عادلة بسيطة ومتدنية النسب، مما يحفز على التحصيل من جهة، وتحقيق الغرض الاجتماعي من جهة أخرى.

د- إعادة توزيع الثروة :

إن تحسين مستوى الدخل عبارة ذات مفعول سحري لدى نفوس الأفراد الذين يحلمون بفرصة متساوية متكافئة في الحصول على حصة من خيرات وطنهم. وإعادة توزيع الدخل تعني إن الرواتب والأجور ستكون متكافئة مع الإمكانيات ومستوى الأسعار بما يضمن تعويضا مناسبا للجهد والخدمة.

أما توزيع الثروة فهو موضوع أشمل. إذ إن سورية الجديدة ستسعى لإقامة مشاريع خاصة بمناطق فقيرة أو محرومة، أو منح امتيازات وتراخيص معينة تمكن أصحابها من تحقيق ثروة مناسبة، بما يعيد توزيع ثروة الوطن إلى كافة أبناءه ومناطقه حسب الفرص المتكافئة.

وتلعب الضرائب أيضا عاملا مساعدا في تقليل الفجوة بين ثروة الأفراد في الشريحة الغالبة من السكان. فالضرائب تفرض على الدخول العليا والثروات لإعادة توزيع فائض ذلك الدخل على فئات المجتمع الفقيرة. كما إن حوافز مالية قد تمنح للأفراد والشرائح الضعيفة أو الفقيرة بما فيها الإعفاءات الضريبية بما يرفع من مستواها في الدخل أو يرفع حقها في فرص الثروة أسوة ببقية المواطنين.

إن مستوى دخل المواطن السوري المتدني يشير إلى حقيقتين هما:

١- إن غالبية المواطنين السوريين يعدون فقراء نتيجة تردي الناتج الوطني بالمعيار العالمي.

٢- تدني مستوى الدخل قد تفاقم بعد عملية تحرير الاقتصاد السوري التي بدأت مع وصول بشار الأسد للسلطة. لقد ألغي الدعم الحكومي بأغلبه من جهة، ولم يصل الدعم النقدي إلى مستحقيه من الفقراء وذوي الدخل المنخفض من جهة أخرى. وهذا أدى إلى إن ذوي الدخل المرتفع الذين يسيطرون على نحو ٧٠٪ من الثروة وأصبحوا أقلية، نحو (١٠٪)، وان الفقراء وذوي الدخل المنخفض الفقير ارتفعوا إلى نحو (٧٠٪) بينما تراجعت نسبة الطبقة الوسطى إلى (٢٠٪) من السكان.

٣- الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والإسكان)

تعتبر الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، على أنها مجالات اجتماعية واقتصادية هامة لمكافحة الفقر وتخفيفه وإعادة توزيع الدخل. إن الدعم من قبل الدولة لهذه القطاعات يمثل وسيلة غير مباشرة لرفع مستوى الفقراء في الحياة الكريمة، وتحسين مستوى الدخل الفعلي الذي يحصل عليه المواطن. ورغم إن أغلب خدمات التعليم المجانية يحصل عليها كافة المواطنين بدون النظر إلى مستوى دخولهم، فإن استفادة الفقراء تكون أعلى نسبيا من الأغنياء.

أ- التعليم :

تقـدم الحكومـة خدمـة التعليـم المجانيـة حاليـا لكافـة الطلبـة عـلى كافـة المسـتويات، بمـا فيهـا الجامعيـة ضمـن شروط معينـة. إن مجانيـة التعليـم لاتضمـن الاسـتفادة الفعليـة

للفقراء إذا لم يكن بمستوى جودة دولية معينة. من أجل توفير مستوى التعليم الجيد فإنه من الضروري تطوير التعليم وتحسين خدماته ومخرجاته حتى تكون الاستفادة قابلة للحسبان مقابل الإنفاق المالي الذي يصرفه المجتمع. .ولهذا فإن تطوير نظام التعليم في سورية يحتاج إلى عدة قواعد عامة أهمها :

- مجانية وإلزامية التعليم حتى الثانوية ضمن مواصفات إجتماعية.
- إتاحة التعليم الجامعي للجميع بسعر التكلفة وترشيده.
- إتاحة توفير الدعم المالي بفرص متكافئة لكل الطلبة الراغبين بالدراسة العليا.
- إعادة توجيه ودعم التعليم المهني والفني على كل المستويات.
- التوسع بالتعليم الجامعي العام والخاص مكانة المناطق.
- وضع معايير مهنية وعلمية لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وفق القواعد العالمية للتنافس العلمي.

ب- الصحة

إن الصحة العامة مسؤولية اجتماعية على الدولة الوفاء بها. ومع ذلك فان هنالك جوانب عديدة من الصحة خاضعة لمبدأ التكلفة والمنفعة. وتعاني الصحة العامة في سورية من رداءة الخدمات في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية، وكذلك تعاني من ارتفاع التكلفة المالية على الميزانية الحكومية. وحتى المشافي الخاصة القائمة على الربح لم تستطع إن توفر بديلا مناسبا للخدمات الطبية. ولهذا فان قطاع الصحة يعتبر حيويا جداً للفقراء، قبل الأغنياء، مما يستلزم قيام الدولة بتطويره وتحسين خدماته، وفق المبادئ التالية:

- تطوير مبدأ الرعاية الصحية وتحسين الخدمة على مبدأ التكلفة وتقليل الهدر بكافة المراكز العامة.
- إدخال نظام التأمين الطبي بحيث يشمل كافة المواطنين.

ج- الإسكان

يعتبر توفير المسكن للأسرة السورية، ولكل أسرة في العالم، مطلبا أساسيا للحماية الاجتماعية. فالمسكن، والغذاء، والكساء من أساسيات الحياة ومن أساسيات تكوين

وحماية الأسرة. وبسبب توسع الحياة الحضرية فان نظام الأسرة الموسعة قد تآكل في حماية الأبناء وتوفير السكن المناسب للأسرة بالسعر الذي تستطيع تحمله.

ونظراً لعدم وجود سياسة اقتصادية رشيدة في مجال الإسكان في الاقتصاد السوري فقد أصبح الحصول على المسكن للأسرة الجديدة من شبه المستحيلات تقريباً، ويحتاج الموظف إلى راتب ١٠ سنوات متواصلة للحصول على سكن متواضع، خاصة في مراكز المدن. وهنالك حوارات كثيرة عن دور قطاع الإسكان، وكيفيه تطويره وحل مشكلة الإسكان للأسرة السورية.

وفي مايلي بعض الأفكار التي يجب إن تؤخذ بعين الحسبان لضمان استفادة الفقراء من خدمة الإسكان:

- تطوير المراكز والمدن العمرانية الجديدة، خارج محيط المدن الكبرى، بحيث تكون التكلفة معقولة.
- توفير الأراضي اللازمة للعمران الفردي والجماعي بأسعار معقولة.
- السماح لشركات التطوير العقاري بالمشاركة الفعالة في توفير السكن المناسب.
- إعداد مخططات عمرانية حديثة وطويلة الأمد لكانت مناطق التوسع العمراني
- توفير القروض العقارية بفوائد منخفضة وتطوير آلية الرهن العقاري.
- تقديم مساعدة السكن للأسر المحتاجة تحت خط الفقر بمساعدة عينية أو نقدية مباشرة.

٤- التنمية المتوازية

تشير الإحصائيات إلى إن الفقر يتركز في المناطق الريفية عامة، وفي المنطقة الشرقية خاصة. ويعيش في تلك المناطق نحو ٦٠٪من الفقراء. ومن المتوقع إن تكون أوضاع التوازن الإقليمي منذ بدء سياسة نظام الفساد قد زادت سوءاً، للأسباب التالية :

- تكرار سنوات الجفاف والمواسم الزراعية السيئة.
- إزالة الدعم عن عدة سلع وخدمات، خاصة الطاقة، مما أثر سلباً على النشاط

الزراعي بالدرجة الأولى، وارتفاع أسعار الطاقة ومستلزمات الإنتاج.

- توقف الاستثمارات الحكومية الجديدة وخاصة الريف والمنطقة الشرقية، بما أثر سلباً على ازدياد الفقر، وانحراف مستوى الدخل لهذه المناطق.

- تركز الاستثمارات العامة والخاصة الجديدة، في قطاعات الخدمات بشكل رئيسي وإهمال قطاعات الزراعة والصناعة، مما أدى إلى تراجع النشاط في هذه القطاعات، وبالتالي تدهور أوضاع العاملين فيها من حيث الإنتاجية ومن ثم الدخل.

إن مفهوم التنمية المتوازية (وأحيانا يوصف بالتنمية المستدامة) يقوم على مبدأ إشراك كل الوطن في جهد التنمية، واستفادة كل المواطنين من ثمار النمو. وهذا يعني أن على سورية الجديدة أن تعيد التوازن في الإنفاق الاستثماري الحكومي، وفي إتاحة الفرص الاستثمارية ليس للعاصمة دمشق أو حلب فقط ، وإنما يجب إن تمنح المحافظات الأخرى مثل محافظات المنطقة الشرقية زائدا محافظات الوسط ومحافظات الجنوب مزيداً من التدفق الاستثماري. وهذا لن يكون مجدياً مالم يكن هنالك أسلوب وتوجه جديد في اللامركزية الحكومية بعيداً عن العاصمة وبعيداً عن أسلوب الروتين القاتل. والأولوية والاهتمام بالريف وبالمحافظات عامة يعيد إليها حقها في التنمية وحقها في الاستقرار والرفاه.

لقد كانت السنوات العشر الأخيرة هي سنوات مدينتي دمشق وحلب بامتياز. فهما استحوذتا على معظم أو ربما كل الاستثمارات والمشاريع الجديدة، وحظيتا بالمركزية السياسية والإدارية. وأصبح كأن هنالك إعصار دائم فوق دمشق يجمع خيرات المحافظات ويصبها في فندق الفورسيزنز والأحياء الراقية. فكأن هنالك سوريتان : سورية الأولى هي الفقر والبطالة والفساد والتهميش في أغلب الريف والمحافظات، وسورية الثانية هي التي نشاهدها في بوليفار الفورسيزنز وأحياء دمشق من المالكي إلى أبو رمانة إلى المزه، فيها السلطة المركزية والمال وطبقة ذئاب المال ورموز السلطة والفساد ووجوه النساء الجميلات العصريات. إن تواجد « هذا العالمان « في سورية في إن واحد جنبا إلى جنبا قد أجج الثورة

وسيؤدي إلى تمزيق البلد. ولن يسمح به في سورية الجديدة، فالعاصمة هي جزء من الوطن، ولا يعني وجود السلطة السياسية فيها استئثارها بالقوة والثروة معاً على حساب بقية أجزاء الوطن.

إن التنمية المتوازنة يجب إن تكون هدفا قبل إن تكون فكراً وثقافة لكل السوريين، وخاصة ممن سيتم انتخابهم لصناعة القرار في سورية الجديدة. فالتباين الثقافي المصطنع بين المدينة الكبيرة (دمشق، وحلب) وبين المدن المتوسطة والصغرى فيه مسحة من التعالي. والتباين المالي والاجتماعي بين المدن الكبرى وبين الريف فيه صفات التمايز والاستغلال بأسباب أغلبها تاريخية. أما التباين بين سورية وبين المنطقة الشرقية والبادية ففيه مسحة من التمييز العنصري والثقافي، ما يجعل كأن الشعب السوري هو شعبين في الأولى شعب سيد يستمتع بالثروة والسلطة وشعب فقير ورعوي في المنطقة الشرقية. وهذا التباين المصطنع مرة أخرى مصدره الاستعمار أولا ثم الاستبداد ثانيا. إنها نظرية» فرق تسد « التي يطبقها النظام باستمرار.

على مدى فترة حكم فرنسا المحتلة لسورية من عام ١٩٢٠الى عام ١٩٤٦، وعلى مدى فترة الحكم الوطني «من ١٩٤٦الى ١٩٦٣»، وعلى مدى فترة حكم حزب البعث من ١٩٦٣الى عام ٢٠١١، صنفت المنطقة الشرقية باستمرار على أنها منطقة « نامية». وعلى مدى ٩٢ عاما كانت ولا تزال بذات الصفة النامية، وربما هذا الوصف هو ابلغ تعبير عن خلل صنعه المحتل الأجنبي، وكرسه المستبد الوطني. وبقيت هذه المنطقة على مدى نحو قرن مجرد منطقة زراعية رعوية، ومصدرا للأغنام والاجبان، ومصدرا لجنود التطوع في محرقة الحرب والخدمة لسادة الوطن. انه توصيف لواقع مر عاشته سورية، وعاشه جزء كبير من أبناءها على مدى قرن كامل.

تخلصــت ســورية مــن الاســتعمار الفرنــسي، ثــم تخلصــت مــن ماســمي ب «الرجعيــة والإقطــاع والرأســمالية»، وانتقلــت أخــيرا إلى الديمقراطيــة البرولتياريــة الطائفيــة يظــل حــزب البعــث. لنكتشــف أخــيراً أن أبنــاء الشــعب كانــوا ولا يزالــوا يعانــون، وان

مدينة «كرسي الوالي» تحظى بكل شي، وان الأطراف تحرم من كل شي. وما تغير هو إن التسميات فقط تغيرت بينما بقيت طبقات الأفراد اللاعبون ذاتهم. ولكن بقي الخاسرون هم أبناء الشعب فقط. في النهاية لم يكونوا أكثر من وقود لصراع وهمي كانوا ضحاياه دائما. فهذا ليس وصفاً لصراع طبقي، ولكنه وصف لحاله من الاستغلال المتواصل للفضاء السوري خارج العاصمة لم تتغير طبيعته، وحتى وان تغيرت أشكاله.

لقد أتاح لي القدر أن أزور أغلب دول العالم وخاصة عدد من مدن الولايات المتحدة الأمريكية، الرأسمالية- الامبريالية. وما رأيته واختبرته يدهش معظم المتابعين لمواضيع التنمية وبالذات التنمية المتوازنة. ومع أن العاصمة واشنطن هي أهم مركز سياسي في العالم، إلا أنها مقارنة بالمدن الأمريكية ليست أكبرها، وليس فيها مزايا اقتصادية أو مالية أو خدمية تفوق أصغر قرية نائية أو أكبر مدينة فيها (مثل نيويورك). وهذا ما جعل المزايا والحقوق والخدمات تتوفر للمواطن أينما كان مثلما هي لسكان واشنطن العاصمة. ففي كل مدينة وولاية تحظى بذات الفرص المتكافئة والخدمات التي تحظى بها المدينة الكبيرة أو العاصمة.

إن مفهومنا للتنمية المتوازنة في سورية الجديدة يقوم على ثلاث محاور رئيسية هي:

- التوازن الجغرافي للتنمية.
- التوازن القطاعي للتنمية.
- التوازن البيئي للتنمية.

أ- التوازن الجغرافي – المناطقي للتنمية.

إن هذا يستلزم أن تنظر الحكومات القادمة إلى سورية ليس بعين المساواة المطلقة فقط، وإنما أيضا بعين المساواة بالفرص المتكافئة. وهذا يعني أن النمطية في الخدمات والنمطية في تخصص الموارد بين المحافظات يجب أن تتغير وتأخذ بالحسبان مدى الحاجة، ومدى الفقر، ومدى التخلف المادي والثقافي.

وربما يتطلب الأمر من جديد إعادة انجاز ورسم ما يلي :

١- الخارطة الاستثمارية: لتحقيق الفرص المتكافئة، أي إن هنالك حوافز ومزايا تشريعية ومالية وثقافية للمناطق المستهدفة أكثر مما تمنح بالتشريعات النمطية. فهذه الخريطة الاستثمارية تحدد الاحتياجات والصعوبات والمزايا، ثم تشرع إجراءات لترفع من سويتها إلى مستوى المناطق الجاذبة في دمشق وحلب.

٢- خارطة البطالة والفقر: وهي خارطة تحدد الخصائص النوعية والديمغرافية والإنسانية من مشاكل البطالة والفقر. إن مناطق الريف والمدن الصغيرة تعاني باستمرار من مشكلة البطالة والفقر لأنها تعتمد على الزراعة والرعي اللتان هما مصدر أساسي للفقر والبطالة.

ب- التوازن القطاعي للتنمية

هل التوازن القطاعي هو أحد مقومات التنمية المتوازنة ؟ وماذا سيعني التوازن القطاعي هنا ؟ وهل سيكون بتخصيص حصص متماثلة من الجهد الإنمائي لكل قطاع اقتصادي قائم؟ انه من الصعب الإجابة على هذا التساؤل، لأنه سؤال يتعلق بمصير وطن، وبمصير شعب يطالب بحقه في الرفاه والتنمية.

وهل هذا سيعني تناسي مبدأ «قاطرات النمو «؟ لقد أثبتت تجربة التخبط الحكومي إن التركيز على قطاع واحد قد أدى إلى تراجع النمو، وكذلك التنمية بشكل واضح. فقاطرات النمو لا يعني إغفال التوازن القطاعي للمجالات المولدة للدخل ولفرص العمل. فالاقتصاد السوري متنوع بطبيعته الجغرافية والإنسانية، وبالتالي لا يجوز إن تبني التنمية على قطاع رئيسي واحد، مثل قطاع المال أحيانا، أو قطاع السياحة أحيانا أخرى. ومع الاهتمام بقاطرات النمو، فان قطاعي الصناعة والزراعة لايزالان عماد الاقتصاد السوري.

ولهذا فإن من الضروري إعادة تموضع النشاطات الاقتصادية الرئيسية في مناطق عمرانية واقتصادية جديدة، تؤدي غرض التوازن الجغرافي، ومن ثم

تساهم في التوازن القطاعي للزراعة والصناعة مثلا في المناطق الشرقية، أو في مراكز المحافظات الصغيرة.

إن موضوع التوازن القطاعي للتنمية لا يمكن حسمه قبل انتصار الثورة، إنما يجب أن يركز التوازن القطاعي على قواعد عدة أهمها مايلي :

١- إن القطاع الذي يحظى بالاهتمام يجب إن يكون فيه قيمة مضاعفة عالية.

٢- إن القطاع المقصود يجب إن يولد فرص عمل كافية للمنطقة موقع الاستثمار.

٣- إن القطاع المقصود يجب إن يعتمد أولا على المواد والموارد المحلية قبل المستوردة.

٤- إن القطاع المقصود يجب ألا يكون غريب المنتج أو غريب الأسلوب أو مناقضا للثقافة الوطنية.

٥- إن يكون القطاع المقصود منتشرا في عدة محافظات.

٦- كلما كان القطاع قادرا على التصدير للسلع والخدمات فكما كانت قدرته التنافسية أعلى.

ج- التوازن البيئي

عرفت سورية بأنها بلد متنوع الموارد البيئية والطبيعية، وخاصة موارد المياه والغابات والحياة البرية والبادية والسهول. ونتيجة للاندفاع في مشاريع «التنمية» بهدف النمو التي تمت بدون تخطيط فعلي أو احترام فعلي للبيئة ومواردها، فقد كان التدهور البيئي كبيرا وشاملا.

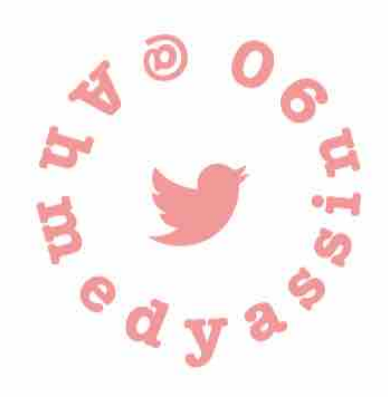
فالنمو السكاني كان ولا يزال مرتفعا ويتجاوز ٣٪ سنويا، وهو ربما كان من أعلى معدلات النمو في العالم. فهذا النمو السكاني قد شكل ضغطا على الموارد البيئية في المياه والأراضي الزراعية. كما إن التوسع في زراعة القطن والقمح التي تحتاج إلى كميات مياه ري كبيرة، وباستخدام أساليب الري القديمة فان موارد المياه من الأنهار الصغيرة والينابيع قد أشرفت على الاستنزاف، ادخل سورية في مرحلة العجز المائي. كما إن سوء إدارة منطقة البادية والرعي الجائر والزراعة

فيها قد ساهم في التدهور والتصحر في البادية بشدة. فقد اختفت الحياة البرية وازدادت مواسم الجفاف والغبار المتكرر طول العام وجفاف العيون والآبار المخصصة للمواشي.

ولهذا فان من مهام التنمية المتوازنة تتطلب إعادة التوازن البيئي إلى سورية. ومع إن حكومة النظام حاولت استدراك هذا الموضوع بإحداث وزارة للبيئة، إلا إن هذه المحاولة لم تفلح، قد زادت الأمر سوءا. فالتوازن البيئي ليس مجرد وزارة دولة، بل يتطلب إصدار قرار وطني جماعي يحافظ عليه الشعب، ليدخل التوازن البيئي إلى كل مكونات الحياة، وكافة أوجه النشاط الإنساني والاقتصادي.

منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسرف، حتى ولو كنت على نهر جار ». لقد أسرفت سورية في استخدام مواردها، وأهدرت فرصا ثمينة، وأخلت بموازين الطبيعة، فأصبحت على وشك خلل عميق وعجز وتلوث في كل مواردها الطبيعية. لقد تحولت سورية بفعل سوء التدبير والإهمال إلى بلد فقد أهم مزاياه الطبيعية والتاريخية. وأنتجت سلعا مثل القطن والشوندر ذات قيمة مضافة متدنية، واستهلكت المياه والأراضي الزراعية، وصدرت بأسعار تقل عن سعر تكلفة الإنتاج. أنها الفرصة الضائعة بأبشع صورها.




@Ahmedyassin90

الفصل التاسع: التنافسية

إن المنهج الاقتصادي المرغوب لسورية الجديدة سيقوم على الحرية والليبرالية المنضبطة وتعزيز النمو كمبدأ في السياسة الاقتصادية. وحسب مبادئ النظرية الاقتصادية فإنه يصعب تنفيذ هذه الحرية واحترام آلية السوق في الطلب والعرض دون احترام مبدأ التنافسية بين المتفاعلين في السوق.

وتؤدي المنافسة بين المنشآت والقطاعات وبين الدول إلى زيادة الإنتاج، وتحسينه وتطوير العلاقات بين الأسواق إلى الأفضل. فالحماية والاحتكار والدعم والفساد من أهم العناصر التي تلغي وجود التنافسية في الأسواق، وتقلل من كفاءة المنتج والأسعار.



ومن أهم هذه العناصر المعيقة للتنافسية وحرية الأسواق مايلي:

١- الاحتكار

٢- الغش

٣- الحماية

٤- الدعم

٥- الفساد

٦- الإغراق

٧- الأسواق الدولية

١- الاحتكار

يعتبر الدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أهم قواعد المنافسة إذ تحدد فيه الأسعار وفق قوى الطلب والعرض. أما وجود المؤسسات الاحتكارية في السوق فانه يلغي المنافسة، ويساعد على انحراف الأسعار والكميات، وسوء التوزيع لصالح مؤسسة واحدة. فقد حاربت معظم دول العالم ممارسات الاحتكار المعلنة وغير المعلنة لأنها تحقق أرباحا غير مستحقة، ولا تساعد على تطور كفاءة السوق ولا الأسعار. يساهم الاحتكار بارتفاع السعر وعدم ضمان جودة المنتج واختفاء البديل. وبالتالي، فان التنافسية تتطلب مكافحة الاحتكار وإلغاءه سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص. إن أي منتج هو منتج وطني، والثروة وطنية، وبالتالي لا يوجد فرق في المردود، حتى وان اختلفت الملكية الإدارية. وهو جهد يجب إن تتبناه سورية الجديدة في تعزيز نهجها الاقتصادي.

٢- الغش

إن حماية الجودة هو احد وسائل تقليل الغش. فالغش في المواصفات، وعدم ضمان الجودة، يعني الإساءة لسمعة السلعة الوطنية، وتقليل فرص تصديرها إلى الخارج. كما إن المستهلك سيدفع سعرا أعلى لسلعة بمواصفات أدنى مما وضع بمواصفات الوزن والمتانة والجودة. وهو غش تحاربه كل القوانين. فالغش حاربته الأديان وقمعته القوانين. إلا إن غياب الرقابة وقلة المنافسة ستؤدي إلى استمرار ممارسات الغش في الأسواق. وهو ما يجب إن تقمعه الدولة الجديدة بقوة لتضمن تكافؤ الفرص أمام المنتجين الجادين، وأمام الصناعة الوطنية تجاه السلع المستوردة.

٣- الحماية

إن الحماية للسلع الوطنية كانت ولا تزال هماً يتجاذبه المنتجون والسياسيون منذ عقود. فالحماية ينظر إليها بأنها ضرورية في مرحلة الصناعة الناشئة ريثما تقوى إلا إن الإغراءات تجعل من هذه الصناعات كالطفل يرفض الفطام، حتى وان كبر. ولهذا فقد أنشئت منظمات عالمية لتحرير التجارة الخارجية بين الدول، وآخرها

منظمة التجارة العالمية WTO التي اشترطت تحرير السلع والخدمات من الحماية، ومن القيود الجمركية، ضمن قواعد محددة زمنية ومرجعية متفق عليها.

فالحماية المباشرة وفق قواعد التجارة العالمية الجديدة ألغيت بكاملها مع وجود بعض الاستثناءات. وهي تسعى لتحقيق تنافس المنتجين العالمين في سوق مفتوحة. وقد يكون من مصلحة الاقتصاد الوطني في سورية الجديدة إن تلغى الحماية بكاملها، وفق جدول زمني متدرج للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهذا يعطي الفرصة للاقتصاد لان يكون قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية (استيراد وتصدير) على أسس دولية متعارف عليها مما سيمنحه فرصة النمو.

٤- الدعم

شكل موضوع الدعم السلعي والخدمي في الإنتاج والاستهلاك موضوعا شائكا بين الدول، وسببا للاختلاف وعرقلة التجارة الخارجية، وانهيار منظمة الغات GATT السابقة. فكل الدول تقدم دعماً متنوعا نقديا وضريبيا وسعريا للعديد من السلع التي تعتبرها مهمة أو إستراتيجية، أو تلك السلع والخدمات التي تعتبرها مؤثرة على القوة الشرائية، وسلة المستهلك. ويعتبر الدعم للسلع التي تدخل في التجارة الخارجية موضوعا مثيرا للحساسية، لأنه لا يمنح فرصا متكافئة للمنتجات بين الدول للتنافس بحرية، على أسس الكفاءة السعرية والنوعية.

وقد اشترطت منظمة التجارة العالمية على الدول إن تضع جدولا بإزالة الدعم عن السلع الداخلة في التجارة الخارجية تدريجيا، قبل قبول أي دولة في عضوية المنظمة. وحتى لو لم تشترط المنظمات الدولية إلغاء الدعم، فان المنطق الاقتصادي يتطلب ترشيد الدعم وإلغاءه تدريجيا، وتحويله من دعم عيني وسعري إلى دعم نقدي، وان توضع الآلية الإدارية والمؤسسية لإيصال الدعم إلى مستحقيه فقط. وهذا البند يعتبر موضوعا حاسما في تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية لسورية الجديدة.

٥- الفساد

تحدثنا عن الفساد سابقاً في إطاره العام ولكننا هنا نستعرضه في جانبه الإقتصادي بصورة مباشرة. فقد وصل الفساد في سورية مستوى عاليا، الأمر الذي سهل الانفجار الكبير للثورة السورية، إذ بلغت نسبة الضياع بسبب الفساد قدرت بنحو ٢٥٪ من الدخل.

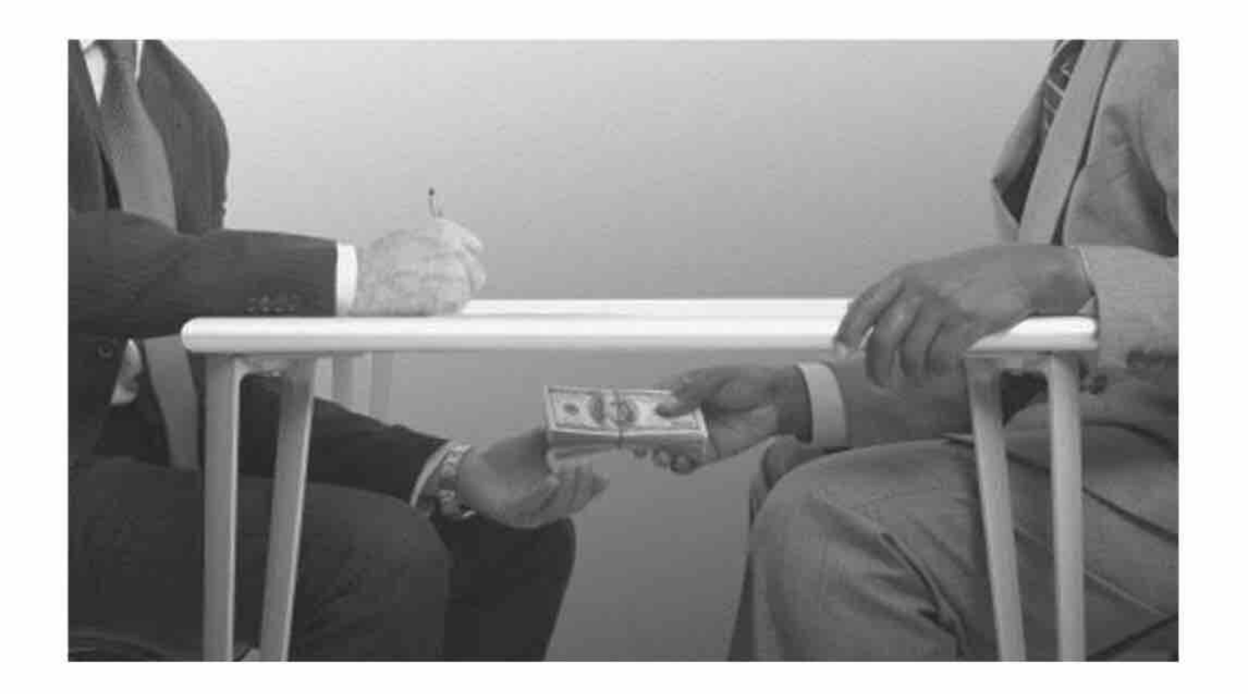
فالفساد أصبح آفة اجتماعية، وأخلاقية، وسياسية، واقتصادية ينخر بعمق جسد المجتمع السوري وفي الإدارة العامة، والأخطر من ذلك علاقاته مع العالم. وقد تحدثنا مطولا في الفقرة السابقة عن آثار الفساد السلبية السياسية والاقتصادية، ولكن مايهمنا هنا في تأثيره على التنافسية الاقتصادية والنمو.

لقد أثر الفساد على طبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية السورية، وتوجيه الاستيراد لسلع معينة أو التصدير، أو الاتفاقيات مع أسواق ودول محددة بناء على علاقات فساد مريبة بين صناع القرار السياسي والاقتصادي وبين المنتفعين من الخاص والعام.

كما إن الفساد سيؤثر على قوانين الاحتكار، والغش والدعم والحماية وربما إفراغها من مضمونها مما يجعل الاقتصاد ضعيفا من داخله بسبب آثار الفساد. وإذا لم يحارب الفساد القانوني المتمثل بالتكتلات الاقتصادية والسياسية ومجموعات الضغط، فإن تنافسيه الدولة هي عالم افتراضي لا يعتد به في العلاقات الدولية.

إن التنافسية الفعلية تتطلب بناء الثقة بين أفراد المجتمع في التعامل التجاري والبيع والاستهلاك، والحفاظ على الجودة وضبط الموازين وأساليب التبادل التجاري الحديثة، واحترام الشيك والسند والدفع الالكتروني ووسائل التحويل والمصارف لتيسير التجارة في الداخل وفي الخارج وبين الأفراد.

وهذا يتطلب مراقبة جادة وتطبيق فعلي للقوانين والإجراءات بصورة شفافة وحازمة. فالقضاء والشرطة وجهات الرقابة والتقييم مؤسسات يجب إن تؤدي دورها بالنزاهة العامة التامة لإعطاء المصداقية في تعامل الأفراد.



٦- الإغراق

تقوم التجارة الخارجية على استغلال المزايا النسبية لكل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية بسبب الثروة الطبيعية، أو التقنية الإنتاجية أو الجغرافية. وهذا يبرر التبادل الخارجي للسلع الحرة بين الدول بأقل الأسعار. وبالطبع ستزداد رفاهية الأفراد وتوفير السلع بأسعار تنافسية للمستهلك. وهذه قاعدة تحترمها كل الدول.

أما ما يحصل في حالة الإغراق فهو خديعة وعمل غير تنافسي تمارسه بعض الشركات أو الدول، وخاصة تلك الدول التي لديها سلع ذات تكلفة منخفضة ومتماثلة لسلع تنتج في الدول المستوردة لها. وعندما تباع تلك السلع المصدرة بأسعار مخفضة عمدا لتنافس بقوة السلع المحلية في الدول المستوردة على أساس السعر، وبكميات كبيرة تكاد تغرق السوق المستوردة، فإنها تصبح تجارة مدمرة

وسامة وغير عادلة. وهذه تستدعي تدخل الدول المستوردة بفرض إجراءات مكافحة هذا الإغراق، سواء بفرض تعرفة جمركية أو بتحديد الكميات أو بمنع الاستيراد منها.

الإغراق ليس شكلا واحدا وهو عكس التجارة الحرة والتنافس الشريف. وهو يؤدي مؤقتا إلى شلل للمنتجات المحلية والصناعات الوطنية، ويخرجها من العمل والإنتاج. وعندما تنتهي فترة الإغراق المقصودة تعود السلع المصدرة إلى أسعارها الأصلية المرتفعة، مما يعني خسارة للدولة المستوردة ورفاهية للدولة المصدرة لتلك السلع على حساب الآخرين. ولهذا فإن الدول التي تسعى لحماية التنافس فإن عليها وضع آليات ومؤسسات لمراقبة وحماية السوق المفتوحة ضد الإغراق. وهو ما يجب إن تقوم به سورية الجديدة لضمان حرية الأسواق والمنافسة في إطار القانون وقواعد التجارة العالمية.

ودائما يتبادر إلى الذهن في الإغراق ممارسات الصين في صادراتها التي تتميز بتكلفة منخفضة جدا بسبب قوانين العمل القسري. وهذه الصادرات المنخفضة السعر والجودة تؤدي إلى إفلاس الصناعات الوطنية في العديد من الدول وتسمم البنية الاقتصادية. فدور الصين الإقتصادي لا يختلف عن دورها السياسي الموصوف بالإنتهازية التجارية.

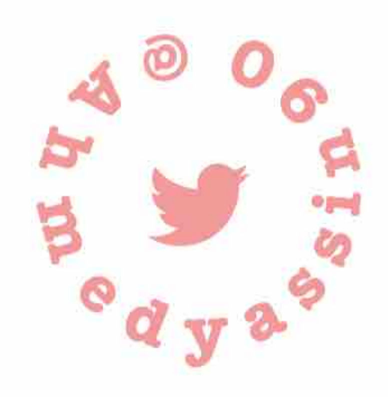
٧- العلاقات والمنظمات العالمية

تحكم التنافسية قواعد مهنية وإدارية أصبحت معتمدة ومعروفة وتشرف عليها مؤسسات ومنظمات دولية، مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة المواصفات العالمية، ومؤسسات الجودة، ومكافحة الغش، ومؤسسات التحكيم التجاري، وغيرها.

كما أن العلاقات الاقتصادية الخارجية تقوم على مبدأ الأسواق المفتوحة، والاتفاقيات الثنائية، والاتفاقيات ضمن قواعد المنظمات العالمية المتخصصة.وهذه العلاقات التبادلية يجب أن تراعي مصالح الأفراد والجهات المتعاقدة، وأن ترعى ازدهار التجارة بين الأطراف على أسس المنافسة في الجودة والسعر.

ولهذا فإن انضمام سورية الجديدة إلى هذه المنظمات العالمية، والاتفاقيات الدولية للتجارة والسلع والخدمات، سوف يساعد المنتج السوري على الوصول إلى كافة أسواق العالم، وان يتنافس في تلك الأسواق بذات القواعد المتفق عليها عالميا.




@Ahmedyassin90

مذكرة إضافية ٢

موجز خطة الإعمار والنهوض الاقتصادي في سورية الجديدة

The Economic Emergency & Recovery Plan for New Syria

د. حسين مرهج العماش

٢٠١١/١٢/٢٠

(**ملاحظة**: تم إعداد هذه الوثيقة لأغراض ورشة المجلس الوطني بتونس ٢٠١١ وعدلت لاحقاً ولكن قد تغيرت فيها المعطيات على ارض الواقع كثيرا عام ٢٠١٤، وتزال تتغير)



الوضع الراهن وأزمة الاقتصاد السوري Current Political and Economic Crisis

أصيبت سورية بخراب عميق يكاد يكون مدمرا. في الأساس، كان الاقتصاد ضعيفا ويمر بمرحلة انتقالية طويلة ومتعثرة منذ عام ٢٠٠٠. ولم يتعافى ولم

يصـل الي مرحلـة مقبولـة مـن النمـو المسـتقر، وبقيـت اغلـب التشـوهات الرئيسـية قائمـة فيـه، بـل وتفاقمـت في بعـض النواحـي.

حتى آب ٢٠١١ خسر الاقتصاد السوري كل المكاسب التي كان قد حققها (على قلتها)، ودخل في مرحلة ركود مؤقت في البداية، ثم تحول الي كساد عميق بدا فيه النمو سلبيا (أي تناقص شديد في الناتج تحت الصفر)، وتعرض خلال عام ٢١٠٢ إلى مستوى غير معهود من قبل قوات النظام من الدمار في كل القطاعات الاقتصادية وفي البنى الأساسية، خاصة بعد تزايد العقوبات الدولية على قطاع النفط، والنقل، والمصارف، والتجارة الخارجية برمته. ومن المعروف أن درجة الانكشاف الخارجي للاقتصاد السوري (التجارة الخارجية) كبيرة حيث نسبتها تصل الي ١٢٠٪ من حجم الناتج المحلي، مما يجعل التأثير السلبي لهذه العقوبات مضاعفا.

إن إصرار النظام the regime على انتهاج الحل الأمني والقمعي بقوة الجيش والأمن في مواجهة أزمة سياسية بحتة تتلخص بمطالب الشعب بالحرية، والديمقراطية، وكرامة الإنسان، والخبز والعيش الكريم، قد ادخل الدولة والمجتمع في نفق نهايته كارثية. وبالطبع سيدفع الاقتصاد السوري ثمنا باهظا جراء ذلك الدمار الواسع.

ومن مؤشرات انهيار الاقتصاد السوري بدأت بالظهور مبكرا، خاصة وان حجم الخسارة بالمفهوم المالي economic lose قد أصبحت كبيرة جدا. وتقدر بعض الدراسات غير المنشورة ان حجم الخسارة قد وصل الى نحو /٤٤/ مليار دولار بنهاية شهر آب ٢٠١١، وارتفعت الخسائر الى نحو /١٠٠/ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٢. وهذا الرقم (لا يزال يزداد ونحن في مطلع ٢٠١٢) لأنه ناجم عن عدة بنود داخلية وخارجية سببها الصراع الداخلي المستمر والضغط الخارجي. وفي الفقرات التالية سنعرض تصنيفا أوليا لأهم بنود الخسائر الاقتصادية ومصادرها ومواقع تأثيرها.

أولا - بنود وأشكال الخسائر الحالية Types of Economic Lose

كما ذكرنا أعلاه فان تقديراتنا لخسائر الاقتصاد السوري حتى نهاية عام ٢٠١٢ بلغت نحو /١٠٠/ مليار دولار ناجمة من البنود والإشكال التالية:

١- خسائر فقدان الإيرادات المباشرة الداخلية للدولة وتوقف التحويلات والمعونات والاستثمارات الخارجية،

٢- خسائر انكماش النشاط الاقتصادي وتوقفه بصورة تامة تقريبا سواء في المنشآت العامة والخاصة على السواء،

٣- خسائر ناجمة عن العمليات العسكرية،

٤- خسائر ناجمة عن القتل وفقدان واعتقال الأفراد وتهجير السكان،

٥- خسائر ناجمة عن هروب الاستثمارات وانهيار الاستيراد والتصدير.

وهذه البنود العامة لأشكال الخسائر يمكن تصنيفها كما في الجدول رقم ١ التالي:

جدول ١: تقديرات الخسائر الاقتصادية نتيجة الثورة/ الأزمة في سورية

البند	مصدر الخسارة	مبلغ الخسارة حتى نهاية ٢٠١١	مبلغ الخسارة حتى نهاية ٢٠١٢
		مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١	نشاط السياحة	٦,٠٠٠	٧,٠٠٠
٢	نشاط الصناعة	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠
٣	النشاط الزراعي	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠
٤	قطاع الحكومة	٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٥	الخسائر البشرية	٣,٥٠٠	١٥,٠٠٠
٦	النشاط المالي والاقتصادي	٨,٠٠٠	١٢,٠٠٠
٧	نشاط الاستثمار	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
٨	العمليات العسكرية	٧,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٩	المساعدات الخارجية	٤٠٠	٤٠٠
١٠	العقوبات الدولية	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠
١١	المساكن والبنية الأساسية	٣,٠٠٠	٢٤,٦٠٠
	المجموع	٤٤,٩٠٠	١٠٠,٠٠٠

إن هذا الجدول يوضح أن الخسائر قد زادت أكثر من الضعف من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢. وقد كانت أكثر بنود الخسائر حجما هي المساكن والبنية الاساسية، ثم العمليات العسكرية، الخسائر البشرية، ثم النشاط الاقتصادي والقطاع الحكومي.

ثانيا- مصادر الخسائر الاقتصادية: Sources of Economic Loses

يمكن ذكر اهم السياسات والاجراءات والنشاطات المولدة لهذه الخسائر كما يلي:

١- تراجع النمو إلى ماتحت الصفر، أي انهيار النشاط الاقتصادي بصورة شبه تامة ماعدا قطاع الزراعة.

٢- تزايد عجز الميزانية إلى اكثر من ٦٠٪ بنهاية عام ٢٠١٢ بسبب تزايد العنف في كل انحاء سورية وحظر النفط السوري، مع تزايد الانفاق على العمليات العسكرية المستمرة ضد كل المناطق الساخنة.

٣- ارتفاع معدل التضخم إلى اكثر من ٦٠٪ بنهاية عام ٢٠١٢

٤- ارتفاع معدل البطالة إلى نحو ٤٥٪ تقريبا.

٥- انتشار الفقر في المجتمع السوري بنسبة تصل إلى ٤٠٪ من مجموع السكان.

٦- نزوح نحو ٥ مليون شخص على الاقل من منازلهم بلجوء داخلي إلى مناطق ومحافظات سورية نتيجة تدمير منازلهم أو لانعدام الامن.

٧- لجوء نحو مليون سوري إلى دول الجوار ودول العالم.

٨- تدمير نحو ٢,٥ مليون مسكن بشكل كامل أو جزئي، ومرشحة للازدياد مع استمرار القصف العنيف من قبل قوات النظام.

٩- هروب رؤوس الاموال الاجنبية والوطنية وتوقف الاستثمار، وتوقف المصارف كافة عن النشاط الاقراضي نهائيا.

١٠- انخفاض سعر صرف الليرة السورية تجاه الدولار إلى اكثر من ٥٠٪ مع استمرار التدهور مع تزايد حدة العقوبات الخارجية على كل التعامل الخارجي.

١١- توقف تصدير النفط مع تراجع وتيرة الانتاج محليا بنسبة كبيرة نتيجة عمليات التخريب من قبل الثور للمنشآت النفطية.

١٢- تآكل هيبة الدولة العامة ولم يبقى منها إلا الجانب العسكري والامني.

مكونات الإعمار:

١- ان الخيار الوحيد الذي سيقود إلى تعزيز اهداف الثورة والتغيير هو الرخاء الاقتصادي الذي يجب ان تنعم به سورية. ومالم ينهض الاقتصاد من دماره ويكون قويا، ومرتفعا في نموه، وعادلا في تنميته، ومالم يشارك كافة ابناء الوطن في حصاد خيراته، فان الثورة والمظاهرات سوف تستمر، وستؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي قبل انجاز التغيير واسقاط النظام.

٢- تؤكد خطة النهوض (المتزامنة مع عملية الانتقال السلمي للسلطة) على اهمية صياغة عقد اجتماعي جديد new social contact، مع الاصرار على صيانة وكرامة وحرية الأفراد المطلقة، في اطار الدولة المدنية الديمقراطية ذات التعددية الحزبية في تداول السلطة، ووضع قواعد جديدة تضمن انتفاع السوريين بثروات بلدهم، على مبدأ المساواة في تكافؤ الفرص.

١- تكلفة اعادة الاعمار (خطة النهوض):Cost of Economic Plan

ان خطة النهوض الاقتصادي يجب ان تعكس طموح السوريين في العيش والعمل في سورية الجديدة التي تحترم حرية الإنسان في خياراته، وتنمي قدراته الابداعية، وتضمن له عيشا كريما بعيدا عن البطالة والفقر والحاجة. ان تكلفة الاعمار والنهوض ستكون كبيرة ايضا بعد ان تكبد الاقتصاد خسائر كبيرة، حسب الجدول اعلاه. وإذا استمرت الازمة إلى مابعد ٢٠١٢ فان الخسائر سوف تتفاقم، وقد لايبقى من سورية شيء ليحسب خسارته.

٢- هوية الاقتصاد السوري- الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

لقد تسببت السياسية الاقتصادية التي تبنتها الحكومات السابقة وخاصة حكومة العطري في تدهور الحالة المعيشية للمواطن وتزايد التهميش لشرائح كبيرة من المجتمع السوري. وقد كثر النقد لنهج «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي يبنته سورية منذ عام ٢٠٠٥ بانه تسبب في نشر الفقر والبطالة. ومن قناعتنا ان الانتقاد لهذا النهج ليس موفقا لان الخلل في التطبيق من قبل حكومة غير كفؤة وليس في مبادئه المعروفة عالميا.

ان سورية الجديدة سوف تتبنى نهج الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والتي سوف تقوم عليها خطة اعادة الاعمار والنهوض الاقتصادي.

٣- بنود خطة النهوض

ان خطة النهوض هي خطة نهوض مؤقت لاتزيد مدتها عن ثلاث سنوات ريثما يتمكن الشعب السوري من وضع الاليات والمؤسسات التي تقرر خياراته السياسية والاقتصادية. ولهذا فاننا يمكن تقسيمها إلى: ١- خطة انقاذ قصيرة الاجل، و ٢- خطة نهوض متوسطة الاجل تعالج موضوع العدالة الاجتماعية، وخطة التنمية الاقتصادية.

البند الأول- خطة الإنقاذ الطارئة: Emergency Plan

وهي خطة قصيرة الاجل لمدة ١٢ شهرا من لحظة الاتفاق السياسي على تلبية مطالب الثورة، وتتضمن اتخذ سريعة لاستعادة الاقتصاد والدولة وتحصينها من عوامل الانهيار بسبب استمرار الازمة والتي من اهم سياساتها وخطواتها (اثناء المرحلة الانتقالية) مايلي:

أولا- بنود اعادة الاعمار:

١- استحداث هيئة اعادة اعمار المساكن الخاصة المتضررة.

٢- استحداث هيئة لاعادة اعمار المرافق العامة والبنية الاساسية.

٣- استحداث هيئة لمساعدة ضحايا الثورة ومعالجة الجرحى.

٤- هيئة سريعة لاسترداد الاموال العامة المنهوبة من خلال مبدأ «من اين لك هذا؟» وتطبيقه على كل الفاسدين، وربما البداية على اهم /١٠٠٠/ شخص من الفاسدين الكبار، واستخدام هذه الحصيلة لتمويل الميزانية العامة.

٥- الاعلان عن مشروعات برامج للتشغيل تمهيدا لنشاط مكافحة البطالة.

٦- الاعلان عن مشروعات المعونة الاجتماعية تمهيدا لنشاط مواجهة الفقر.

ثانيا – بنود التنشيط الاقتصادي

٧- لتعزيز موارد الميزانية ينصح باصدار اعلان جدول رسوم استيفاء لتسوية كافة المخالفات العقارية والادارية الموصوفة والموثقة.

٨- عدم اظهار أي تردد في استمرار الانفاق الحكومي الاساسي مثل الرواتب والاجور والالتزامات العامة القائمة الداخلية والخارجية.

٩- عدم التهاون في استيفاء الضرائب والرسوم المؤكدة المصادر حتى ولو على سبيل السلفة لاعوام قادمة.

١٠- ادخال كافة الايرادات النفطية تحت سيطرة الميزانية العامة مباشرة، وتحرير العمليات الجارية النفطية من الادارة البيروقراطية الحكومية.

١١- السعي للحصول منح وقروض سريعة خارجية لدعم الميزانية العامة وميزان المدفوعات من المنظمات والدول الشقيقة والصديقة.

١٢- تعزيز الاحتياط النقدي من العملات الاجنبية للدولة، وعدم استخدامه إلا للاغراض العامة والملحة بالدرجة الاولى.

١٣- لتغطية عجز الميزانية (اثناء المرحلة الانتقالية) ينصح بعد اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي السوري (أي طبع نقود)، وإنما تكثيف الاقتراض الداخلي من خلال عمليات السوق المفتوحة لسندات الخزانة، مع امكانية اللجوء إلى الاقتراض الخاري بالوسائل المتاحة.

١٤- تحرير الاستثمارات المباشرة من كافة القيود الادارية، ومساواة المستثمر المحلي بالمستثمر الخارجي في كافة المزايا والضرائب.

١٥- تحرير المعاملات الراسماية الخارجية (أي معاملات راس المال والعملات)، والحفاظ على سعر مبول لسعر صرف الليرة، وتحرير البورصة.

١٦- مكافحة التضخم وارتفاع الاسعار ومكافحة الغش والاحتكار.

البند الثاني- خطة متوسطة للنهوض الاقتصادي

ان المرحلة الانتقالية ستشمل ايضا خطة متوسطة للنهوض الاقتصادي بتدأ بعد خطة الانقاذ وتستمر لمدة ٢٤ شهرا، وتهدف إلى وضع وتنفيذ السياسات المؤدية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بما فيها تنصيب وتفعيل حزمة الامان الاجتماعي، و ٢- استعادة زمام جهد التنمية الاقتصادية للنهوض بسورية الجدبدة، وفق ماسيتم عرضه في الفقرات التالية.

ان البند الثاني من خطة الاعمار والنهوض، كما هو العنوان اعلاه، يشتمل على قواعد الحرية/ الليبرالية الاقتصادية المصحوبة بعقد اجتماعي جديد قائم على مبادىء العدالة الاجتماعية، والتي يمكن تلخيص اهمها بما يلي:

أولا - المبادىء العامة

١- اعادة تحديد هوية الاقتصاد السوري القائمة على مبادىء حرية الاقتصاد والعدالة الاجتماعية بكافة ابعاده السياسية والتشريعية والادارية.

٢- انتقاء قطاعات قاطرة للنمو مثل الزراعة والصناعة، واية قطاعات خدمية وانتاجية مساندة ذات قدرة تنافسية وقيمة مضافة.

٣- اعادة توجيه السياسة النقدية والضريبية للدولة كاداة بيد المجتمع.

٤- تحرير وتحسين شروط الاستثمار.

٥- اصلاح القطاع العام.

٦- تحسين مستوى الرواتب والاجور وربطها بتكلفة المعيشة.

٧- تطوير الادارة الحكومية وترشيدها،

٨- تطوير وتنظيم سوق العمل،

٩- تحقيق التنمية المناطقية وتعزيز الادارة المحلية.

ثانيا- الاهداف المباشرة:

تشمل خطة النهوض الاقتصادي اهداف مباشرة عديدة منها مايلي:

١- تعزيز الانتقال إلى آلية السوق وتقوية دور القطاع الخاص.

٢- رفع معدل النمو إلى ٨٪ سنويا على الاقل بدءا من السنة الثانية.

٣- تخفيض معدل البطالة إلى معدل بحدود ٥- ٧٪ بنهاية ٥ سنوات.

٤- زيادة الدخل الفردي إلى ٤٠٠٠ دولار سنويا على الاقل.

٥- تخفيض الفقر والقضاء نهائيا على الفقر المدقع.

٦- السعي لجعل معدلات التضخم متدنية واقل من ٥٪.

٧- تعزيز القدرة التصديرية والتنافسية في التجارة الدولية.

٨- زيادة نسبة مساهم الزراعة والصناعة في الدخل القومي.

٩- تقوية دور الريادية للجميع وليس الدولة الانتاجية.

ثالثا- الوسائل

تحتاج خطة النهوض الاقتصادي إلى استخدام وسائل وآليات واقعية للوصول إلى الاهداف العامة المباشرة. ولعل من اهم هذه الوسائل مايلي:

١- تفعيل استخدام السياستين النقدية والمالية وادواتهما في تحريك النشاط الاقتصادي وادارة السياسات الاصلاحية في اقتصاد السوق، مع اصلاح جذري للنظام الضريبي والتوسع في السياسات النقدية في الفائدة والائتمان الموجه لتنمية الانتاج والعرض.

٢- تعديل اسعار المنتجين وسلع المستهلكين حسب الطلب والعرض وترشيد الدعم ليحقق العدالة الاجتماعية في اطار الكفاءة الاقتصادية.

٣- الاعتماد على كفاءة الاداء الربحي مقياسا لمؤسسات القطاع العام.

٤- ربط الاجر بالانتاجية وفق تكلفة المعيشة.

٥- تحرير حركة الاستثمار وحركة عناصر الانتاج.

٦- تعزيز دور آليات السوق في تعبئة الموارد المالية.

٧- تحرير التجارة الخارجية للسلع وراس المال وتعزيز التنافسية.

البند الثالث- العدالة الاجتماعية في المدى المتوسط

ان خطة الاعمار والنهوض رغم إنها مصممة للمرحلة الانتقالية باعادة اعمار سورية والنهوض باقتصادها، إلا انه لايمكن اكتمال نجاحها مالم يتم وضع قواعد واجراءات العدالة الاجتماعية التي ينشدها كل مواطن سوري.

لقد تسببت الحكومة السابقة في خلل وانحراف شديد لمؤشرات العدالة الاجتماعية في الدخل والثروة. ولهذا فانه من الضروري تصميم شبكة حماية اجتماعية مناسبة للواقع، ووضع ادواتها موضع التنفيذ تزامنا مع بدء خطة النهوض في السنة الثانية من المرحلة الانتقالية.

وتتكون شبكة (حزمة) الامان الاجتماعية التي تنظم ضمن عقد اجتماعي جديد من خلال نوعين من الحماية كما يلي:

النوع الأول: الحماية المباشرة:

وهي حماية موجهة للفئات الضعيفة اقتصاديا والمتأثرة بهذه الثورة والتحول الاقتصادي إلى نهج اقتصاد السوق من خلال سياست مؤقتة احيانا، أو ترتيبات مؤسسية وادارية دائمة لافادة الأفراد المستحقين فعلا.

النوع الثاني: الحماية غير المباشرة:

من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية وربما حتى سياسية عامة دائمة، تنفذها وتشرف عليها وزارات ومؤسسات حكومية منظمة.

والفرضيــة تستند إلى مبدأ ان حزمــة الامان تنظم وتنفذ لاحد سببيــن أو كليهمــا:

أ- لاستكمال نقص اساسي وقائم في الحزمة الحالية.

ب- لحماية فئات جديدة تضررت نتيجة الثورة/ التحول الاقتصادي.

ولهذا يجب ان تعالج خطة النهوض متوسطة الاجل موضوعات شبكة الحماية الاجتماعية المرتبطة بقضايا توزيع الدخل والثروة وقضايا التنمية المتوازنة معا، كما في المحورين التاليين:

أ- محور عدالة توزيع الدخل والثروة

من اهم مجالات محور العدالة هذا في توزيع الدخل والثروة كما يلي:

١- مجال تخفيف ومواجهة الفقر:

أ- برنامج معالجة الفقراء ماتحت خط الفقر

ب- برنامج المعونة الاجتماعية

ج- جهود تحسين الدخل ودور بنوك التمويل الصغير

٢- مجال مكافحة البطالة:

أ- جهود النمو والتنمية لخلق فرص عمل جديدة.

ب- جهود اقتصادية متخصصة لخلق فرص عمل جديدة مثل مشاريع مكافحة البطالة.

ج- برامج وصناديق التامين ضد البطالة.

د- مرصد البطالة وبيانات العاطلين عن العمل وتعزيز مكاتب التشغيل.

٣- مجال التامينات الاجتماعية بتعزيز وتوسعة انظمة وتغطية شمول العاملين بحماية المشاركة بمنافع التامينات.

ب- محور التنمية المتوازنة

١- برامج التنمية الاقليمية المناطقية كالمنطقة الشرقية ومناطق أخرى.

٢- المجتمع الاهلي وتشريعات مرنة للمجتمع الاهلي.

٣- تشريعات العمل: قانون جديد للعمل

٤- التعليم: معالجة مشاكل التعليم مادون الثانوية، وتعزيز التعليم العالي وترشيده وتطويره.

٥- الصحة: وذلك باستحداث التامين الصحي الشامل، وتطوير نظام المشافي العامة.

٤- مصادر تمويل خطة الاعمار والنهوض وتوزيع انفاقها

ان اعادة الاعمار والنهوض الاقتصادي بسورية الجدية في المرحلة الانتقالية على الاقل لن تكون بالامر السهل الذي يمكن وصفه من خلال هذه السطور القليلة. ان مايحدد حجم الدمار وما يتطلبه من اعادة للاعمار يعتمد على كيفية تحقيق انتقال السلطة: هل سيكون سلميا سريعا؟ ام عنيفا مسلحا في فترة لايعلمها إلا الله فهنالك سيناريوهات عديدة واسئلة كثيرة لايمكن التكهن بالاجابة عليها تجعل من تقديراتنا لهذه التكاليف مجرد تمرين عقلي يقوم به الاقتصاديون عادة على ادنى قدر من المعلومات المتوفرة أو الدقيقة.

وبما تكلفة الثورة/ الازمة السورية قدرت نهاية عام ٢٠١٢ نحو ١٠٠ مليار دولار امريكي، فان مبالغ التمويل اللازمة لاعادة الاعمار والنهوض يفترض إلا

تقل عن تلك الخسائر البالغة ١٠٠ مليار دولار عن فترة الثلاث سنوات الاولى، أي كامل المرحلة الانتقالية للسلطة الجديدة.

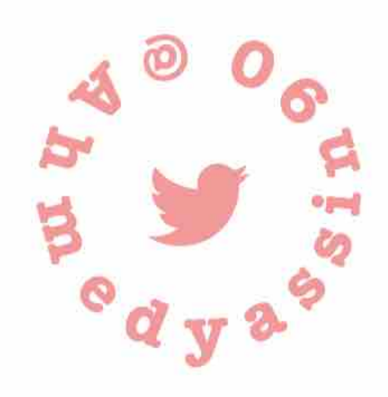
ويوضح الجدول رقم ٢ كيفية توزيع تكلفة اعادة الاعمار والنهوض على بنود الانفاق على مدى الثلاث سنوات. وكما يبدو فان التكاليف في السنة الاولى تقدر بنحو ٥٠٪ من حجم الانفاق للخطة، وفي السنة الثانية نحو ٣٠٪، وفي السنة الثلثة نحو ٢٠٪ من حجم الانفاق المقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار.

وبالطبع فان هذا الانفاق هو انفاق استثنائي خارج نطاق الميزانية الحكومية العادية السنوية للدولة.

أما الجدول رقم ٣ فيبين مصادر تمويل خطة الاعمار والنهوض. وكما يظهر فان القطاع الخاص السوري والعربي والاجنبي ياتي في مقدمة المصادر، ثم يليه الدول العربية ومجموعة دول اصدقاء سورية بالتساوي لكل منهما بنسبة ٢٥٪ من مصادر التمويل.

جدول ٢: توزيع تقديرات خطة الاعمار والنهوض لسورية الجديدة/ للمرحلة الانتقالية خارج الميزانية الحكومية المعتادة مليار دولار امريكي				
بنود الانفاق	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	المجموع
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
خطة الانقاذ والاعمار	٣٠	٠	٠	٣٠
خطة النهوض الاقتصادي	١٠	١٥	١٠	٣٥
بناء العدالة الاجتماعية	٤	٤	٤	١٢
بند احتياطي	٦	٦	١١	٢٣
المجموع	٥٠	٢٥	٢٥	١٠٠

جدول ٣: مصادر تمويل خطة الاعمار والنهوض لسورية الجديدة/ المرحلة الانتقالية				
خارج الميزانية الحكومية المعتادة				
مليار دولار امريكي				
بنود الانفاق	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	المجموع
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
مجموعة دول اصدقاء سورية	١٥	٥	٥	٢٥
الدول العربية	١٠	١٠	٥	٢٥
المنظمات والمؤسسات التمويلية	٥	٤	٤	١٣
القطاع الخاص السوري والاجنبي	٢٠	٦	١١	٣٧
المجموع	٥٠	٢٥	٢٥	١٠٠


@Ahmedyassin90

مذكرة إضافية ٣:
خطة استثنائية لتنمية المنطقة الشرقية ٢٠٠٥
مقدمة إلى مؤتمر حزب البعث

من واقع خبرتنا وإطلاعنا وتعايشنا لواقع محافظات المنطقة الشرقية، فإننا نقترح المبادرة فورا بتشكيل لجنة رئاسية عليا لتنمية المنطقة الشرقية (عام ٢٠٠٥)، بمحافظاتها الثلاث دير الزور والحسكة والرقة، وحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتفاقمة حفاظا على وحدة البلاد وتدعيما لتوازن التنمية في كافة أنحاء سورية.
ومالم لم يتم ادماج هذه المنطقة ضمن مشروع التنمية الوطنية فانها مرشحة للمطالبة باللامركزية التامة من قبل ابناءها، وربما حتى لنشوء نزاع مع الاكراد).

المشكلة والخطوات:
أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة الشرقية يزداد تدهورا مع السنين، مصحوبا بتزايد مشكلة الأكراد، يضاف إليها مصاعب الجوار الإقليمي في العراق وتركيا. ولا يمكن أن تعالج هذه المشاكل من خلال لجنة وزارية عابرة أو معونة فنية بسيطة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لان الموضوع سيادي واكبر من إمكانيات أي وزارة منفردة أو أي منظمة للأمم المتحدة في سورية.

١- تشكيل اللجنة الرئاسية (أو وزارة أو هيئة سيادية)
وهذه اللجنة يجب أن يرأسها شخصية وطنية ومعروفة بصورة متفرغة، ممن عرفوا بالخبرة والحيادية.
ويقترح أن تضم هذه اللجنة:
١- ممثل عن بعض الوزارات ذات الصلة
٢- ممثل عن مجلس الشعب لكل محافظة
٣- ممثل عن أهم بعض العشائر العربية والعشائر أو الأحزاب الكردية
٤- خبراء مستقلين حقوقيين واقتصاديين

ويجب أن يكون لدى اللجنة أمانة عامة وسكرتارية كفؤة ودائمة، يرأسها رئيس اللجنة المكلف وتكون قادرة على إعداد الخطط وتقدير الميزانيات وفق توجيهات اللجنة. ولضمان أن تصبح قرارات وتوصيات اللجنة ملزمة للجهات الحكومية فانه يقترح أن تعتمد من رئيس الجمهورية مباشرة.

٢- استكمال مسح الوضع الحالي:

وهو المسح الذي يغطي الشق الاجتماعي والاقتصادي الذي يجريه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للمحافظات الخمس: دير الزور والحسكة والرقة، وسيتم استخدام هذه البيانات جزئيا في رسم صورة الواقع الحالي للمشكلات التي ذكرت أعلاه في المناطق الشرقية.

٣- تعديل التشريعات:

وهي التشريعات ذات العلاقة بمشاكل التنمية المحلية والتي سيتم طرحها من قبل اللجنة حسب الحاجة الميدانية.

٤ – تخصيص الموارد: الميزانية التشغيلية والاستثمارية حسب الخطط التي سيتم اعتمادها بموارد محلية وخارجية.

أولا- مشاكل الوضع الحالي:

فقد تأكدت أخيرا الشكوك عن مدى تخلف وفقر المحافظات الثلاث عن بقية الوطن السوري مع تزايد الشفافية في الحديث عن مشكل التنمية في سورية.

المشكلة الأولى- الفقر:

نقل عن نائب رئيس مجلس الوزراء أن عدد الفقراء في سورية يبلغ ٥،٣ مليون شخص، وان ٦٠٪ من سكان المناطق الشرقية يعتبرون فقراء، وان نسبة كبيرة منهم لا يتمكنون من الحصول على الحاجات الأساسية من الغذاء وغيره، ولكن ماعسانا ان نعمل كحكومة فهي منطقة خلقها صحراوية لولا هذا الخط المائي،

أي نهر الفرات. وهي المناطق الأغنى في الموارد الطبيعية من نفط وغاز ومياه ومحاصيل زراعية.

المشكلة الثانية- الأمية:

بعد مرور ٦٠ سنة على الاستقلال لا تزال نسبة الأمية بين سكان المحافظات الثلاث لا تقل عن ٢٢٪، وترتفع بين النساء لتصل إلى ٣٠٪ في دير الزور مثلا. أن ربع المجتمع في هذه المناطق لا يزال محروما من ابسط حقوق الإنسان وهي حق التعليم. وان استمرار إهمال الدولة، وانهيار منظومة التعليم الرسمية، وعدم وجود بديل خاص للتعليم، جعل من هذه المنطقة متخلفة ومتراجعة وليس ناميا تعليميا كما استمرت الحكومة بتصنيفها منذ ٥٠ عاما.

ولعل القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٤ الخاص بتحفيز المعلمين في المنطقة الشرقية يعبر عن مدى الانهيار التعليمي وتفاقم الأمية الفعلية فيها، إذ استعاض عن الخدمة الإجبارية للمعلمين بالخدمة في التعليم في المنطقة الشرقية. يا للمأزق.

المشكلة الثالثة: البطالة

مع وجود الفقر والأمية فان مشكلة البطالة لا تزال عميقة لان الطبيعة الموسمية تفرض على نسبة كبيرة من شبابها النزوح إلى المحافظات والى لبنان والأردن. فالنشاط الاقتصادي يقوم على الزراعة والرعي واغلبها غير نظامية وهامشية وهما موردان أصبحا مصدر للفقر والبطالة، إذ عززت سياسات التسعير الحكومي لصالح المستهلكين هذه النتيجة. ومع أن المنطقة غنية بالثروات الطبيعية إلا أن معدلات البطالة تصل إلى ٢٦,٥٪ في الحسكة، وتنخفض قليلا في دير الزور والرقة ولكنها تبقى أعلى من ١٢,٣٪ وهو المعدل الوطني الرسمي.

المشكلة الرابعة - التخلف التقني والاستثماري

رغم مرور حوالي ١٥ سنة على صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ فان المنطقة الشرقية لم تحظى بأكثر من ٣٪ من المشاريع المشمولة بالقانون

والتي بلغت قيمتها حوالي ٣٠٠ مليار ليرة سورية. وهي مشاريع اغلبها زراعي إنتاجي وليس بينها أي مشروع صناعي أو تقني متقدم.

المشكلة الخامسة- تجنيس الأكراد

أصبح موضوع تجنيس الأكراد وفق إحصاء عام ١٩٦٢ مشكلة سياسية من الطراز الأول بعد أن كانت مشكلة اجتماعية بحتة. وقد نجم عن ذلك تزايد الضغوط الكردية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أن الموضوع أصبح بندا في قضايا الضغط الخارجي على سورية. ونتيجة التأزم الداخلي للمشكلة وخاصة في محافظة الحسكة وامتداده إلى بقية المحافظات وخاصة دير الزور، فقد ازدادت الاحتكاكات بين العرب والأكراد بصورة عرقية متكررة.

ولهذا فان نية الحكومة إلى حل هذه المشكلة سيزيد الأمر تعقيدا مالم توضع خطة متكاملة لحل مشكلة في كامل المنطقة وخاصة الجوانب الحقوقية والإنسانية والاجتماعية.

المشكلة السادسة- الجفاف والطبيعة

وهو عنصر خارج قدرة البشر والإدارة وقد عانت منها المنطقة بعنف في السنوات الأخيرة بصورة لم تشهدها منذ مئات السنين. والحل الممكن هو بتصميم سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية تخفف جزئيا من آثار تقلب الطبيعة.

ثانيا - الحل ١- الخطة الاسعافية:

إن تشكيل لجنة رئاسية عليا تتبع رئيس الجمهورية مباشرة معنية بمعالجة تلك المشاكل هو أهم خطوة إجرائية وتنظيمية يمكن اتخاذها الآن بصورة اسعافية للبدء بالتعرف على أهم المشاكل الملحة.

وقد يكون مجديا التزام اللجنة بتطبيق خطة اسعافية لمدة عامين، كإجراء سريع، ثم تدمج هذه الخطة الاسعافية مع الخطة طويلة الأجل. وتركز هذه الخطة الاسعافية

على استنباط حلول وإجراءات سريعة للمشاكل التالية:

١- وضع قواعد حل مشكلة التجنيس للأكراد، ثم وضع برنامج زمني لتطبيقها على فترات تتناسب وتنفيذ الخطة الاسعافية والخطة طويلة الأجل.

٢- معالجة الأوبئة المنتشرة في بعض المحافظات

٣- تعزيز وزيادة خدمات الصحة والتعليم بصورة جذرية،

٤- حماية البيئة وخاصة الأنهار من التلوث والتعدي

ثالثا- الحل ٢- الخطة طويلة الأجل:

إن الحل يجب أن يكون متكاملا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بحيث ينتشل المنطقة من أمراضها ومشاكلها على المدى البعيد، ويؤكد إدماجها الفعلي مع بقية أجزاء الوطن. وهذا الحل يأتي ضمن خطة طويلة الأجل تحتوي بنودا سياسية وإنمائية واجتماعية شاملة. ولتسهيل تنفيذ هذه الخطة، وبالتالي عمل هذه اللجنة الرئاسية، فانه من المقترح تصميم بنود الخطة التالية لتكون مرجعا لها في تحقيق الهدف.

١- جهد وحوافز استثمارية خاصة حقيقية:

من الضروري وضع ميزانية استثمارية تغطي كافة احتياجات خطة التنمية للمحافظات الثلاث على مدى فترة ٨ سنوات تقسم إلى مرحلتين زمنيتين، وربما تتقاطع مع بعض بنود الخطة الاسعافية. وسيتم تحديد مبلغ هذه الميزانية عند وضع بنود الخطة التفصيلية والمشاريع المدرجة فيها، والتي يعتقد أنها لن تقل عن ٥٠٠ مليون دولار سنويا خلال الفترة المقترحة، إضافة لما يدرج بشكل طبيعي في الميزانية الحكومية السنوية المعتادة.

ويقترح أن تمول هذه الميزانية من مصادر رئيسية هي:

- الحكومة السورية بنسبة ٤٠٪
- استثمارات القطاع الخاص من المنطقة ومن سورية بنسبة ٢٠٪
- المنح والمعونات والقروض الخارجية بنسبة ٣٠٪
- الاستثمارات الخارجية العربية والأجنبية بنسبة ١٠٪

وستغطي هذه الميزانية مجالات التدخل التالية:

مضاعفة الاستثمارات:

وذلك من اجل زيادة التدفقات الاستثمارية والمشاريع الجديدة وتعديل أسلوب المشاركة ليضمن مضاعفة مستوى الدخل لكافة الأفراد والشرائح الاقتصادية والاجتماعية.

مكافحة البطالة:

وضع برنامج تشغيلي شامل في القطاعين الخاص والعام بقصد زيادة معدل التشغيل المستدام للقضاء على البطالة المرتفعة وخاصة الموسمية.

الإدماج الاقتصادي:

في الاقتصاد السوري بصورة متفاعلة وليس أحادية الاتجاه كما هو الواقع حاليا. أي أن التدفقات النقدية والاستثمارية يجب أن تكون باتجاهين متعاكسين بحيث تعزز التبادل المنفعي وليس بقاء المنطقة مزود لبقية الاقتصاد السوري بالمواد الأولية والطبيعية وحصوله على النسبة الأدنى من منتجاته ذات القيمة المضافة العالية. وهذا يعني تعديل شروط التبادل التجاري بين المنطقة وبقية الاقتصاد السوري.

تطوير المؤشرات:

وهذا يعني وضع مشاريع اجتماعية وثقافية تؤثر في عمق البنية الحالية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية مثل التعليم والصحة والثقافة بما يؤدي إلى رفع سوية هذه المحافظات إلى مستوى المحافظات السورية الأخرى، ولكنه يضمن الحفاظ على الهوية التراثية والعربية لها.

٢- تعزيز اللامركزية والمشاركة المحلية:

لقد كانت المشاركة المحلية السابقة مبنية على تنفيذ تعليمات الإدارة المركزية في دمشق دون الالتفات إلى الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمنطقة الشرقية ذات التفرد البيئي والعرقي. ولهذا فان أهم مهام اللجنة الرئاسية تطوير أسلوب

المشاركة المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتضع مصلحة المنطقة في يد أبناءها بالدرجة الأولى وإبعادهم عن الاتكالية وانتظار الغيث من الإدارة المركزية في دمشق.

وربما يكون رد مظالم الإصلاح الزراعي احد الخطوات المهمة في المشاركة والمصالحة. ولذا فانه أصبح ضروريا إعادة النظر ببعض إجراءات الإصلاح الزراعي التي ألحقت ضررا مبالغا فيه ببعض المناطق في محافظة الحسكة.

٣- الحل السياسي للمشكلة الكردية:

لم تكن هذه المشكلة ظاهرة للعيان قبل تفاقم مشكلة إحصاء عام ١٩٦٢ لمحافظة الحسكة. إذ أن الأكراد بقوا دائما جزءا من النسيج السوري في كافة مراحله. وقد حصل أفراد أكراد كثيرون على مناصب ومزايا في المجتمع السوري لم يصل إليها في كثير من الأوقات أبناء الوطن من العرب.

ولهذا فان تجنيس الأفراد الأكراد المستبعدين بموجب ذلك الإحصاء قد يزيل أهم عنصر توتر عرقي في المنطقة الشرقية. وقد يكون التجنيس بتثبيت هؤلاء الأفراد في مناطق استقرارهم الموجودين فيها حاليا خارج محافظة الحسكة ودمجهم في المجتمع السوري أهم إجراء يضمن عدم معارضة مجتمع الأغلبية العربية والعشائر العربية المستقرة في الحسكة.

ومن اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحقوقية لكافة أبناء المنطقة الشرقية في موضوع حل مشكلة تجنيس الأكراد فانه يقترح:

- مسح اجتماعي: وهو ضروري لتحديد الملكيات الزراعية الفعلية الحالية وإمكانية توسيع الاستفادة إلى كافة المقيمين في مناطق البحث الاجتماعي.

- مسح ديموغرافي: لتحدي بدقة التوزيع الديموغرافي الفعلي للأكراد في المناطق موضوع البحث الاجتماعي.

الفصل الأخير: الخلاصة

الحرية والتنمية وتلازم المستقبل

الخاتمة لم تكتب بعد، لان الثورة السورية المباركة لاتزال مستمرة، ومذبحة الأسد لاتزال مستمرة. ولكن فصل النهاية معروف مسبقا بكل أحداث التاريخ هو إن الشعب سينتصر على جلاده مهما عاند في البغي. وان الثورة أخيرا ستنتصر حتما، وان المجرم سيحاسب على إجرامه. وعندما ستنتهي فإننا سنعيد فتح صفحات هذا الكتاب لنقرأ ونستفيد من منهجية تلازم الحرية والتنمية. إن قراءتنا لمنهجية الحرية والتنمية من جديد بعيون وعقول مفتوحة سوف تساعد الأمة في الإستعداد لئلا يتكرر الاستبداد مرة ثانية أبدا.

أن الثورة السورية كانت ولا تزال توصف بحقيقتها أنها:
انتفاضة «الكرامة والحرية» ضد الحاكم المستبد وآلته القمعية المحتكرة، وانتفاضة «للخبز والتنمية» ضد الحاكم المستبد وبطانته الفاسدة.

وبمشهد اليوم، سيثبت المستقبل أنها ليست «حرب أهلية»، وإنها ليست «حرب طائفية» (كما يروج عنها نظام الأسد وأصدقائه وحلفائه) حتى وان من قد ثار أساسا هم العرب السنة وأن من ساند الديكتاتور الطائفة العلوية. فلو كانت بنوازع طائفية لحصلت منذ مئات السنين، خاصة وان الأغلبية (إن جازت التسمية) هي الزمان والمكان والسكان، وهي التي تعايشت مع كل الأقليات بتسامح لم يشوبه أي تحيز طوال فترة التاريخ. مهما عصفت الأنواء بهذه الثورة، فان سورية ستبقى بلدا وشعبا عربيا موحدا جغرافيا وسياسيا ويعتز أبناءه بانتمائهم القومي والديني بكل تسامح وتعايش مع كل الآخرين.

ولكن للغرابة، لماذا يثبت أنصار الأسد (بعد مرور ثلاث سنوات على انطلاقة الثورة) تمثالا على مدخل احد المدن السورية مكونا من البسطار (حذاء الجندي) والرصاصة؟ انه تعبير عن فكر سقيم وعن منهجية بدائية تشربها عبدة المستبد، انه تلوث عقلي يقول انه لايجوز استلهام سوى البسطار والرصاص كوسيلة

تعايش بين الصنم البشري ورعيته، وليس حرية المواطن ومواطنته كما هي في كل أصقاع الأرض تقريبا. ولهذا فإن هذا النظام ليس إلا سرطان في الجسم السوري لا شفاء منه إلا باست صال هذا المرض.

ويتحدث هذا الكتاب عن فلسفة العمل وعن المرتكزات والثوابت السياسية والإنسانية لبناء المستقبل في سورية الجديدة فقد أوردنا في الباب الأول وهو عن الحرية خمسة فصول رئيسية (مع بعض المذكرات الإضافية): الأول عن الحرية وحقوق الإنسان، والثاني عن الديمقراطية، والثالث عن تداول السلطة، والرابع عن المصالحة الوطنية، والخامس عن العدالة والمساءلة.

وهذه الفصول الخمسة في الباب الأول تقترح منهاجا فكريا ذو جذور حضارية للتطبيق في سورية، وتحليلا لبعض المفاهيم التي أصبحت مثار تأويل لدى كل سوري، يراها كما يفسرها له عالمه الخاص، وخلفيته الاثنية والدينية والطائفية. ولكنها تدور حول تعابير الحرية والديمقراطية والكرامة وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وتداول السلطة وصندوق الاقتراع والسلطات الثلاث للدولة والإدارة المحلية وكثير من المفاهيم الإجرائية المرتبطة بها. إنها محاولة لرسم الوعي بذهن كل سوري أن الحرية لم ولن تكون وجبة بمطعم سريع الوجبات، وإنما صراع لايزال مغموسا بالدم والدموع. إنها محاولة لجعل المسؤول السوري، وصانع القرار، والنائب، والمفكر، والناخب، والمواطن، كلهم يفهمون نفس المعاني بذات المضامين في أصل الكلمة، وليس إعطاء الفرصة لكل شخص أن يفسر الحرية كما يحلو له، لئلا نتخاصم ثانية وننقسم ثانية ونتحارب ثانية.

أما الباب الثاني وهو عن التنمية فكان من أربعة فصول: السادس عن مبادئ التنمية الجديدة، والسابع عن الحرية الاقتصادية والنمو، والثامن عن العدالة الاجتماعية، والتاسع عن التنافسية، بالإضافة إلى عدد من المذكرات الإضافية أما الملاحق الخاصة فهي وثائق ذات ارتباط بالحرية وأحياناً بالتنمية عايشها المؤلف وتدعم وجهة نظره المتفائلة بمستقبل مشرق لسورية.

وفي هذه الفصول الأربعة عن التنمية حاول الكتاب إبراز أن التنمية الحقيقية والدائمة والقابلة للنمو دائما مرتبطة بحرية الفرد وحرية قراراته ومناخه الحر، وهي شروط حاسمة لتحقيق الرفاه وتفجير الإبداع والإمكانيات.البشرية للمواطن السوري. وتعبير التنمية يقوم على شرطين هما: وجود النمو الاقتصادي ووجود آليات العدالة الاجتماعية واللذان يسيران بالتوازي معا. فالنمو لوحده حتى ولو كان مرتفعاً ليس بالضرورة أن يكون عادلا بين المواطنين مالم يصاحبه إجراءات تمكين المواطنين كلهم بالاستفادة من هذا النمو. وعليه فان تعبير التنمية هنا في سورية يجب أن يوفر المعنى الفعلي لمشاركة المواطنين في ثروات بلدهم من خلال قرارات حرة ومعبر عنها بحكومة ممثلة للشعب الذي انتخبها. فالخيارات الحكومية يجب أن ترتبط بالخيارات الحرة للأفراد.

وكما عرفنا في مدارسنا حول الاقتصاد السياسي أن كلا من الحرية والتنمية هما نتاج تمازج أفراد المجتمع في سبيل تحقيق رغبات مشتركة في الرفاه والعيش الكريم، يحكمها توافق اجتماعي ينظمه «العقد الاجتماعي» بين المواطنين وحكومته المنتخبة نيابة عنه. من تعابير العدالة والتنمية ومستوى الدخل، والتوزيع العادل للثروة، والفرص المتكافئة بين الأفراد، والسياسات الاقتصاد النقدية والضريبية، والتعليم والصحة، والتنمية المناطقية المتوازنة، والاستيراد والتصدير، والإنتاج والاستهلاك والتوزيع، والأسواق الحرة، والتنافسية، ومكافحة الفساد والغش والاحتكار، ومنظمات العالم المالية والتجارية، ما هي إلا مفردات في منظومة خطة التنمية العامة والإنفاق والاستثمار التي يصوغها برنامج الحكومة في سورية الجديدة. وهذه كلها يجب أن تهدف وتنجز شيئا واحدا هو تحسين مستوى معيشة ورفاهية المواطن، وحمايته من الفقر، والبطالة، والعوز، ليعيش في جو من الحرية والكرامة في دولة ديمقراطية تحترمه كانسان أولا وليس فردا في رعية فقط.

مذكرة إضافية ٤:

مشروع الصندوق الوطني لاعمار سورية

د. حسين مرهج العماش



من ملف العدد ٢ مجلة تواصل- تشرين الثاني ٢٠١٣

نتيجة المعاناة التي واجهتها الثورة، والمحنة التي يتعرض لها الشعب السوري، على مدى عامين من النضال، وكذلك بسبب عدم وفاء العديد من الدول بوعودها في الدعم المالي والعسكري للشعب السوري، فقد اقترحت حداث صندوق مالي لدعم نشاط الثورة في الجمهورية العربية السورية باسم «الصندوق الوطني لإعمار سورية ». ويعرف لاحقا باسم الصندوق، لتوفير الموارد المالية المساندة لانتصار الثورة.

Syrian National Reconstruction Fund

مقدمة:

نتيجة المعاناة التي واجهتها الثورة، والمحنة التي يتعرض لها الشعب السوري، على مدى اكثر من ٣٠ شهرا من النضال، وكذلك بسبب عدم وفاء العديد من الدول بوعودها في الدعم المالي والعسكري للشعب السوري، فقد تقدمنا منذ عدة شهور باقتراح احداث صندوق مالي لدعم نشاط الثورة في الجمهورية العربية السورية

باسم «الصندوق الوطني لإعمار سورية». ويعرف لاحقا باسم الصندوق، لتوفير الموارد المالية المساندة لانتصار الثورة.

الأهداف:

ويهدف التجمع من وراء ذلك إلى تعبئة وتنسيق تخصيص الموارد المالية في شكل تبرعات، وقروض، وهبات، وسندات الخزانة، وأي شكل آخر من أشكال التمويل. وسيتم استخدام هذه الاموال في كل الانشطة التي تعزز قوة الصورة وصمود الشعب السوري.

ويأتي إنشاء هذا الصندوق ترجمة لخطة العمل الوطني: الاعمار والنهوض في سورية الجديدة، التي عرضت على قيادة التجمع.

ولتحقيق هذا الهدف فان الصندوق يقوم على تنسيق أنشطته كجزء من الحكومة الانتقالية، لاحقا، بصفتها القيم المؤسسي عليه. وسيشكل وعاءا مؤسسيا لتجميع المساهمات المالية بقصد تمويل الأنشطة الواردة في قرار إحداثه ضمن إطار خطة الاعمار والنهوض.

مصادر التمويل:

نتيجة المعاناة السابقة فان إستراتيجية التمويل لن تقوم على مصدر واحد، وإنما عدة مصادر متنوعة تسمح بتعبئة تلك الموارد بكل الخيارات القانونية والمالية المتاحة. وفيما يلي أهم المصادر التي يسعى الصندوق للاغتراف منها:

١- المنح والهبات من الدول الشقيقة والصديقة.

٢- المنح والإعانات من المنظمات الأهلية والدولية والأفراد.

٣- القروض والتسهيلات من الدول والمنظمات والمؤسسات الخاصة والعامة.

٤- حصيلة إصدار سندات الدين والصكوك العادية والإسلامية.

٥- تبرعات المغتربين السوريين.

٦- حصيلة استرجاع الأموال المجمدة للدولة والنظام ورموزه كافة خارج سورية.

٧- مصادر أبواب المالية العامة والمرافق في المناطق السورية المحررة.

٨- أي مصادر أخرى بمعرفة التجمع.

ويوضح الجدول رقم ١ تقديرات وتوزيع طبيعة هذه المصادر والجهات المانحة لها هذه المبالغ. ويظهر أن هنالك نحو ٣٩٠٠ مليون دولار يمكن تحصيلها في الجولة الأولى من حملة التمويل، بينما العجز (أو رأس المال غير المسدد) سيكون بحدود ١١٠٠ مليون دولار.

رأسمال الصندوق:

سيحدث هذا الصندوق على شكل هيئة اعتبارية عامة سورية تعمل في ظرف استثنائي وصعب. وعليه فان رأس المال (المصرح به) بداية للصندوق هو مبلغ /٥/ مليار دولار أمريكي. وقد لايسدد هذا المبلغ كله دفعة واحدة عندئذ سيكون بمثابة رأس المال المكتتب به من قبل المانحين، حتى يكتمل سداد هذا المبلغ من كافة المصادر في فترة زمنية يتفق عليها. وبما إن الاحتياجات الفعلية السورية في الميدان أعلى من هذا المبلغ فان أي دفعات جديدة فوق هذا المصرح به ستعامل على أنها زيادة برأسمال الصندوق.

ويتوقع أن تشكل المصادر الذاتية ومن الدول العربية والمغتربين السوريين الجزء الأكبر من موارد هذا الصندوق، أي نحو ٧٠٪، بينما المصادر من مجموعة أصدقاء سورية والدول الأخرى فيتوقع أن تكون بحدود ٣٠٪ من رأسمال الصندوق عند التأسيس.، كما يوضح الجدول رقم ١.

وبما أن هذا الصندوق جزء من خطة العمل الوطني فانه من المعرف أن رأسمال الصندوق سيكون اقل بكثير من الاحتياجات الفعلية بنحو /١٠٠/ مليار دولار، على مدى فترة انتقالية تمتد لثلاث سنوات، ولربما ابعد من ذلك. إلا أن هذا المبلغ سيكون ممكنا فقط عندما تتشكل حكومة للثورة على كامل الأرض السورية، وفي ظل استقرار امني وسياسي معقول.

الانشطة:

من اهم انشطة الصندوق العامة هو دعم الجهد العام للثورة السوري بما فيه تعزيز قدرة قوى الثورة المسلحة على حماية المدنيين وبناء قدرات الحكومة الانتقالية، وزيادة حجم الإغاثة لتحسين ظروف معيشة النازحين، والبدء بالاعمار للمساكن والبنية التحتية المدمرة، واستعادة النشاط الاقتصادي العام.

من أجل تحقيق أغراض الصندوق بصورة عملية فانه يمكن تصنيف الانفاق ضمن ابواب - ميزانية محددة للصرف على الشكل التالي (كما في الجدول ٢):

١- إنفاق لحماية الثورة والمدنيين: وهذا الإنفاق لتوفير البيئة المساندة لقوى الثورة في عمليات حماية المواطنين السوريين تجاه آلة التدمير المتوحشة للنظام الاسدي. ويتوقع أن يحظى هذا الباب بنحو ٥٥٪ من الإنفاق.

٢- الاعمار: لإنفاق على عمليات إعادة اعمار البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق المحررة. ويتوقع أن يخصص لهذا الباب نحو ١٥٪ من الإنفاق.

٣- الإغاثة: وتشمل كل جهود الإغاثة ومساعدة الأسر السورية في مقابلة احتياجات الظروف الطارئة في السكن والإعاشة. وهو بند إنفاق مهم في المرحلة المبكرة ويتوقع أن يخصص له نحو ١٧٪ أيضا. أما البابين الرابع والخامس التاليين فسوف يخصص ٧٪ لكل منهما.

٤- النهوض الاقتصادي: وهذا موجه إلى تنشيط الحياة الاقتصادية في المناطق المحررة من سورية بما يساعد على تعزيز ونجاح الثورة.

٥- الميزانية العامة: وهو يشمل النفقات الأساسية المتاحة وفق تبويب الميزانية العامة للدولة، وأية أنشطة أخرى ذات صلة بأهداف الثورة.

ووفقا للبيانات المالية الموضحة في الجدول ١ فانه يوجد عجز مقدر بنحو ٢٢٪ من رأسمال الصندوق، أي نحو ١١٠٠ مليون دولار. وسيتم تعديل التوزيع النسبي بين هذه الأبواب بناء على التدفقات النقدية القادمة، وفيما إذا كانت هذه التدفقات حرة أو مقيدة. ولم تتضمن خطة الإنفاق تفاصيل تتجاوز مضمون أبواب الإنفاق الخمسة لان ذلك سيخضع لمناقشة ميدانية مع الجهات المستفيدة عند وضع البرامج.

مقر الصندوق:

نظرا لوجود المعارضة في الاغتراب والشتات فانه من المنطقي أن يكون مقر الصندوق في تركيا كمقر مؤقت قريب من مقر قيادة التجمع. وسينتقل مقر الصندوق الي أي جزء من سورية المحررة، بناء على قرار من قيادة التجمع. أما مقره النهائي فسيكون في دمشق العاصمة الأبدية لسورية الجديدة.

الطبيعة القانونية:

انسجاما مع طبيعة الصندوق وإغراضه العامة وطبيعة التمويل المنتظر، فانه سيعتبر هيئة عامة سورية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط بالتجمع في مجال التعبئة ووضع الأولويات والسياسات العامة، ولاحقا بأية هيئة سيادية ستنشأ في سورية الجديدة. وسيتم تسجيله إداريا في تركيا (اوف-شور) لتمكينه من أداء مهامه بسهوله لأنه بمثابة «خزينة» الثورة. ويصفى وضعه القانوني عند تشكيل حكومة وطنية دائمة لتحل محله وزارة المالية.

المبادئ العامة:

بناء على الممارسات الرشيدة لكيفية إنفاق هذه الأموال العامة القادمة من الجهات المانحة المتعددة لتحقيق أغراضه فان الصندوق عليه الالتزام بالمبادئ التالية:

١- سوف يتبع السياسة العامة للتجمع ولوائح الإدارة التنفيذية في تعبئة الأموال من جهة، وعلى كيفية تنفيذ برامج الإنفاق من جهة أخرى.

٢- ان التمويل الاستراتيجي بالمرن سيمكن الصندوق من التوزيع بين الأبواب بيسر مالم تكن مورد مقيدة بمناطق جغرافية محددة أو بأنشطة قطاعية منتقاة.

٣- ان تلتزم الإدارة التنفيذية للصندوق بالمعايير الدولية والممارسات الجيدة في مجالات لإدارة المالية، والمشتريات، والتوزيع الجغرافي والإنساني، والحكم الرشيد، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين.

٤- التركيز على بناء القدرات الذاتية للصندوق، واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية وتعزيز خدمة المجتمعات المحلية، والوزارات والإدارات المحلية، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية, وغير ذلك.

٥- الإصرار على الحكم الرشيد لضمان مشاركة مختلف مستويات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمغتربين، وشركاء التنمية، والشفافية والمساءلة

٦- الالتزام بسرعة الاستجابة في التنفيذ وادارة المخاطر لضمان استفادة الفئات المستهدفة من خدمات الصندوق.

الحاكمية والإدارة:

سيتم إدارة الصندوق بصورة منهجية من قبل مجلس إدارة إشرافي بوجود إدارة مهنية تنفيذية للصندوق كما يلي:

أولا- مجلس الإدارة:

١- يشكل مجلس إدارة للصندوق من ١١ عضوا، منهم ٦ أعضاء يسميهم التجمع، وخمسة أعضاء يمثلون الدول والجهات الممولة والمانحة.

٢- يكون رئيس مجلس إدارة الصندوق هو رئيس التجمع، أو رئيس الحكومة الانتقالية، بحكم منصبه.

٣- يعقد مجلس الإدارة اجتماعا دوريا في مطلع كل شهر، أو كلما دعت الحاجة. ويوضع نظام خاص لعمل مجلس الإدارة ينظم أعماله ومسؤولياته.

ثانيا- الإدارة التنفيذية المباشرة:

يعين مجلس الإدارة رئيسا تنفيذا للصندوق من الخبرات الوطنية، ويكون عضوا في مجلس الإدارة بحكم وظيفته.

٤- يدير رئيس الصندوق العمليات والأنشطة الواردة وفق قرار الإحداث والأنظمة المطبقة.

٥- يضع رئيس الصندوق النظام الأساسي ونظام العمليات واللوائح المالية والإدارية، وتعتمد بقرار من مجلس الإدارة. ويعتبر رئيس الصندوق الشخص المسئول أمام مجلس الإدارة عن أعمال الصندوق.

٦- يقدم رئيس الصندوق تقارير انجاز ومتابعة دورية كل شهر، وكل ثلاثة أشهر، وبنهاية كل عام.

ثالثا - المنهاج الاسترشادي:

ستقوم الإدارة التنفيذية للصندوق بانتهاج خطوات مهنية استرشادية في تنفيذ مهامها أهمها مايلي:

١- التأكد من أن التوجه الاستراتيجي للصندوق يسترشد بمبادئ الثورة في التحرير والإعمار والنهوض، وعلى النحو الوارد في خطة العمل الوطني.

٢- إجراء مناقشات وتعديلات منتظمة حول التوجه الاستراتيجي بحسب الأولويات.

٣- وضع المعايير اللازمة للمشاريع والبرامج المعروضة للتمويل وفق أبواب الإنفاق وحسب الأولويات.

٤- ان الموافقة على التمويل وتعديله ورفضه تخضع لمراجعة مهنية وفق مبدأ العمل الاستثنائي.

٥- الاستمرار بإعداد التقارير المالية والمراجعة بما يعزز الشفافية أمام الجهات المشرفة والممولة.

٦- الاعتناء بتنظيم فرق التقييم والمراجعة من داخل وخارج الصندوق او حسب رؤية حملة الأسهم لحماية أموال الصندوق ومهامه.

رابعا - مبادئ العمليات للتنفيذية:

الشكل البياني رقم ١ اتجاهات حركة الأموال والإنفاق التي تحكم تدفقات المانحين ودور الصندوق ودور الوكالات المنفذة.

١- ستقوم منهجية الصندوق على اعتماد مبدأ الوكالة المنفذة للمشاريع والبرامج، حسب الإمكانية، في حالة كانت الاستفادة موزعة إلى أكثر من جهة أو شريحة أو منطقة.

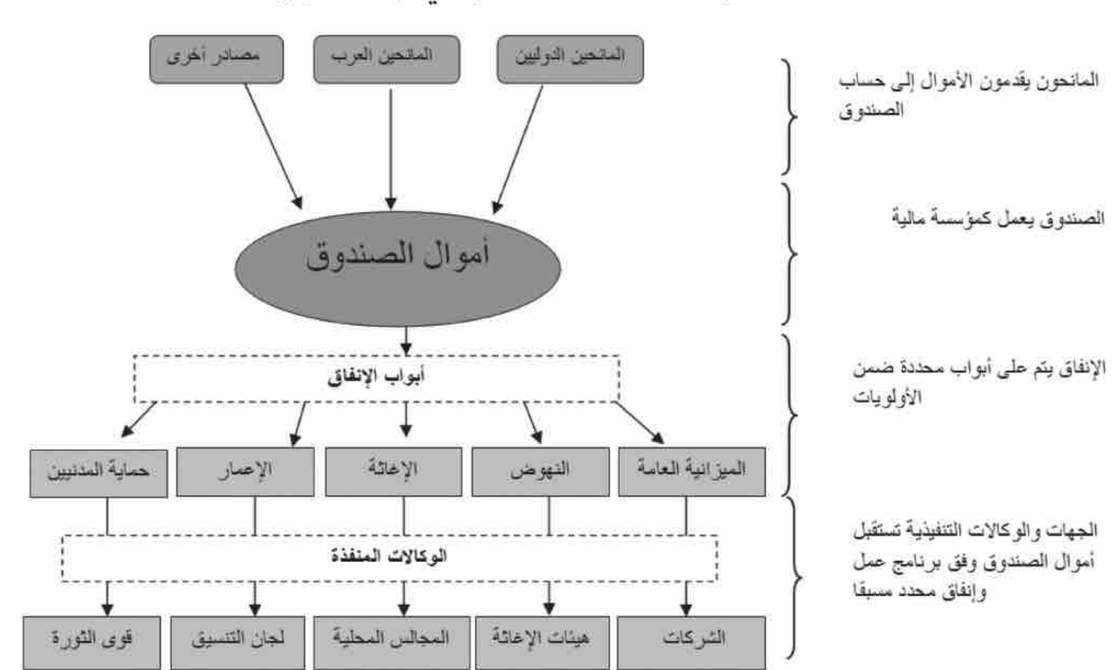
٢- إن تقييم ومتابعة قرارات تمويل البرامج والمشاريع هي عمل داخلي للصندوق، أما الأولويات والسياسات فتخضع لقرارات مجلس الإدارة.

٣- ان دعم الجهات الشريكة فنيا حول أسس العمليات والمتطلبات سيمنع الهدر والفساد.

٤- صياغة دليل عمليات تشغيلي واسترشادي لضمانة سلاسة العمل.

٥- مبادئ ومهام أخرى كثيرة سيتضمنها النظام الأساسي واللوائح التنفيذية.

الشكل ١: آليات عمل الصندوق الوطني لإعمار سورية



المرونة في الاستعمالات:

عندما تكون مصادر التمويل موارد الميزانية الذاتية فإن المؤسسة لديها القدرة على تحريك هذه الأموال إلى الاستعمالات التي تراها الحكومة مناسبة، وفق أولوياتها السياسية والاقتصادية.

أما في حالة الصندوق الوطني لإعمار سورية فان هذه المرونة محدودة، وربما غير موجودة في اغلب البنود بسبب اشتراطات المانحين المعتادة. ولهذا فانه يمكننا إجراء تخمين أولي لقيمة المبالغ المتاحة ذات المرونة المناسبة لتوجهات الثورة السورية، وكذلك تلك المبالغ التي تخضع مسبقا لرغبات الممولين أو المانحين.

ويمكن توزيع الأموال وفق التصنيف المعتاد دوليا كما يلي:

١- الأموال المرنة:

تبلغ قيمة الأموال المرنة بحدود ٢٤٠٠ مليون دولار. وهي الأموال المحصلة من القروض السيادية، ومن سندات الدين، والصكوك الإسلامية، وحصيلة الأموال المجمدة للنظام، والتبرعات الصريحة من المغتربين والأفراد. وهي أموال بحكم

أنها التزامات غير مستردة وغير مشروطة أو واجبة السداد فقد أصبحت بمثابة أموال خاصة به. وعليه فانه من الطبيعي أن يكون لديه الحق والمرونة لاستخدامها كما يشاء تقريبا.

٢- الأموال المقيدة:

وتبلغ قيمة هذه الأموال نحو ١٥٠٠ مليون دولار. وهي الأموال التي تأتي على شكل هبات ومنح وتبرعات محددة أو استثمارات موجهة مسبقا تحت إدارة الصندوق. فهي أموال تصرف على الأغلب بمعرفة وربما بموافقة الجهة المانحة أو المتبرعة في مجالات وأنشطة ومشاريع منتقاة مسبقا تتلاءم مع توجهات الجهات المانحة.

وبما أن هذا الصندوق يعمل في ظروف أزمة استثنائية فمن المتوقع أن لايكون التقيد صارما بهذا سواء من قبل الجهات المانحة، أو من قبل الصندوق نفسه. ويوضح الجدول رقم ٣ التوزيع الأولي لهذه الموارد حسب المرونة المتوقعة من كل منها.

الصندوق الوطني لإعمار سورية								
جدول ١- مصادر التمويل المخططة لرأس المال عند التأسيس								
مليون دولار أمريكي								
مصدر التمويل/ نوع التمويل	منحة/ هبة	قرض سيادي	سندات دين	صكوك إسلامية	المغتربين والأفراد	أموال النظام المجمدة	أخرى	إجمالي مصادر التمويل
السعودية	٣٠٠	٣٠٠						٦٠٠
قطر	١٠٠	١٠٠						٢٠٠
الإمارات	١٠٠	١٠٠						٢٠٠
الكويت	١٠٠	١٠٠						٢٠٠
تركيا	٥٠	٢٠٠						٢٥٠
فرنسا	٥٠	١٠٠						١٥٠
بريطانيا	٥٠	٥٠						١٠٠

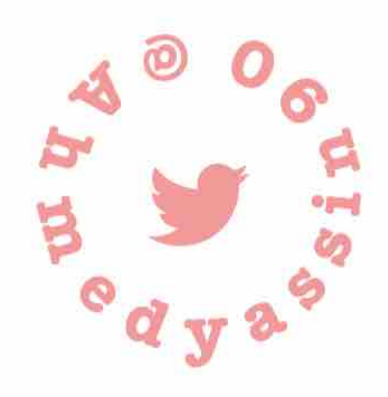
الولايات المتحدة	٥٠	١٠٠						١٥٠
ألمانيا	١٠٠	٢٠٠						٣٠٠
دول أخرى	١٠٠	١٠٠						٢٠٠
سوق الخليج المالية			١٠٠					١٠٠
الأسواق الأمريكية			١٠٠					١٠٠
مؤسسات التمويل الدولية	٥٠	٥٠						١٠٠
المؤسسات الخيرية وغيرها				١٥٠				١٥٠
المغتربين السوريين					١٥٠			١٥٠
أموال النظام المجمدة						٥٠٠		٥٠٠
المناطق المحررة							٢٠٠	٢٠٠
استثمارات خاصة وعامة			١٥٠				١٠٠	٢٥٠
المجموع	١,٠٥٠	١,٤٠٠	٣٥٠	١٥٠	١٥٠	٥٠٠	٣٠٠	٣,٩٠٠
العجز/ قيد التغطية								١,١٠٠
إجمالي أنواع التمويل	١,٠٥٠	١,٤٠٠	٣٥٠	١٥٠	١٥٠	٥٠٠	٣٠٠	٥,٠٠٠

الصندوق الوطني لإعمار سورية					
جدول ٢- أبواب الإنفاق المخططة					
مليون دولار أمريكي					
أ- توزيع مبلغ الإنفاق حسب الأبواب (ماعدا مبلغ العجز)					
رقم الباب	بنود الإنفاق	موارد مرنة	موارد مقيدة	المجموع	نسب الأبواب
الباب الأول	حماية المدنيين والثورة	١,٤٤٠	٦٧٥	٢,١١٥	٪٥٤
الباب الثاني	إعادة الاعمار	٣٦٠	٢٢٥	٥٨٥	٪١٥
الباب الثالث	الإغاثة	٣٦٠	٣٠٠	٦٦٠	٪١٧
الباب الرابع	النهوض الاقتصادي	١٢٠	١٥٠	٢٧٠	٪٧
الباب الخامس	الميزانية العامة	١٢٠	١٥٠	٢٧٠	٪٧
	مجموع المدفوع	٢,٤٠٠	١,٥٠٠	٣,٩٠٠	٪١٠٠
	العجز/ قيد التغطية			١,١٠٠	
	إجمالي أنواع التمويل			٥,٠٠٠	

ب- التوزيع النسبي للإنفاق حسب الأبواب					
رقم الباب	باب الإنفاق	موارد مرنة	موارد مقيدة	نسب الأبواب	النسبة العامة
الباب الأول	حماية المدنيين والثورة	٪٦٠	٪٤٥	٪٤٠	
الباب الثاني	إعادة الاعمار	٪١٥	٪١٥	٪٢٢	
الباب الثالث	الإغاثة	٪١٥	٪٢٠	٪٢١	
الباب الرابع	النهوض الاقتصادي	٪٥	٪١٠	٪١٠	
الباب الخامس	الميزانية العامة	٪٥	٪١٠	٪٧	
	التوزيع النسبي للمدفوع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	
	المكتتب به	٢,٤٠٠	١,٥٠٠	٣,٩٠٠	٪٧٨
	العجز/ قيد التغطية			١,١٠٠	٪٢٢
	إجمالي أنواع التمويل			٥,٠٠٠	٪١٠٠

الصندوق الوطني لإعمار سورية										
جدول ٣- مرونة الاستعمالات لرأسمال الصندوق										
مليون دولار أمريكي										
	موارد مرنة أو حرة		موارد مقيدة		إجمالي الأموال					
مصدر/ نوع التمويل	قرض سيادي	أموال النظام	سندات دين	صكوك إسلامية	مجموع مرنة	منحة/ هبة	المغتربين والأفراد	أخرى	مجموع مقيدة	
السعودية	٣٠٠				٣٠٠	٣٠٠			٣٠٠	٦٠٠
قطر	١٠٠				١٠٠	١٠٠			١٠٠	٢٠٠
الإمارات	١٠٠				١٠٠	١٠٠			١٠٠	٢٠٠
الكويت	١٠٠				١٠٠	١٠٠			١٠٠	٢٠٠
تركيا	٢٠٠				٢٠٠	٥٠			٥٠	٢٥٠
فرنسا	١٠٠				١٠٠	٥٠			٥٠	١٥٠
بريطانيا	٥٠				٥٠	٥٠			٥٠	١٠٠
الولايات المتحدة	١٠٠				١٠٠	٥٠			٥٠	١٥٠
ألمانيا	٢٠٠				٢٠٠	١٠٠			١٠٠	٣٠٠
دول أخرى	١٠٠				١٠٠	١٠٠			١٠٠	٢٠٠
سوق الخليج المالية			١٠٠		١٠٠				٠	١٠٠

الأسواق الأمريكية			١٠٠		١٠٠				٠	١٠٠
مؤسسات التمويل	٥٠				٥٠	٥٠			٥٠	١٠٠
المؤسسات الخيرية				١٥٠	١٥٠				٠	١٥٠
المغتربين السوريين					٠		١٥٠		١٥٠	١٥٠
أموال النظام المجمدة		٥٠٠			٥٠٠				٠	٥٠٠
المناطق المحررة					٠			٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
استثمارات خاصة وعامة			١٥٠		١٥٠			١٠٠	١٠٠	٢٥٠
مجموع المصرح به	١,٤٠٠	٥٠٠	٣٥٠	١٥٠	٢,٤٠٠	١,٠٥٠	١٥٠	٣٠٠	١,٥٠٠	٣,٩٠٠
العجز/ قيد الاكتتاب					٠				٠	١,١٠٠
إجمالي أنواع التمويل	١,٤٠٠	٥٠٠	٣٥٠	١٥٠	٢,٤٠٠	١,٠٥٠	١٥٠	٣٠٠	١,٥٠٠	٥,٠٠٠


@Ahmedyassin90

ملاحق خاصة

ملحق (١): وثيقة من امن الدولة



الجمهورية العربية السورية
إدارة المخابرات العامة
الفرع ٢٥١
رقم /
تاريخ / / ٢٠١٢

موجوداً

السيد المحامي العام الأول بدمشق

نقدم إليكم موجوداً

١. حسين بن مرهج عماش والدته عمشة تولد ١٩٥٠ البوكمال ، موقوف منذ تاريخ ٢٠١٢/٤/٤ .

٢. سهيل بن محمد عيد حمدان والدته فاطمة تولد ١٩٦٤ عرطوز ، موقوف منذ تاريخ ٢٠١٢/٤/٨ .

مع ضبط إفادتهما ، وذلك لارتباط الموقوف حسين العماش مع القوى الخارجية المعادية للقطر ونشاطه وتنسيقه مع بعض أعضاء ما يسمى مجلس إستنبول وموافقته على الانضمام إلى المجلس المذكور على أن يبقى ناشطاً داخل القطر واسمه غير معلن في البيان الذي سيصدر عن المجلس وتقدمه في هذا السياق بورقة اقتصادية في المؤتمر الذي عقد في تونس للتآمر على القطر حيث تضمنت تلك الورقة أسلوب تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بخلاف ما نص عليه الدستور وقبض لقاء ذلك مبلغ ألف دولار أمريكي كأجر رمزي من المجلس ، إضافة لقيامه بالتحريض على السلطة وإسقاط النظام والدعوة لتعطيل الدستور وحل مجلس الشعب وتسليح أشخاص داخل القطر للقيام بالعصيان المسلح والدعوة للتدخل العسكري الخارجي في القطر .

وقيام الموقوف سهيل حمدان بتزويد حسين العماش بفلاشة كمبيوتر تحتوي مجلدات تتضمن معلومات أمنية عن أسماء المطلوبين والمسلحين في العديد من المحافظات استخدمها المذكور لخدمة تآمره على القطر .

يرجى الاستلام وإجراء المقتضى القانوني بحقهما بجرائم:

١. الاتصال بدولة أجنبية لدفعها لمباشرة العدوان على سورية والمعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة استناداً للمادة /٢٦٤/ للموقوف الأول .

٢. نقل أنباء يعرف أنها كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة والمعاقب عليه بالاعتقال المؤقت استناداً للمادة /٢٨٦/ للموقوف الأول .

٣. القيام بأفعال تشكل اعتداء يستهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة والمعاقب عليه بالاعتقال المؤقت استناداً للمادة /٢٩١/ للموقوف الأول .

I am Sorry !!!!!

٢

٤. القيام بأفعال بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور والمعاقب عليه بالاعتقال المؤقت استناداً للمادة /٢٩٣/ للموقوف الأول .

٥. القيام بأفعال تشكل اعتداء بقصد منع السلطات القائمة من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور والمعاقب عليه بالاعتقال المؤقت استناداً للمادة /٢٩٤/ للموقوف الأول .

٦. القيام بأفعال تهدف إلى تسليح السوريين وحملهم على التسلح بعضهم ضد البعض الآخر وحضهم على التقتيل بهدف إثارة الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي المعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة استناداً للمادة /٢٩٨/ للموقوف الأول .

٧. الاشتراك في مؤامرة يقصد منها ارتكاب أعمال إرهابية والمعاقب عليه بالأشغال الشاقة من خمسة عشرة سنة إلى عشرين سنة استناداً للمادة /٣٠٥/ للموقوف الثاني .

٨. الانتماء لجمعية أنشئت بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي والاجتماعي وأوضاع المجتمع الأساسية باستعمال أعمال إرهابية والمعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة استناداً للمادة /٣٠٦/ للموقوف الأول .

وكذلك تحريك الدعوى العامة بحق الموقوفين المذكورين بالجرائم التي ترون انطباقها على الأفعال التي قام بها المذكورين .

ربطاً الوثائق المتعلقة بالموضوع عدد ١٢

مدير إدارة المخابرات العامة

بالتفويض

العميد الركن رئيس الفرع ٢٥١

الجمهورية العربية السورية

إدارة المخابرات العامة

الفرع ٢٥١

I am Sorry !!!!!

صورة من قرار اعتقالي من قبل المخابرات العامة السورية عام ٢٠١٢

وهو نموذج عن مئات الآلاف من مذكرات الاعتقال ومبررات نظام الأسد في ترهيب واعتقال وتعذيب المواطنين السوريين في حالة اعتراضهم على أي من سياسات الأسد.

ملحق (٢): محضر عن اجتماع غير رسمي مع السفير الأمريكي في سورية

واشنطن - الخميس في ٢٠١٣/١/١٧

(القصد من إيراد هذا المحضر هو محاولة اكتشاف مدى المراوغة، وتغليب المصالح للإدارة الأمريكية تجاه الثورة السورية والمأساة الإنسانية والتساؤل دائما ابحث عن المستفيد، هل هي إسرائيل؟)

بناء على دعوة من السيد السفير فريد هوف المبعوث السابق لوزارة الخارجية للازمة السورية، تم اللقاء مع السفير روبرت فورد السفير السابق للولايات المتحدة الي سورية والمنسق الحالي للازمة السورية وبحضور وائل الزيات احد مساعدي السفير فورد بوزارة الخارجية، على عشاء بمطعم تونيك - جامعة جورج واشنطن.

بعد تبادل كلمات التعارف والترحيب وبعض الحوادث والذكريات عن سورية، سالت السفير فورد أين تقف الولايات المتحدة اليوم من ثورة الشعب السوري لنيل كرامته وحريته من نظام الأسد المستبد في ظل التقاعس العربي والخيبة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في المساعدة على إيقاف الجريمة المرتكبة بحق الشعب السوري؟ فكان جوابه على ما اذكر بمعناه العام (ضمن اللغة الدبلوماسية المتداولة) كما يلي:

- إن الثورة السورية ونجاحها هي مسؤولية السوريين، فهي ليست حرب الولايات المتحدة ضد نظام الأسد.

- لاتتوقع أن تتدخل الولايات المتحدة عسكريا في سورية ولا حلف الناتو أيضا.

- إن الولايات المتحدة لن تقدم أي سلاح للمعارضة ضمن قوانينها النافذة حاليا أو ضمن حالة تشتت القوى المسلحة المعارضة للثورة.

- للعلم، فان الولايات المتحدة هي اكبر الداعمين السياسيين للمعارضة، وأنها اكبر الممولين لأعمال الإغاثة للنازحين السوريين في الخارج والداخل. ولكن هنالك تقصير تنظيمي شديد من قبل المعارضة في هذا الشأن.

- إن الولايات المتحدة قد اتخذت موقفها مبكرا بضرورة رحيل الأسد عن السلطة، ولا تراجع أبدا عن هذا الموقف.

- إن ممثلي المعارضة لم يبدو أية مرونة سياسية في كيفية الاستفادة من فرص الحوار مع الدول الداعمة لنظام الأسد لتطمين مؤيديه لما بعد الأسد، وإنما أصروا باستمرار على رحيل الأسد كشرط للحوار مع روسيا وإيران والعراق.

- إن القوى المسلحة في الداخل لم تعطي تطمينات كافية ومتكررة الي الأقليات بوضعهم بعد الأسد، وهذا مما يجعل الحاجة اكبر.

لم أتفاجأ بهذه الإجابة المباشرة والصادمة أحيانا ولكنها معروفة بالنتيجة. ولذا حاولت أن اقرأ ما وراء هذه الكلمات الرسمية، وان اعرض النقاط التالية كرد تمهيدا لموقف جديد:

- إنني هنا بصفتي الشخصية والمهنية السابقة وأنني من الناشطين السياسيين الداعمين للثورة، ولست عضوا رسميا في الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية أو غيره، إجابة على سؤال مساعدك عن اسم التنظيم من المعارضة الذي انتمي إليه.

- إنني أؤيد الموقف السياسي للائتلاف وادعم قادته الحاليين خاصة وأنني على معرفة شخصية يبعضهم.

- إن السوريين عندما قاموا بحراكهم السلمي بداية ثم الثورة المسلحة ضد الأسد لم يطلبوا الإذن من احد ليثورا، ولم يقوموا بناء على تحريض أو توجيه من احد، وإنما قاموا لاسترداد كرامتهم وحريتهم التي سلبها نظام الأسد. ولن يتوقف الشعب السوري حتى تنتصر الثورة على الطغيان.

- بما أن الثورة سوف تنتصر لامحالة، فإننا نرغب بتقليل المعاناة وتقصير المدة من جهة، والحفاظ على ماتبقى من الدولة السورية بوحدة ترابها وشعبها وبيتها المؤسسية والاقتصادية.

- إن المعارضة بكافة أطيافها وأشكالها في الخارج والداخل لن تقبل ولم تطلب تدخلا عسكريا أجنبيا مباشرا على الأراضي السورية، وإنما طلبت المساعدة على إجبار الأسد على التوقف عن قتل شعبه الأعزل والمدني: أما بالضغط السياسي والدبلوماسي بكافة أنواعه أو بتسليح الثوار.وهو واجب أخلاقي وأنساني كل العالم ملزم بالمساعدة بغض النظر عن الموقف السياسي.

- إن مطلب الثوار بتسليحهم هو مطلب حق وانه أولوية قصوى في الظرف الحالي لايتقدم عليه أي مطلب آخر. وهذا المطلب يمثل الحياة والموت لهم في ظل عدم تكافؤ القوى بين نظام الأسد الذي يملك الدولة وبين الثوار الذين يعتمدون على قواهم الذاتية البسيطة أساسا. فإذا لم تقم الولايات المتحدة بالتسليح مباشرو بسبب قوانينها، فمن باب أولى ألا تمنع الآخرين من إيصال الأسلحة المناسبة إليهم.

- إن الثورة السورية هي ثورة سياسية على طاغية مستبد وليست ثورة طائفية، وان الموقف السياسي للدولة مابعد الأسد واضح وصريح يستند في كافة مواثيق المعارضة الي إقامة الدولة المدنية ومبدأ المواطنة في الحرية والمساواة والعدالة لكافة المواطنين، وان الأغلبية هي سياسية وان الأقلية هي سياسية فقط وفق صندوق الاقتراع.

- إن بعض الأصوات والتنظيمات الثائرة التي تعلن أحيانا عن إمارة إسلامية أو الرغبة بالانتقام من مؤيدي النظام (وليس مجرميه) هي مجموعات هامشية متطرفة لاتعبر ربما ليس أكثر من ٥٪ من قوى المعارضة وسيعزلها الشعب حتما. وهذا يجب ألا يشوه صورة الثورة ونصاعة موقفها الحضاري.

- إن توجه الشعب السوري الي الديمقراطيات الغربية بطلب المساندة مبني على القيم والمثل الإنسانية التي تتطلع إليها الثورة في الحرية والمساواة والعدالة التي تعتبر ذات الأسس لتلك الدول الغربية، حتى مع الغصة التاريخية التي يشعر بها العرب دائما تجاه هذه الديمقراطيات في الحقبة الاستعمارية.

وبعد الاستماع الي هذه الآراء المتبادلة، صاغ السفير هوف جملة توافقية حول موضوع المساعدة العسكرية كما يلي: هل يصر الثوار على الحصول على أسلحة أميركية فقط؟ أم أنهم لافرق لديهم من أين تأتي الأسلحة المناسبة شريطة أن تصلهم بالسرعة المناسبة، وان تصل إلى الأشخاص المناسبين؟ وهذا سؤال موجه إليك بصفتك من المعارضة؟

أجبته أن هذه النقطة هي جوهر المشكلة القائمة حاليا، ليس مهما مصدر الأسلحة ولكن أليس من الأنسب أيضا أن تسأل السفير فورد فيما إذا كانت الولايات المتحدة على استعداد للسماح لأصدقاء الثورة بمساعدتهم بالأسلحة المناسبة دون اعتراض أو وضع شروط.

وهنا اجب السفير فورد، أن الولايات المتحدة لاتقوم بالتوريد صحيح ولكنها لم تمنع أحدا من توريد أي سلاح للثوار رغم الإشاعة على أنها اعترضت بعض الشحنات من ليبيا عن طريق قاعدة العديد في قطر. ولكنها لاتستطيع أن تعطي موافقة مكتوبة، وإنما غض النظر عمن يرغب ويقدر على التسليح بما فيها قطر والسعودية.

نقاط مقترحة من السفير فورد:

وقبل انتهاء لقاء العشاء، اخرج السفير قلمه وكتب على ورقة جانبية النقاط التالية بخط يده (كما يظهر في الصفحة المرفقة) كملخص لرؤيته في مساندة أهداف الثورة:

١. إرسال وفد من المعارضة الي بغداد فورا. استغاضة: بناء على الاجتماع الذي عقده السفير فورد في بغداد منذ أسبوعين مع نوري المالكي رئيس وزراء العراق لإقناعه بإيقاف العراق كممر للدعم الإيراني لنظام الأسد. طلب المالكي الالتقاء مع المعارضة لبحث وقف هذا الدعم. فسألته إذا كنتم انتم الأمريكان لم تستطيعوا إقناع المالكي بوقف دعمه لنظام الأسد فكيف تستطيع المعارضة؟ وما هو الثمن المطلوب منها؟ فأجاب نحن معكم بكل خطوة ولن تخسروا بالتحاور معه!!!

٢. استمرار المحادثات مع روسيا. استغاضة: ضرورة محاورة الروس لأنهم سيغيرون موقفهم المهزوز عاجلا أم آجلا.

٣. محاولة توسيع الحوار مع العلويين. استغاضة: وشرح ذلك بان التحاور مع العلويين بداية ضرورة، وبقية الطوائف، لضمان انفكاكهم عن النظام وإضعافه، والتأكد ان لهم دور في سورية الجديدة.

٤. اختيار وزراء محتملين في حكومة انتقالية. استغاضة: وجهة نظر السفير أن تشكيل حكومة انتقالية من قبل المعارضة في الخارج وبداخل المناطق المحررة هو خطوة ضرورة لتسريع سقوط النظام وضمان الانتقال السلمي للسلطة.

نقاط للرد على المقترح:

مع أن هذه النقاط تبدو صادمة في بعضها، انه من المنطقي أن تصغي وتسمع لمن يصنف نفسه صديقا أو مساندا لك. وبعد بعض الحوارات المتبادلة التي ظهر قسم منها في شكل الشروحات والتعليق على تلك النقاط، أصر السفير فورد أن أرد وان أضع كتابة وجهة نظري المقابلة، وبمشاركة السفير هوف كتبت، النقاط التالية:

١- المساعدة بالأسلحة. استغاضة: إن تسليح الثوار بأسلحة نوعية متطورة لمواجهة آلة القتل النظامية هو المهمة الأساسية الأولى والجيدة المتاحة حاليا بتسريع إسقاط النظام لتخفيف معاناة الشعب السوري ودرء مضاعفات الانتقام، وبذات الوقت الحفاظ على ماتبقى من الدولة السورية.

٢- المساعدة بمنع التدخل الروسي والإيراني. استغاضة: إن ليونة الموقف الأمريكي تجاه التدخل المباشر من روسيا وإيران بدعم نظام الأسد كأنه أعطى إشارة الي المشكلة السورية هي من اختصاص الروس!! وعلى الولايات المتحدة أن تكون واضحة تجاه أصدقاءها لان الثورة السورية ستنحرف عن أهدافها النبيلة الي أشكال من العنف الطائفي والتطرف الذي سيلحق الضرر بالسوريين وبغيرهم.

٣- نصيحة للمعارضة بكيفية التحاور. استغاضة: على الأميركيين أن يكونوا واضحين تجاه المعارضة بكيفية حوارها مع الروس والإيرانيين والعراقيين. فلا بأس من الحوار إذا كانت الصورة الواضحة بان رحيل الأسد ونظامه هو ماسينجم عن هذا الحوار سواء في بداية المرحلة الانتقالية التي قد لاتزيد عن ٣ شهور أو وسطها أو نهايتها.

٤- وضع برنامج الحكومة الانتقالية. استغاضة: إذا كان تشكيل الائتلاف والمعارضة لحكومة مؤقتة كشرط لزيادة الدعم فانه من الضرورة أن تساهم الولايات المتحدة في إيضاح كيفية تنفيذ البرنامج الانتقالي وشروط نجاحه والدعم السياسي والعسكري والمالي اللازم لنجاح تلك الحكومة. وإذا لم توضع وتحدد شروط النجاح ويلتزم بها مساندوها، فان تلك الحكومة ستكون مجرد حلقة بيروقراطية إضافية تساهم في خسارة الثورة.

٥- إنشاء صندوق للاعمار- أثناء الثورة وما بعد الأسد. استغاضة: أن على الولايات المتحدة أن تدعم بقوة مسالة إحداث صندوق مالي كبير لإعادة الاعمار. فالمناطق المحررة تحتاج الدعم لاستمرار الحياة أثناء الثورة. أما بعد الأسد، فانه من الضروري أن تكون الخطة والموارد جاهزة للانطلاق في اليوم التالي للأسد. وهنا أكد السفير انه سيؤيد هذا المقترح فورا إذا تبناه الإئتلاف دون انتظار نتائج النقاط الأخرى.

وختامـــا، اقترحـــت عـــلى الســـفير فـــورد مكاشـــفة الائتـــلاف بهـــذه النقطـــة مبـــاشرة، بـــدلا مـــن الطلـــب منـــي ذلـــك. ولكـــن رده أننـــي مـــن المعارضـــة ومصـــدر ثقـــة. ومـــع انـــه (أي

السفير) يعرف المعارضة جيدا لا إن ذلك لايقارن بقدرة احد منهم على الحوار الداخلي. إنها نصيحة غير مريحة. ولكنها هذه هي الدبلوماسية. ولهذا أصررت على تأكيد موقفي عند وداعه انه يجب ألا يكون موقف الولايات المتحدة ثابتا بالسلبية كما ذكرته ويجب إن يتغير بناء على تطور الأحداث. فأجاب أنها ليس المثل والأخلاق التي نسمعها في الخطابات السياسية وأفلام هوليود انه الواقع. فأجبته انه لايوجد عداوات دائمة ولا صداقات دائمة وإنما مصالح دائمة. واليوم هنالك تقاطع كبير بالمصالح. ولا يمكن الدفاع عن أي موقف ومصالح إذا لم يكن مبنيا على المبادئ والمثل والأخلاق.

وعليه انتهى اللقاء.

نقاط السفير روبرت فورد

1 send a delegation to Baghdad

ارسال وفد لبغداد فوراً

2 استمرار محادثات مع روسيا

3 محاولة توسيع حوار مع علويين

4 اختيار وزراء محتملين في حكومة انتقالية

١٧/١/٢٠١٣

ملحق (٣): حوار لـمجلة «بناة المستقبل»: تعمق المأساة ومتاهات المستقبل

حسين عماش لـ بناة المستقبل:

لن تبقى سورية التي نعرفها على خارطة الدول، اذا بقي بشار الاسد في السلطة.



أين الاقتصاد من الثورة السورية بعد بلوغها عامها الثالث، من أين مولت مؤتمراتها ورواتب من يعمل فيها وأجور وأكلاف التنقلات والإقامة..والأهم مساعدة المهجرين واللاجئين ؟!.

إلى أي حد ارتهنت الثورة السورية للممولين وهل حرفها«المال السياسي»عن سكتها التي ركبها طلاب الكرامة والحرية مطلع 2011 ؟!

في المقابل، كيف استمر اقتصاد النظام بالصمود رغم المراهنات على سقوطه من بوابة الاقتصاد، وهل ما تعانيه القطاعات الإنتاجية والليرة «انهياراً» ؟!

وأيضا ..لماذا يستمر «التشرذم» لجهة التكتلات الثورية ولم ينضو الجميع تحت مظلة ولواء الإئتلاف على اعتباره الممثل للشعب والمعترف به دولياً. أم أن ما ينهجه الإئتلاف من استئثار وربما ارتباط يدفع بقية المعارضين لتصحيح المسار عبر تكتلات أكثر ارتباطا بالأرض والأهداف واستقلالية.

عدنان عبدالرزاق

عدنان عبد الرزاق- بناة المستقبل - العدد ٤ كانون الثاني ٢٠١٤

تمهيد:

أين الاقتصاد من الثورة السورية بعد بلوغها عامها الثالث، من أين موّلت مؤتمراتها ورواتب من يعمل فيها وأجور وأكلاف التنقلات والإقامة...والأهم مساعدة المهجرين واللاجئين ؟!.

إلى أي حد ارتهنت الثورة السورية للممولين وهل حرفها"المال السياسي"عن سكتها التي ركبها طلاب الكرامة والحرية مطلع ٢٠١١؟!

في المقابل، كيف استمر اقتصاد النظام بالصمود رغم المراهنات على سقوطه من بوابة الاقتصاد، وهل ما تعانيه القطاعات الإنتاجية والليرة "انهياراً" ؟!

وأيضاً ..لماذا يستمر"التشرذم"لجهة التكتلات الثورية ولم ينضو الجميع تحت مظلة ولواء الإئتلاف على اعتباره الممثل للشعب والمعترف به دولياً، أم أن ما ينهجه الإئتلاف من استئثار وربما ارتباط يدفع بقية المعارضين لتصحيح المسار عبر تكتلات أكثر ارتباطا بالأرض والأهداف واستقلالية.

هذه الأسئلة وغيرها كانت محور لقائنا والدكتور حسين العماش خبير التنمية ورئيس هيئة مكافحة البطالة سابقاً ورئيس كلية الجزيرة الخاصة...ومن ثم المعارض ولاحقاً المعتقل ونائب رئيس التجمع الوطني الديمقراطي..فكانت هذه المكاشفة.

س- لنبدأ مما تعانيه المعارضة من "فقر"يدفعها للتسول وأحيانا تبني رأي المموليين والداعمين السياسيين، لماذا لم تفكروا في ايجاد طريقة استثمارية لما يأتي من أموال كان آخرها من الكويت نحو مليار دولار.

ج- إنه سؤال مهم وصعب، والاجابة عليه بحجم الثورة نفسها، إن الثورة السورية قد ابتليت بالبعض من "القادة" في المعارضة السياسية وفي الجيش الحر، ممن تصدروا الفضائيات من بلاد الاغتراب كممثلين للثورة، وهم فقراء فعلا في الفكر والتدبير، ومن يفتقر من هؤلاء الى الممارسة الثورية او الخبرة المؤسساتية فكيف له المعرفة بتدبير المال الذي هو عصب الثورة، وبالتالي اصبحوا فقراء وسلعة للبازار الدولي، وافقروا الثورة بالمال بالنتيجة. فمن المنطق ان القادة الطبيعين لايملكون كل المهارات، ولذا عليهم ان يستعينوا بأهل الرأي والخبرة مم لديهم المهارة في جمع وادارة المال، او في تنظيم الجيوش وقيادة المعارك. لكن الكارثة ان قادة المعارضة كانو نسخة مشوهة من بشار في اقصاء الثوار الحقيقين او اهل المعرفة والرأي، مع فارق انهم لايملكون الدولة ولا القدرات ولا الامكانيات التي ورثها بشار الاسد. ففشلوا ونشروا فشلهم على الثورة.

وقد نجحت دولة الكويت في عقد مؤتمرين للدول المانحة برعاية الامم المتحدة خلال عامين لتمويل جهود اغاثة اللاجئين في دول الجوار، بمبالغ تجاوزت اكثر من ٤ مليار دولار للمؤتمرين، اغلبه جاء من دول الخليج، وستديره الامم المتحدة لصالح اللاجئين السوريين. ولكن بحسب طبيعة نظام الامم المتحدة للاسف فانه لم يصل دولار واحد الى الجيش الحر اوالائتلاف، وانما تمر هذه المبالغ ضمن بيروقراطية الامم المتحدة مع عوامل التآكل والتبخر بحيث لا يصل الى اللاجي السوري الا نحو ٣٠٪ من اصل المبلغ. وكنا نتمنى لو ان الائتلاف، وقبله المجلس الوطني، استوعب ديناميكية الثورة، واعد لها مايجب اعداده للاستفادة من هذا المال مباشرة بدلا من ضياعه في متاهات الامم المتحدة.

لقد اضاعت "قيادة الثورة" فرصا عظيمة على مستوى القتال، والسياسية، والدبلوماسية، ولكن الافدح كانت الكارثة المالية. ومنذ تاسيس المجلس الوطني ثم الائتلاف الوطني طرحنا عليهم مسارين هامين لتامين مصادر تمويل عمليات الجيش الحر واغاثة النازحين والجهد السياسي وغيرها وهما: تاسيس الصندوق الوطني السوري للاعمار في الخارج، واستعادة حقول النفط من ايد النظام، ولكن للاسف لم يصغ احد من قادة المعارضة لالشيء الا لجهلهم، وبحت اصواتنا وضاعت الفرصة الذهبية. واليوم هل سيضع نظام الاسد المجرم شروط المنتصر على اشلاء الحرية والثوار؟ سؤال ستوجهه محكمة الثورة والتاريخ على من اساء الامانة.

اختطفوا فكرة الصندوق

س- طرحتم دكتور عماش فكرة صندوق إعادة الإعمار، وهو فكرة تشغل الأموال وتقي سوريا لاحقا من التبعية للمؤسسات الدولية المانحة وللدول التي ستسعى لإقاسلم كعكة الخراب، لماذا لم ير النور ومن أعاقه

ج- الصندوق كان ولايزال مطروحا. وبصفتي مسؤول سابق وخبير في مجال المال المؤسسي والاقتصاد، بعيدا عن نشاطي في الثورة منذ اليوم، فاني كنت ولا

أزال أعرف ما كان يجب على الثورة عمله حتى تنجح. ولكن الثورة تأكل ابناءها، فالمصيبة ان الثورة خطفت مرتين، الاولى من قبل اشخاص ليس لديهم الكفاءة ولا الرؤية فأوصلوها الى متاهات متشعبة، والاختطاف الثاني عندما سلط عليها النظام تنظيمات متطرفة كـ"داعش وأخواتها". فأصبحت ثورة يتيمة ومخطوفة، بينما الشعب السوري لازال يدفع افدح الخسائر.

وعودة على المصيبة بفشل تمويل الثورة، ومنذ تأسيس المجلس الوطني، ثم الائتلاف الوطني طرحنا على قادتهم (وبدون ذكر الاسماء هنا) مرارا وبالحاح اتباع مسارين هامين لتامين مصادر تمويل عمليات الجيش الحر واغاثة النازحين والجهد السياسي وغيرها، ولكن للاسف لم يصغ أحد لانهم لم يستوعبوا خطورة الأمر. فالمال عصب الدولة، وهم هائمون في عالم الفكر اليساري، او ابتهالات المساجد.

- المسار الاول: خارجي وهو الاسهل والمتمثل باحداث "الصندوق الوطني السوري للاعمار" للثورة براسمال قدره / ٥/ مليار دولار كبداية. ومهمة هذا الصندوق المقترح تجميع مصادر المال المؤسسي من الدول الصديقة، ومن المنظمات الدولية، ومن الاسواق المالية، ومن المغتربين، وغيرها من المصادر التي لايعرفها الا المختصون في عالم الاقتصاد الحديث. وفي زخم الدعم الدولي للثورة الذي تجلى في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ كانت امكانية نجاح هذا الصندوق كبيرة، ولاختصرت كثيرا من معاناة السوريين واذلالهم. ولكن لان عقول هؤلاء من تسنمو دفة القيادة كانت تفكر بطريقة ساذجة، وباعتقادهم انهم بزيارة شخصية الى اي مسؤول خليجي سيعبيء جيوبهم بالذهب، وسيوزعونه على محاسيبهم في الثورة دون المرور على مؤسسات مؤتمرات "اصدقاء سورية" او مؤسسات نزيهة تخدم الثورة اساسا. ففشلوا، واصبحوا متسولين على الفتات السياسي.

هــذا الصنــدوق هــو للشــعب وتديــره المعارضــة. وكمؤسســة وطنيــة فــان تمويلــه الــدولي مهــما كان شروط الممولــين قاســية، فهــو اهــون الشريــن اذ انــه يمنــح الائتــلاف حريــة

ومرونة للصرف على الجيش الحر والاغاثة وغيرها بصيغة تعادل الاعمال السيادية لدولة مستقلة. وهذا بالطبع سيكون افضل لتبعية مالية غير مباشرة للمعارضة الى الدول الداعمة للثورة بدلا من تبعيتها السياسية الفجة كما يحصل الان. وللعلم فقد انشأت المانيا ذات التاييد الطري للثورة صندوقا ماليا مقره في عاصمتها وله مكتب بتركيا يفترض ان يمول مشاريع سورية. وهي مشكورة على ذلك. وهذا الصندوق لايجرؤ الائتلاف او الحكومة المؤقتة ان يصرف منه دولارا واحدا بدون التفويض من تلك الدولة. وهذا نموذج للتبعية المكروهة.

المسار الثاني: داخلي وهو ايرادات النفط والمناطق المحررة، ولكنه صعب جدا. ولو تنبهت له قيادة الثورة لامكنها الحصول موارد مالية لاتقل عن ١٠٠ مليون دولار شهريا في "خزينة مركزية داخلية للثورة" في اسوأ الاحوال. ومن المسارين: هذا الصندوق المقترح، مضافا اليها ايرادات النفط ، ستكون المعارضة قادرة على تجهيز وتمويل جيش حر عديده ١٠٠ الف مقاتل.

الثورة ستعيد الإعمار

س- الآن بدأت أحاديث عن إعادة الإعمار، وأقامت "الاسكوا" ندوة منذ أشهر دعت إليها معارضة الداخل بعد أن زار عبد الله الدردري سوريا والمسؤوليين الحكوميين ونسقوا حول ذلك.

أين تتجه إعادة الإعمار وهل يمكن أن تكون سلاحا في يد النظام لتوزيعه كما يشاء وبالتالي يكسب تأييداً جيدا.

ج- إعمار سورية لن يتم بوجود الاسد، والثورة ستنتصر حتما، والثورة هي التي ستعمر سورية. اما احاديث الاعمار من اعلام النظام ومرتزقته لن تحدث ابدا لانها جزء من حرب الطابور الخامس. فالإعمار بوجود الأسد سيكون سلاحا يوزعه كما يشاء. فاما الشعب السوري واما نظام الاسد المجرم، والاثنين لن يلتقيا ابدا.

ومع أن الامم المتحدة لها دور اممي سياسي ودبلوماسي مهم في العالم، الا ان دورها في عمليات اعادة الاعمار ضعيف، وخاصة فرعها في بيروت- الاسكوا. وقد اطلعت سابقا على بعض دراسات الاسكوا، فهي تقنيا مناسبة احيانا، ولكنك ترى سم النظام والانحياز الى الاستبداد والفساد في كل سطر. وبالتالي فهي غير مقبولة.

والثورة السورية وشبابها أقدر على فهم الإعمار المناسب لوطنهم الجديد، فقد اجتمعنا مع مجموعة مهمة من المختصين السوريين في "بيت الخبرة السوري" على مدى اكثر من عام، وانجزنا في عام ٢٠١٣ وثيقة مهمة اسمها" خطة التحول الديمقراطي في سورية". وتحتوي هذه الخطة على بنود متعددة، منها اهم مبادي الاعمار وآلياته، وبرامجه، ومكوناته، ومصادر تمويله. وهنالك وثائق مهمة ايضا اعدتها "مجموعة عمل اصدقاء سورية" في دبي عن اعادة الاعمار في القطاعات الرئيسية لسورية.

ولتعزيز هذه الرؤية بالأرقام والاحصائيات، فان تقديراتي الشخصية بناء على دراسة اعدت لهذا الغرض تضع تكلفة الاعمار بحدود ١٠٠ مليار دولار. ومع ان بعض الدراسات اشارت الى ان الدمار هائل في سورية وتكلفته قد تكون اعلى من هذا الرقم بكثير، ومع ذلك فاننا سنكون متواضعين ونؤكد ان هذا المبلغ سيكون كافيا لنهوض سورية من جديد، اذ ان لدى السوريين عزيمة قوية واعتماد على ذاتهم صلب. وسيتم انفاق بين ٥٠ الى ٦٠٪ في السنة الاولى، وما تبقى سيصرف خلال العامين التاليين. وتشير تقديراتنا الى ان التمويل الخارجي بالديون من الدول سيكون محدودا، ولن يتجاوز ٣٠٪، بينما نحو ٧٠٪ سياتي من السوريين في الداخل والخارج. والاهم من ذلك، ان الاعمار سيتم برؤية سورية الجديدة وسورية الحرة.

ان خطة الاعمار يجب ان تبدأ فور وقف القتال والاعتقال باعادة ملايين اللاجئين والنازحين فورا كل الى بيوتهم حتى ولو لم يستكمل اعمار بيوتهم المهدمة او عدم توفر الخدمات. فهي افضل من ديار اللجوء او النزوح. ومع ان هنالك مسؤولية على هيئة الحكم الانتقالية تدبير ما لايقل عن ١٥ مليار دولار فورا لتوفير الحد

الادنى من ظروف المعيشة الانسانية، فان تشجيع هؤلاء اللاجئين على العودة فورا واغلاق مخيمات اللجوء سيعطي زخما لحاضنة سورية الجديدة من خلال مساهماتهم الفردية وتثبيت جذورهم من جديد وعدم السماح للغرباء بامتلاك ديارهم الخالية.

رشى وليست عقودا

س- أين دور المعارضة في ايقاف "مؤامرات "إعادة الإعماروأيضاً العقود التي يبرمها النظام وكان آخرها مع شركة"سيوز نفط غاز"الروسية للتنقيب على الساحل السوري لمدة ٢٥ عاما.

ج- المعارضة، وهي خارج السلطة وتقاتل ضد شراسة النظام المجرم، غير قادرة اليوم على وقف استهتار النظام وسرقته وهدره ثروة الوطن الى الدول والمنظمات الشريكة له في اجرامه، تحت مايسميه التنمية او اعادة الاعمار، وفق منظوره الطائفي البغيض. وبالطبع فان سلطة الثورة- هيئة الحكم الانتقالية القادمة اذا عبرت عن جوهر الشعب ستراجع كل تلك الاتفاقيات والعقود وسيتم الغاء اي عقد او اتفاق ينتقص من حقوق الشعب السوري.

والاتفاق المذكور مع شركة النفط الروسية تلك، هو كما يبدو، رشوة سياسية من النظام الى روسيا لتستمر في دعمه. وهي اتفاقية لاتنطبق عليها الشروط الاقتصادية المنصفة لانها عقدت بدون منافسة مفتوحة. وبالتالي سيتم الغاءها، وكذلك سيتم مراجعة والغاء اي صفقة مهما كانت نجم عنها التزامات سياسية او مالية على الدولة السورية منذ انطلاق الثورة عام ٢٠١١.

عناية مشددة

س- كيف ولماذا صمد الاقتصاد السوري من الانهيار رغم أن العديد من المراقبين راهنوا على سقوط النظام من البوابة الاقتصادية بعد الحصار ووقف الانتاج والصادرات وتهاوي سعر الصرف؟.

ج- من قال إن الاقتصاد السوري قد صمد من الانهيار لايفهم في الاقتصاد والحياة شيئاً. النظام لم يسقط حتى الآن صحيح، أما الدولة السورية واقتصادها فقد سقطت بل سحقت، ويجب أن نميز بين الاثنين: بقاء النظام عكس مفهوم انهيار الاقتصاد.

ان بقاء نظام الاسد حتى الان هو بسبب انبوب الحياة المالي والعسكري لمريض فقد القدرة على الحياة بمفرده، تمده به ايران وروسيا والعراق على مدى فترة الثورة. فهذه مصادر حقيقة قد اطالت بعمر النظام وقدرته على التدمير. يضاف الى ذلك ان النظام قد اختطف الدولة وسيرها لمصلحته من خلال استخدامه لمبالغ احتياطي المصرف المركزي، وقدرته السيادية على خلق وطبع النقود للصرف على جنوده ومرتزقته. ولا ننسى سرقة بيوت السوريين واموالهم وتشليحهم على الحواجز والمراكز الامنية وغيرها، فهي مصدر دخل للنظام لايختلف عن مصدر الدخل لقطاع الطرق. بل ان هنالك فرضيات متداولة بين المراكز الاقتصادية تقول بان هنالك مخزونا نقديا كبيرا (بالمليارات من الدولارات) اودعه رئيس النظام خارج سورية وتراكم من سرقة وتحويل عائدات النفط على مدى نحو ٢٠ عاما. وهذا المصدر السري يستخدمه الان للظهور بمظهر الصامد.

اما انهيار الاقتصاد السوري اليوم في مطلع ٢٠١٤ فهو حقيقة، بل بمفهوم الاقتصاديين انه اقتصاد ميت وليس منهار فقط. فلا يوجد انتاج، ولا توزيع، ولا صادرات في كل مناطق الثورة التي تشكل ٩٠٪ من اقتصاد سورية. واذا نظرنا الى المؤشرات الاقتصادية فنجد ان انهيار سعر الصرف قد وصل الى ٣٣٥ ليرة للدولار منذ عدة شهور، والبطالة وصلت الى اكثر من ٥٠٪، ونسبة الفقر تجاوزت ٧٠٪ لكل السكان وهنالك نحو ٩ مليون سوري في فقر مدقع يعيشون على مساعدات وكالات الاغاثة الدولية. اما مؤشر التضخم للاسعار وصل الى اكثر من ٣٠٠٪ في ظل غياب تام للدولة، فهذا يعني ان كل سوري يعيش مصيبة يومية. اذا كانت هذه هي مواصفات الاقتصاد السوري اليوم، فلو كان حاكمه هو هولاكو نفسه لاستحى وانسحب من حكم هذه الدولة جراء هذه الكارثة التي سببها.

ملحق (٤): السيرة الذاتية

السيرة الذاتية والمهنية

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣

الاســـــم : د. حسين مرهج العماش الجنسية: سوري

مكان وتاريخ الميلاد : سورية، البوكمال، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٠.

العنوان : وكالة الريادة للاستشارات

عمان، الاردن

نقال: ٠٠٩٦٢٧٨٩٥٠٧٩٥٥

ايميل: hmamach@gmail.com

القسم الأول: المؤهلات

الشهادات العلمية:

١- دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة، ١٩٨٥.

٢- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة مانموث (نيوجرسي)، الولايات المتحدة، ١٩٧٩.

٣- بكالوريوس في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، سورية، ١٩٧٤.

المنح والشهادات الخاصة:

١- شهادة دبلوم في الإصلاح الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٩٨٩.

٢- منحة تدريس للتفوق، كلية الاقتصاد، جامعة ولاية بنسلفانيا، ١٩٨١- ١٩٨٥.

النشاط الإصلاحي قبل الثورة ١٩٩٣- ٢٠١٠

كخبير بالتنمية الاقتصادية العربية منذ كنت في الصندوق العربي للإنماء (مقره الكويت)، كنت معارضا معلنا لممارسات النظام قبل الثورة. بالأخص كنت من أوائل منتقدي الوضع الاقتصادي في سوريا، وقدمت مقترحات وحلول في كتابي « تجاوز المأزق: منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية» عام ١٩٩٣ للبدء بالإصلاح الاقتصادي للتقليل من حجم معاناة الشعب. وكان لي أيضا العديد من المحاضرات والمقالات في قضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسي ومشكلة العدالة وشبكة الحماية الاجتماعية للمجتمع السوري.

وعندما انتدبت للعمل مع الحكومة السورية عام ٢٠٠٢ لمشروع هيئة مكافحة البطالة والتنشيط الاقتصادي (بعقد مع الامم المتحدة) كرئيس للهيئة بدرجة وزير، كانت آرائي وممارساتي في الإصلاح الاقتصادي تثير حفيظة الحكومة السورية. وظهر الخلاف علنا في الصحف السورية في مطلع عام ٢٠٠٥. وبسبب هذا الانتقاد العلني للممارسات الحكومة تم إعفائي من المنصب وانهاء عقد عملي مع الامم المتحدة ومنعت من السفر. وقد تبع ذلك انني حوربت من قبل النظام في رزقي وعملي، وتم إقصائي من المشاركة العامة والاقتصادية منذ ذلك الحين.

النشاط السياسي بالثورة السورية ٢٠١١- ٢٠١٣:

ناشط منذ الأيام الأولى للثورة من خلال المشاركة و دعم المطالب السلمية للمتظاهرين، ودعوة النظام بتلبية هذه المطالب ووقف الحل الأمني والعسكري، والانتقال إلى مرحلة انتقالية لدولة سورية الجديدة المدنية الديمقراطية، وذلك من خلال:

١- **الإعلام والحوارات السياسية**: لقاءات حوارية وتلفزيونية وإذاعية ومنشورات في الإعلام السوري بداية ثم في الإعلام الخارجي بعد ذلك طوال الفترة التي سبقت اعتقالي. وكل تلك الحوارات تنادي بدعم مطالب الثورة منذ الأيام الأولى للحراك السلمي، ثم التماهي مطالب الثورة المسلحة لاحقا.

٢- المؤتمرات والمبادرات السياسية:

أولا: مشارك في أول مؤتمر سياسي عقد في الداخل السوري وهو مؤتمر سميراميس- ١ للمعارضة الذي عقد في ٢٠١١/٦/٢٥ بمدينة دمشق.

ثانيا: قمت بدور رئيسي كمنظم لمؤتمر سميراميس-٢ للمعارضة في ٢٠١١/٧/٣ للترويج لمطالب الثورة والانتقال إلى الدولة المدنية الديمقراطية والمطالبة بوضوح بوقف الحل الأمني والعسكري. وهو آخر مؤتمر علني عقد بمكان عام بدمشق.

ثالثا: شاركت في الإعلان عن المبادرة الوطنية الديمقراطية بالتعاون مع عدد من الشخصيات العامة والمسؤولين السابقين على رأسهم د. محمد سلمان (وزير الإعلام السابق) بهدف وضع برنامج سياسي وانتقالي لحل الأزمة حينها.

رابعا: قمت تأييد مبادرة إنشاء المجلس الوطني السوري، والتواصل مع عدد من أعضاءه بشان القضايا التي تهم دور المعارضة السياسية، وتعزيز دور المعارضة النشطة والتنسيقيات الميدانية في الداخل مبكرا.

خامسا: الاعتقال: تم اعتقالي في ٢٠١٢/٤/٤ من قبل مخابرات امن الدولة بفرع ابن الخطيب ثم بسجن عدرا لمدة خمسة أشهر بتهمة الدعوة للعصيان المسلح لإسقاط النظام القائم على الدستور والاتصال بدولة أجنبية، والتغريد خارج السرب السياسي حسب وجهة نظر النظام.

سادسا: التخطيط لسورية الجديدة

أولا: وهو إعداد وثيقة البرنامج الانتقالي ضمن مفهوم الحرية والتنمية لسورية المستقبل، وهي وثيقة مخطوطة تم انجازها في السجن وخارجه خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ تتضمن آرائي في دولة الحق والحرية والعدالة والديمقراطية في سورية الجديدة، بدءا من المرحلة الانتقالية وانتهاءا بدولة الحرية والتنمية.

ثانيا: برنامج إعادة الاعمار وإزالة الأضرار البشرية والمادية والتخطيط للنهوض الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط، وكيفية تنظيم التمويل والمشاركة بين الشعب والدولة والمستثمرين وأصدقاء الخارج. والمخطوطة الاساسية جاهزة للنشر مع مطلع عام ٢٠١٣.

ثالثا: الصندوق الوطني السوري: المبادرة إلى بلورة مشروع احداث صندوق مالي لدعم الثورة السورية. وقد تم نشر فكرته الاساسية بالتعاون مع المعهد الاطلسي للدراسات بواشنطن في نيسان ٢٠١٣، وهو الان بمرحلة التبني السياسي لاعلانه رسميا.

القسم الثاني

الخبرة في الحكومة والتنمية والأعمال

١- الوزير المسؤول ورئيس هيئة مكافحة البطالة، سورية، ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (حكومي):

بصفتي صاحب فكرة هيئة مكافحة البطالة، طلب مني إنشائها وإدارتها من خلال دوري كخبير اقتصادي في مكاتب ومؤسسات التنمية العربية. والهيئة كانت جهة حكومية مستقلة معنية بتطوير الاستثمار والتنمية الاقتصادية وخاصة تلك الداعمة لتشغيل الشباب، تطوير وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعشرات الآلاف من المؤسسات، زيادة في النمو وتقوية جهود تحديث وإصلاح الاقتصاد السوري. وتضمنت المهام إدارة استثمارات للهيئة لمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار، على مدى خمس سنوات في تمويل عشرات الآلاف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

كما تضمنت المهام إدارة أفراد الهيئة في جميع المحافظات السورية والتي يعمل بها أكثر من ٣٠٠ موظف بصورة مباشرة وأكثر من ١٠,٠٠٠ شخص بصورة غير مباشرة، وإعداد خطط التنمية والاستثمار والتشغيل لمواجهة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السوري بالتنسيق مع الجهات الحكومية والجهات المشاركة الوسيطة لتحقيق أهداف الهيئة.

٢- وكيل المؤسسين (بنك خاص): مصرف «الريادة للتمويل الصغير» وفق المرسوم ١٥ لعام ٢٠٠٧ للبنوك الصغيرة في سورية قيد التأسيس.

٣- مؤسس ورئيس جامعة الجزيرة (خاصة): جامعة الجزيرة الخاصة في دير الزور - سورية ورئيس الجامعة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، حيث قمت بإنشاء ورئاسة الجامعة التي تم افتتاحها بطاقة استيعابية تصل إلى ٣٠٠٠ طالب في تخصصات إدارة الأعمال والهندسة المدنية وهندسة العمارة.

٤- الرئيس التنفيذي لوكالة الريادة (خاصة): مؤسسة دولية للاستشارات وتطوير الأعمال، دمشق، منذ ٢٠٠٥. وهي مؤسسة استشارية خاصة أنشأت بغرض تقديم الخبرة في تصميم وتطوير وتمويل المشاريع الجديدة أو إعادة تأهيل المشاريع القائمة، وإعداد الدراسات، وتنفيذ

الدورات التدريبية في مجالات المصارف والتمويل. وتضم وكالة الريادة تحالفا لخبراء يرتفع عددهم أحيانا إلى ٥٠ خبيرا في ذروة الأعمال، مثل مشروع إنشاء الجامعة.

٥- خبير اقتصادي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، ١٩٨٥- ٢٠٠١ (عربي مشترك):

عملت فيه خبير ومستشار اقتصادي، للتعامل مع الحكومات العربية ضمن فريق عمل متغير، لتصميم وتنفيذ أكثر من ٢٠ مشروعا إنمائيا عربيا وإقليميا للقطاع العام تتراوح فيه قيمة كل منها بين ٣٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار للمشروع الواحد كجزء من مهام العمل الميدانية والمكتبية. بالإضافة إلى ذلك، كلفت بالعديد من مهام العمل منها تقييم ودراسة الجدوى للمشروعات الاقتصادية والإنمائية في الدول العربية، إحداها كانت الجدوى الاقتصادية لإنشاء هيئة مكافحة البطالة في سوريه, وتحليل وتقييم الموازنات الحكومية ومسائل المالية العامة، وإعداد مشروعات ومذكرات المعونات الفنية، والقيام بأعمال المنسق الداخلي لإقامة عدد من الندوات والمؤتمرات في الصندوق وخارجه.

٦- باحث اقتصادي: وزارة التخطيط بدولة الكويت ١٩٧٤- ١٩٧٧ (حكومي): مسئول عن تخطيط دراسات المشاريع في الخطة الخمسية الأولى.

القسم الثالث

التدريس والمنشورات والنشاط العام

١- التدريس الأكاديمي (غير متفرغ):

أولا: جامعة الجزيرة الخاصة- سورية: مؤسس ورئيس الجامعة ومحاضر فيها

ثانيا: الجامعة العربية الدولية الخاصة- كلية إدارة الأعمال- سورية: محاضر

ثالثا: جامعة القلمون الخاصة- كلية إدارة الأعمال- سورية: محاضر بدرجة أستاذ مساعد

رابعا: جامعة الكويت – كلية العلوم الإدارية - قسم الاقتصاد: محاضر منتدب

خامسا: جامعة ولاية بنسلفانيا الأمريكية: معيد

٢- الكتب والمقالات العلمية المنشورة :

أولا- كتاب منشور: تجاوز المأزق: منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية، دار طـلاس للنشر، دمشق ١٩٩٣.

ثانيا: مقالات منشورة في مجلات محكمة:

١) «القطاع العام في التنمية الإقليمية العربية». مجلة المستقبل العربي، نيسان (إبريل) ١٩٨٧، الصفحات ١٣٢-١٥٠ (وهي مجلة فكرية بحثية محكمة يصدرها شهريا مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وتعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي).

٢) "دور القطاع الخاص في تمويل استثمارات التكامل العربي: نظرة شمولية»، مجلة التعاون ، نيسان (إبريل) ١٩٨٧ ، الصفحات ١٧٢-١٨٠(وهي مجلة فصلية فكرية شاملة محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض).

٣) "تحليل آلية الترابط بين القطاع العربي المشترك واستثمارات القطاع الخاص»، مجلة النفط والتعاون العربي، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، الصفحات ١١٢-١٣٠(وهي مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في الكويت)

٤) "الصناديق الإنمائية العربية: نظرة لدور جديد»، مجلة المستقبل العربي، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، الصفحات ٦٤ - ٥٤ (وهي مجلة فكرية بحثية محكمة يصدرها شهريا مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وتعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي).

٥) "المتأخرات والتنمية العربية»، مجلة شؤون عربية، حزيران (يونيو) ١٩٩٤، الصفحات ١٦٣-١٥٣ (وهي مجلة فصلية قومية محكمة وتعنى بشؤون العمل العربي المشترك وتصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة).

٦) «شـبكة الحمايـة الاجتماعيـة: دراسـة حالـة الصنـدوق الاجتماعـي للتنميـة في مـصر» في كتـاب الآثـار الاجتماعيـة للتصحيـح الاقتصـادي في الـدول العربيـة ، صنـدوق النقـد العـربي بالاشـتراك مـع

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أبو ظبي، ١٩٩٦.

٧) «معالجة المتأخرات: الحاجة إلى جهاز عربي مماثل لنادي باريس». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١ ١٩٩٧ (وهي مجلة فصلية أكاديمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت).

٨) "التفاعل المحتمل بين الموازنة والإصلاح الضريبي في سورية: نظرة في الديمقراطية المالية»، سلسلة أوراق العمل لمنتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، لعام ١٩٩٦ (وهو مؤسسة علمية لتشجيع الأبحاث من الدول العربية وإيران وتركيا بدعم مادي ومعنوي من عدة جهات من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

٩) «تسهيل تعامل الصادرات السورية مع الأسواق الخارجية»، أوراق حلقة الإصلاح المؤسسي في الدول العربية، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، دبي ١٩٩٨.

١٠) «شبكة الحماية الاجتماعية في سورية: تأهيل الأدوات من منظور السياسات الإصلاحية»، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية، ١٩٩٨ (غير محكمة).

١١) العولمة من منظور اقتصادي عربي، مؤتمر الاستثمار وأسواق المال العربية في بيروت، أيار ١٩٩٩.

١٢) الآثار الاجتماعية والمالية لتمويل القطاع الخاص مرافق البنية التحتية، الندوة السنوية المشتركة مع البنك الدولي، ٢٠٠١.

١٣) مؤتمر الأمم المتحدة- أسكوا من اجل إعلان دمشق لمعالجة الأزمة العالمية، أثار الأزمة العالمية على المساعدات الإنمائية في منطقة الاسكوا، أيار ٢٠٠٩.

٤- بعض المحاضرات العلمية والعامة:

١) التحديات المستقبلية للمنطقة العربية، جمعية الخريجين العرب في أمريكا، ١٩٨٩.

٢) الميزانية العامة وتطبيقاتها المالية، معهد التخطيط في الكويت، ١٩٩٢.

٣) إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام والإصلاح الاقتصادي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية: دمشق ١٩٩٣.

٤) الحماية الاجتماعية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق ١٩٩٨.

٥) تقييم سريع للاقتصاد العام لمدينة حلب: مساهمة القطاع العام في مشروع إحياء مدينة حلب القديمة، الوكالة الألمانية للتعاون التقني GTZ، تموز ١٩٩٨.

٦) سياسة الاستثمار ومكافحة البطالة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، آذار ٢٠٠٣.

٥- المشاركة في المنظمات المهنية

١) رئيس اتحاد الطلبة العرب في جامعة ولاية بنسلفانيا الأمريكية في الفترة ١٩٨٥-١٩٨١.

٢) عضو الجمعية الاقتصادية الأمريكية منذ عام ١٩٨٥.

٣) عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية منذ ١٩٩١.

٤) عضو لجنة التضامن السورية الكويتية ومندوب اللجنة لتوزيع الكويت إلى النازحين في سوريه في المحافظات الشرقية من سورية، ١٩٩١-١٩٩٠.

٥) عضو مشارك في الجمعية الاقتصادية الكويتية منذ ١٩٩٤.

٦) عضو جمعية الخريجين العرب في أمريكا في الفترة ١٩٩٠-١٩٨١.

٧) زميل أقدم باحث في منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا منذ ١٩٩٥.

٨) عضو اللجنة الدولية المقترحة للحفاظ على تراث مدينة حلب القديمة، ١٩٩٧.

٩) عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٩٦.

٦- مهام خبرة خاصة:

١) إعداد تقرير تمويلي لمشروع إحياء دمشق القديمة، ٢٠٠٠ (مكتب محافظ دمشق)

٢) مراجعة مسودة وثيقة قانون مكافحة البطالة في سورية، ٢٠٠٠ (مكتب رئيس الوزراء)

٣) إعداد مذكرة عن الجوانب الاقتصادية لتنمية نشاط الحرير في سورية، ٢٠٠١.

٤) مشروع التنمية الاقتصادية لمنطقة مصياف- سورية، ٢٠٠١ (مؤسسة الاغا خان).

٥) تقرير عن برنامج تطوير مدينة البوكمال -سورية، ٢٠٠١ (لجنة تطوير المدينة).

٦) مشروع التطوير السياحي والاقتصادي لمدينة حلب القديمة-٢٠٠٤ (الصندوق العربي- منحة).

٧) مشروع التطوير الاقتصادي لمنطقة قلعة سمعان - سورية-٢٠٠٥ (الصندوق العربي- منحة).

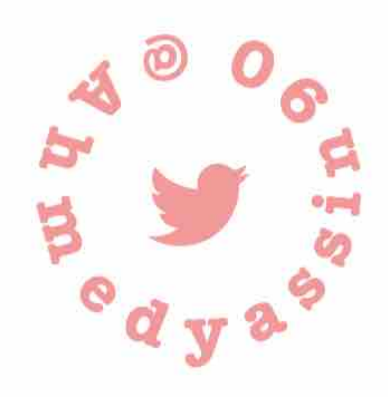


اللغات:

العربية والانكليزية قراءة وكتابة ومحادثة بطلاقة.

الكمبيوتر:

الوورد، واكسل، وباور بوينت بمهارة، واغلب برامج الأوفيس.


@Ahmedyassin90

الخاتمة لم تكتب بعد، لان الثورة السورية المباركة لاتزال مستمرة، ومذبحة الأسد لاتزال مستمرة ونحن في آذار ٢٠١٤. ولكن فصل النهاية معروف مسبقا بكل أحداث التاريخ هو إن الشعب سينتصر على جلاده مهما عالد في البغي. فالثورة ستنتصر حتما، وان المجرم سيحاسب على إجرامه. وعندما ستنتهي صفحات هذه المأساة، فإننا سنعيد فتح صفحات هذا الكتاب لنقرأ ونستفيد من منهجية تلازم الحرية والتنمية في كيف سيعيش السوري في بلده بكرامة ورفاه. إن قراءتنا لمنهجية الحرية والتنمية من جديد بعيون وعقول مفتوحة سوف تساعد الأمة في الاستعداد لئلا يتكرر الاستبداد مرة ثانية أبدا.



شركة دار البيروني للنشر والتوزيع